عنوان الكتاب : شؤون مصرية (بعض رسائل فى السياسة الزراعية والسياسة الماليةوالتجارية والإقتصادية وفى بعض الشؤون القضائية والتشريعية وسياسة التعليم فى مصر)

المؤلـــــف : عزيز خانكى بك

سنة النشـــر : ١٩١٩

رقم العهـــدة : ٤٩٢٨

الـــ ACC : ٥٢٢١

عدد الصفحات : ١٤٩

رقم الفيلـــم : ٨

٥٢٢١

٧٧ ى
٤٩٢٨

عزيز خانكي بك

EGYPTIAN UNIVERSITY
FACULTY OF AGRICULTURE

شئون مصرية

٤٠,٩٦٢

Ac ٥٢٢١

بعض رسائل

في السياسة الزراعية والسياسة المالية والتجارية والاقتصادية وفي بعض الشؤون القضائية والتشريعية وسياسة التعليم في مصر

٤٢٩/١٩١٩

(١٥٣)

- Ac / ٥٢٢١
طبعة ثانية — ١٥٣/٤٩٢٨
- ٤٠ش / ٣٤٠,٩٦٢ -

المطبعة العصرية
بشارع الخليج الناصري رقم ٦ ، بالفجالة بمصر

مقدمة

هذه رسائل كتبت اغلبها فى سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ في شؤون شتى ونشرتها في جريدتي الاهرام والمقطم . البعض منها تحت عنوان « ما قل ودل » والبعض الآخر تحت عنوان « مستقبل القطن بعد خمس وعشرين سنة » والبعض الاخير تحت عنوانات مختلفة

تجد في هذه الرسائل مقابلة بين حالة مصر وحالة البلدان الاجنبية في الشؤون الزراعية والماليـة والتجارية والاقتصادية والعلمية . الخلاصة التي يستخلصها القارىء من مطالعة هذه الرسائل هي أن مصر في حالة تأخر بين . السياسة الزراعية فيها فشلت . والسياسة المالية خيبت الآمال . والسياسة التجارية عدم . وسياسة التعليم كانت سياسة فاسدة من أولها الى آخرها . وكل هذا ثابت بشهادة الأرقام والارقام من ابلغ الحجج

— الرسالتان الاولى والثانية (كتبناهما فى ديسمبر سنة ١٩١٩) فيهما بيان اطراد الزيادة في محصول الأطيان في هولاندا و بلجيكا والدانيمارك والمانيا وفي غيرها من البلدان ومقابلة بين بعض المحاصيل في المانيا وفرنسا وانجلترا . و بيان اطراد النقص عندنا في محصول القطن والبذرة والقمح والارز والشعير وفي عدد الجواميس والبقر والحمير والخيل والبغال والابل والأغنام . ثم بيان كمية عجز محصول القطن المصري من سنة ١٩٠٧ الى آخر سنة ١٩١٩ وقد بلغ العجز ٤٨٫٩٤٣٫٧١٥ قنطاراً ثمنها بحسب متوسط أسعار كل سنة ١٩٧٫٩٧٨٫٥٩٨ جنيهاً مصرياً

— والرسالتان الثالثة والرابعة (كتبناهما فى يناير سنة ١٩٢١) فيهما كلام على

اهتمام انجلترا وفرنسا وايطاليا بتوسيع زراعة القطن في مستعمراتها وفي البلاد الواقعة تحت نفوذها في السودان واوغندا وبحيرة تشاد وفي العراق وفلسطين ونيجريا واستراليا والهند وفي أفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية والهند الغربية والهند الصينية وفي تونس والجزائر ومراكش وسوريا وكيليكيا وفي غينا والكامبودج والدهوامي وكاليدونيا وجزائر هبريد ومدغسكر وبلاد الصومال والبنادير والاريتريا وطرابلس الغرب وبني غازي . واهتمام أميركا وروسيا والصين وبلاد الشيلي والبرازيل وبلاد البيرو والارجنتين واسبانيا وبلجيكا والحبشة وغيرها بتوسيع زراعة القطن في بلادها وفي مستعمراتها . وبيان خطر جمود السياسة الزراعية في مصر اذا تقدموا وتأخرنا واستغنت المصانع الأورباوية والأميركية عن شراء القطن المصري (وقد صدق ظننا . اذ بدأنا نشعر بتأثير مزاحمة هذه البلاد لنا فى زراعة القطن وميل بعض المصانع الأورباوية والامريكية الى الاستعاضة عن القطن المصرى بأقطان المستعرات)

— والرسالتان الخامسة والسادسة (كتبناهما فى سنة ١٩١٩) فيهما كلام على الأطيان البور في الوجهين البحري والقبلي وخطأ سياسة الحكومة في أملاكها الأميرية ووجوب تغيير هذه السياسة التي أضرت بالحكومة وبالأمة معًا (وفي سنة ١٩٢٠ غيرت الحكومة سياسة الجمود التي سارت عليها زمنًا طويلاً وشرعت تبيع أطيانها للأهالي)

— والرسالة السابعة (كتبناها فى سنة ١٩١٩) فيها كلام على نقص مواشي ودواب القطر بسبب فشو الطاعون البقري ووجوب جلب المواشي والدواب من البلاد الأجنبية لتعويض النقص الذي ظهرت نتائجه باطراد العجز في المحصولات الزراعية في مصر كمًّا وكيفا

— والرسالة الثامنة والتاسعة (كتبناهما فى سنة ١٩١٩) والعاشرة (كتبناها فى سنة ١٩٢٠) فيها تنبيه المصريين الى وجوب الاعتماد على الطرق العلمية في الزراعة ووجوب استخدام الآلات الميكانيكية في خدمة الأراضي ثم وصف معرض آلات الزراعة السيارة في شارتر بفرنسا وما فيه من المحاريث والآلات السيارة (وقد زاد عدد الآلات الزراعية السيارة فى مصر من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٥ زيادة كبيرة جداً)

— والرسالة الحادية عشرة تتضمن نص الاقتراح الذي قدمناه فى سنة ١٩٢١ بالاشتراك مع حضرة السري الامثل السيد حسين صابر الى النقابة الزراعية العامة للأخذ بيد الزراعة المصرية وتنشيط سوق القطن وتوسيع دائرة أعمال النقابة

— والرسالة الثانية عشرة خاصة بما ربحته الحكومة الانجليزية من عملية احتكار القطن المصري في أثناء الحرب ثم تبرعها بمليون جنيه تقريبًا الى جمعية تشجيع وانماء زراعة القطن في المستعمرات البريطانية .

— والرسالة الثالثة عشرة خاصة بانتداب الحكومة المصرية « انجليزيًا » ليمثل مصر في مؤتمر «الفلاحة» الدولي في الولايات المتحدة

— والرسالة الرابعة عشرة خاصة بالغاء تفاتيش مشروعات الري والصرف في القطر المصري

— والرسالة الخامسة عشرة موضوعها « القطن الشتوي » وتجارب جناب السري الأمثل الخواجه هجلند كحيل في أطيانه الواسعة بكفر البطيخ

— والرسالة السادسة عشرة تتضمن بحثًا في الأطيان الواقعة على ترعة النوبارية واحصائية مفيدة جداً عن سكانها وعزبها وبساتينها والاصلاحات التى تمت فيها ومقدار الأموال الأميرية المربوطة عليها ومساحة البور منها والمعمور وطرق ريها ووجوه الاصلاح اللازمة لها

— والرسالة السابعة عشرة فيها شرح حالة أهالي وأطيان مديرية البحيرة وفيها احصائيات مفيدة للغاية ومقابلة بين هذه المديرية وسائر مديريات القطر

والى هنا تنتهى الرسائل الخاصة بالشؤون الزراعية . أما الرسائل التالية فخاصة بالشؤون المالية والتجارية والاقتصادية . واليك بيانها :

— فالرسالة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة (كتبناهما فى سنة ١٩١٩) فيهما بيان اهتمام الأمم الحية بزيادة بواخرها التجارية . ومقابلة بين جهود امريكا وانجلترا وفرنسا وايطاليا واليابان والبلجيك وكندا وغيرها من البلاد وتنافسها فى امتلاك نواصى البحار وجمود مصر عن بناء البواخر التجارية حتى اصبحت اسيرة الامم والشركات الاجنبية فى تصدير محصولاتها وجلب محصولات البلاد الاخرى ونقل

السياح والمسافرين منها واليها ثم حساب ما تخسره مصر فى كل سنة بسبب عدم وجود بواخر لها خاصة بالملاحة البحرية (ويجدر بكل مصرى ان يقرأ هاتين الرسالتين .وقد تنبهت الحكومة المصرية بعد ذلك الى واجبها نحو نفسها ونحو الامة فقررت انشاء اسطول تجارى مصرى و بدأت بالفعل بتخصيص ٠٠٠ر١٣٢ جنيه لشراء اربع بواخر لتكون نواة للاسطول المصري المستقبل)

— والرسالة العشرون فيها اجمال عن حالة مصر وتأخرها في جميع مظاهر حياتها الزراعية والتجارية والمالية والصناعية والعلمية

— والرسائل الحادية والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون فيها احصاء الاموال الانكليزية في بنوك لوندره والاموال الامريكية فى بنوك الولايات المتحدة والاموال الفرنساوية في أحد البنوك الفرنساوية و بيان بعض الودائع والأمانات التى للمصريين في البنوك المصرية وكلمة في وجوب الاهتمام بانشاء المصرف الوطنى ولفت نظر المصريين الى عدم انفاق الاموال المصرية فيما لا يفيد (وقد ذيلنا هذه الرسائل بما استجد من الاعمال من تاريخ نشر هذه الرسائل فى سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٢٥ مثل تأسيس بنك مصر والاعمال المجيدة التى قام بها من بدء تأسيسه حتى الآن)

— والرسالة الرابعة والعشرون (كتبناها فى اكتوبر سنة ١٩١٩) فيها كلام على الحيف الواقع على الفلاح المصرى من طريقة توزيع الضرائب فى مصر ووجوب فرض ضريبة على البنوك والشركات واصحاب المصانع والمتاجر في مصر و بيان أرباح بعض البنوك و بعض الشركات و بعض التجار

— والرسالة الخامسة والعشرون (كتبناها فى سبتمبر سنة ١٩١٩) فيها كلام على ازمة العالم الاقتصادية و بيان طرق مكافحة الغلاء وما يجب على الحكومة عمله وفيها احصائيات مهمة جداً

— والرسالة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون فيهما احصائية الأموال المتجمدة في خزائن المجالس الحسبية والامانات والودائع التي للمحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية ووجوب تثميرها في المشروعات الحيوية للبلاد و بيان

ما تربحه مصر من شراء الدين الموحد والدين الممتاز بدل شراء سندات انجليزية وهندية وعثمانية وترانسفالية

— والرسالة الثامنة والعشرون فيها نظرة في ميزانية سنة ١٩٢١ ونقد ايرادات ومصروفات الدولة

— والرسالة التاسعة والعشرون فيها كلام على الدين المصري كله وما يمكن لمصر ان تربحه من شراء سندات الدين الموحد والدين الممتاز والدين المضمون اذا انتهزت فرصة هبوط سعر هذه السندات وهبوط سعر الجنيه الانجليزي . ونتيجة هذه العملية نقصان الدين من ٩٣ مليون جنيه الى ٤٠ مليونا . فنكون قد عملنا فى شهر ما لم يعمل صندوق الدين ربعه أو خمسه فى ٤٥ سنة

— والرسالة الثلاثون تتضمن نقد تصرف الحكومة بدفعها مرتبات أعضاء الجمعية التشريعية والجمعية معطلة لا عمل لها . وما أصاب الخزانة من الخسائر وقدرها ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه

والرسائل التالية فيها كلام على بعض الشؤون القضائية والتشريعية

— فالرسالة الأولى بعد الثلاثين (كتبناها فى اكتوبر سنة ١٩١٩) فيها بيان ما عملته فرنسا لمحاربة الملاك الذين يزيدون ايجار أملاكهم المخصصة لسكن الأفراد زيادة فاحشة انتهازاً لفرصة ضعف أو احتياج المستأجرين وما يحسن بالحكومة المصرية عمله

— والرسالة الثانية والثلاثون تضمنت شرح مبدأ جديد في نزع الملكية للمنافع العمومية جرى العمل به في بلجيكا وسويسرا واسبانيا (وفرنسا عملت به فى نوفمبر سنة ١٩١٨) واقترحت على حكومة تركيا الأخذ به وتطبيقه عند ما كنت في دار السعادة فى سبتمبر سنة ١٩١٠

— والرسالة الثالثة بعد الثلاثين ضمنتها نداء وجهته فى مايو سنة ١٩٢٢ الى أعضاء لجنة الدستور لينصوا في دستور مصر على اختصاص البطركخانات والمجالس الملية فى الحكم في مسائل تركات ومواريث غير المسلمين من المسيحيين والاسرائليين عملا بحكم الشريعة الاسلامية الغراء

— والرسالة الرابعة بعد الثلاثين تضمنت بعض كلمات على (الخبراء في الخطوط في مصر)

— والرسالة الخامسة بعد الثلاثين أوردنا فيها حكاية رجل حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة ثم ظهرت براءته بعد ان قضى فى العذاب ٢٧ سنة

— والرسالة السادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون فيهما بيان وجه مسئولية شريف مكة الذى يلقب نفسه بملك الحجاز من الوجهة القانونية أمام المحاكم المصرية بسبب أوبة الحجاج المصريين الى بلادهم فى سنة ١٩٢٣ بدون ان يتمكنوا من اداء فريضة الحج

— والرسالة الثامنة والثلاثون فيها كلام على « وقفية المرحوم على بك فهمى » وبحث فى صحتها وقد نشرناها فى اغسطس سنة ١٩٢٣

— والرسالة التاسعة والثلاثون والاربعون فيهما كلام على سياسة التعليم فى مصر واحصاء الاميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من العمد والمشايخ على وجه العموم . كما فيهما مقارنة بين ما تنفقه الحكومة المصرية في شؤون التعليم العالى والثانوى والابتدائى وما تنفقه في سائر الشؤون الأخرى ثم مقابلة بين ما تنفقه الحكومات الاجنبية لتعليم أبنائها وما تنفقه الحكومة المصرية وما يخص كل فرد من ميزانية بلاده (ولفت نظر القارىء الى هاتين الرسالتين .وقد ذيلنا هما بما استجد بعد نشرهما من اهتمام الحكومة والامة بتوسيع نطاق التعليم في مصر)

— والرسالة الأولى بعد الاربعين فيها كلام على خطأ مشروع ايجاب المرافعة باللغة الانكليزية أمام المحاكم عندنا

— والرسالة الثانية بعد الاربعين فيها مقابلة بين صبر قضاة المحاكم المخصوصة على سماع الدعاوى وسآمة بعض قضاة محاكمنا الاهلية والمختلطة

والرسالتان الأخيرتان كان يجب درجهما بعد الرسالة الثامنة والثلاثين لتعلقهما بالشؤون القضائية ودرجتا فى ذيل الرسائل كلها سهواً

عزيز خانكى

شؤون زراعية

١

بمَ تقدمت الزراعة في المانيا والدانمارك وبلجيكا وهولاندا وتأخرت في مصر وأرض مصر أخصب ؟ — ما سر اطراد الزيادة في محصول الاطيان في المانيا وهولاندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وكندا واطراد النقص عندنا والفلاح المصري أكثر تعبًا وأشق عملاً ؟ — بم تقدموا وتأخرنا والخلق واحد ؟

قارن السر توماس مدلتن بين ما يجنيه الفلاح الانجليزي من أرضه وما يجنيه الفلاح الالماني فوجد أنه بينما يجني الفلاح الانجليزي من الذرة ١٥ طنًا يجني الفلاح الالماني ٣٣ طنًا منها . وبينما يجني الفلاح الانجليزى من البطاطس ١١ طنًا يجني الفلاح الالماني ٥٥ وبينما يحلب الانجليزي من اللبن ١٧ طنًا يحلب الالماني ٢٨ وهكذا مع أن أراضي انجلترا الزراعية أخصب من أراضي المانيا

وقارن أحد علماء الزراعة في فرنسا بين تقدم زراعة القمح في فرنسا وتقدمها في البلاد التي تعتمد كثيراً على الطرق العلمية في زراعتها واتخذ أساسًا للمقارنة متوسط محصول مدتين : المدة الاولى من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥ والمدة الثانية من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ فوجد متوسط محصول زراعة القمح في فرنسا كان في المدة الاولى ١٢٫٣ كنتالا في الهيكتار (أي باعتبار ثلاثة أرادب ونصف في الفدان) [1] فزاد في المدة الثانية الى ١٣ كنتالاً . بينما تجده في الدانمرك مثلاً قد بلغ ٣٢ (أي تسعة أرادب وسبع أردب) وفي بلجيكا ٢٥ (أي سبعة أرادب الفدان) وفي هولاندا ٢٤ وفي المانيا ٢٢ وبالنسبة الى زراعة البطاطس كان المحصول الفرنسوي ٧٦ في المدة

(١) الكنتال ١٠٠ كيلو جرام وأردب القمح ١٥٠ كيلو جراما . والهيكتار ٢٫٣٨ فدان

الاولى فبلغ ٨٥ في المدة الثانية يقابله في المانيا ٨٤ في المدة الاولى و١٥٨ في المدة الثانية . أي أن زيادة المحصول في المانيا وصل الى الضعف تقريباً مع أن مساحة الاطيان التي زرعت بطاطس في فرنسا كانت أقل مما يقابلها في المانيا فكانت أسهل خدمة وعناية . إذ أن فرنسا زرعت ١٫٥١٧٫٠٠٠ هكتار يقابلها في المانيا ٣٫٤١٢٫٠٠٠ هكتار وأطيان فرنسا أخصب وهواؤها أوفق

وأكد عالم آخر انه اذا استعمل الفلاح الفرنسوي لتسميد أرضه مقدار مايستعمل الفلاح الالماني فان محصول القمح في فرنسا يزيد من ٥٣ مليون أردب الى ٨٤ مليوناً بزيادة ٣١ مليون أردب تساوي من الثمن بحسب أسعار أسواق فرنسا ٤ مليون جنيه . واذا عم التحسين باقي المزروعات فان قيمة زيادة المحصول لا يمكن أن تقل عن ١٢٠ مليون جنيه . وفي تقرير وزارة الزراعة المرفق بمشروع قانون التعليم الزراعي المنشور في الجريدة الرسمية الفرنسوية بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٨ انه اذا اتبع الفلاح الفرنسوي الطرق العلمية التي يستعملها غيره في علف المواشي والبهائم أمكن لفرنسا أن تقتصد في كل سنة ثمانية ملايين من الجنيهات . واكد وزير الزراعة انه اذا تقدمت الزراعة في فرنسا بنسبة تقدمها في المانيا و بلجيكا والدانمرك لبلغت قيمة الحاصلات وقيمة المواشي الف مليون جنيه أي بزيادة ٢٤٠ مليوناً على قيمتها الحالية . محصول القمح وحده يزيد من ٨٤ مليون كنتالاً الى ١٣٨ مليوناً . والشعير من ١٠ الى ١٥ والجاودار من ٥٠ الى ٨٠ والبطاطس من ٨٥ الى ٢١٠ ولا عجب في هذه الزيادة فان الالمان و بعض المزارعين من أهل الدانمارك و بلجيكا حصلوا على محصول قمح في مساحات واسعة جداً بلغ متوسطه ١٨ أردباً من الفدان وعلى محصول بطاطس بلغ متوسطه ٩٠٠ قنطار من الفدان الواحد . واكدت جريدة الطان الفرنسوية انه اذا استعمل الفلاح الفرنسوي الطرق العلمية التي يستعملها الفلاح الالماني فان محصول القمح وحده يزيد بمقدار الضعف فتتمكن فرنسا من تموين أهلها كلهم ومن تصدير جانب عظيم الى الخارج

— في سنة ١٨٨٣ كانت فرنسا تستخرج في كل سنة ٥٠٠٫٠٠٠ طن من سكر البنجر وكانت المانيا تستخرج منه ٤٥٠٫٠٠٠ فقط . أما الآن فبسبب استعمال الوسائل

العلمية في جميع الشؤون الزراعية تفوقت المانيا على فرنسا تفوقاً كبيراً . إذ بلغ مقدار ما تستخرجه المانيا ٢٫٤٢٤٫٠٠٠ طن بينما المستخرج من فرنسا لا يزيد على ٧٥٠٫٠٠٠ طن . وأعلن مسيو ميلين وزير زراعة فرنسا الاسبق فقال انه من العار على بلد مثل فرنسا متعها الله بأرض في غاية الخصوبة وميزها بطقس معتدل يوافق معظم أصناف الزراعات أن تعجز عن تموين أهلها فتضطرهم الى شراء المواد الغذائية من الخارج فيخسرون في كل سنة ٨٠ مليوناً من الجنيهات . من صنف القمح وحده تستورد فرنسا مقادير هائلة من الخارج بلغ مقدارها في سنة ١٩١٣ عشرة ملايين أردباً قمحاً و١٠٠٫٠٠٠ كيس دقيق وأخذ هذا المقدار يزيد سنة على سنة حتى وصل في سنة ١٩١٦ الى ١٥ مليون أردب قمح وأربعة ملايين ونصف كيس دقيق

— يضرب الكتاب مثلاً طيباً أيضاً بتقدم الولايات المتحدة في شؤونها الزراعية فان قيمة حاصلاتها الزراعية كانت من ٢٠ سنة لا تزيد على ٨٤٠ مليوناً من الجنيهات فبلغت الآن ٢٠٠٠ مليون جنيه

— الزراعة هي الاصل في ثروة البلاد العمومية وهي ركن من اكبر اركان التجارة والصناعة . خذ مثلاً القطن بالنسبة الى صناعة الاقمشة والمنسوجات فقد دلت الاحصاءات الرسمية على ان ٥٠ مصنعاً من مصانع الاقطان في مقاطعة لانكشير الانجليزية ربحت أرباحاً كبيرة جداً مكنتها من توزيع ربح صافي على مساهميها قدره ١٢٠ في المائة عن كل سهم . ودلت أيضاً على ان كوتس الانجليزي صاحب مصنع بكر الخيط الشهير الذي يعتمد في صنع الخيوط على القطن المصري قد ربح في السنة الماضية وحدها أربعة ملايين جنيه ووزع على مساهميه ربحاً قدره ٣٠ في المائة وأضاف الى الاحتياطي مليون جنيه والى احتياطي مستخدميه وعماله ٢٠٠ الف جنيه. و بلاد وولايات ومقاطعات كبيرة ومدن كثيرة تعيش من صناعة الاقمشة والمنسوجات القطنية تجدها في انجلترا و بلجيكا وفرنسا والالزاس وغيرها . أما تجارة الاقطان وغيرها من الحاصلات الزراعية فاسألوا عنها أهل الاسكندرية ولا سيما أهل دمنهور ان كنتم لا تعلمون . وأسواق الاسكندرية ودمنهور تكاد تكون قطرة من بحر بالنسبة الى

أسواق المدن الاخرى مثل لنـدن ونيويورك وهامبورج وغيرها . فالزراعة اذن هي رأس مال البلاد ومنها تستمد الصناعة حياتها والتجارة روحها

— اذا عرفت سر تقدم الزراعة في المانيا وتأخرها في كثير من البلاد الاخرى أدركت سرّ بلوغ الثروة العمومية في المانيا حدًّا يدهش العقول . فقـد قدروا مجموع ثروة المانيا بمبلغ ١٦ر٤٠٠ مليون جنيه . وحسبوا فوجدوها تزيد بسرعة ٤٨٠ مليونًا من الجنيهات في كل سنة (قدر السر ويلكوكس قيمة أطيان القطر المصري بمبلغ ٥٥٣ مليون جنيه . فتأمل في قيمة الزيادة السنوية في ثروة المانيـا – قبل الحرب طبعًا) مع ان ثروة فرنسا التي كانت اكبر من ثروة المانيا فيما مضى من الزمان لا تزيد على ١١ر٣٦٠ مليونًا من الجنيهات ولا تزيد في كل سنة الا بمقـدار ١٢٠ مليونًا فقط . والنسبة بين ايراد الامتين فاحشة أيضًا . فقد أحصوا فوجدوا ايراد الامة الفرنسوية كان من عشر سنوات الف مليون جنيه فبلغ الآن ١٢٠٠ مليون جنيه بزيادة ٢٠٠ مليون فقط . أما ايراد الامة الالمانية فكان في سنة ١٨٩٦ يقدر بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه فأصبح في آخر سنة ١٩١٣ (أي قبل الحرب) ٢١٢٠ مليون جنيه أي بزيادة ٨٠ في المائة . ومثل هـذه النسبة تجدها أيضًا في تجارة البلدين الخارجية . من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٩١٢ زادت تجارة المانيا من ٢٨٠ مليون جنيه الى ٩٦٠ مليونًا مع ان تجارة فرنسا لم تزد في المدة عينها الا من ٢٨٠ الى ٦٠٠ فالفرق في مصلحة المانيا ٣٦٠ مليون جنيه

هذا ما هنالك . أما هنا في مصر . . . . [1]

(١) — كتبنا هذه المقالة ونشرناها في « اهرام » ٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

٢

أما في مصر فقد كان متوسط محصول الفدان الواحد من القطن (الذي هو أهم الحاصلات الزراعية وا كبر ركن من أركان الثروة العمومية في البلاد) في سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير وثمانين رطلاً . ثم نزل في سنة ١٨٩٩ الى ٥ر٦٤ ثم انخفض في سنة ١٩٠١ الى ٥ر١٠ ثم هبط في سنة ١٩٠٣ الى ٤ر٨٨ ثم سقط في سنة ١٩٠٤ الى ٤ر٣٩ ثم هوى في سنة ١٩٠٨ الى ٤ر١٢ ثم انحط في سنة ١٩١٥ الى ٤ر٠٢ حتى تدهور في سنة ١٩١٦ الى ٣ر٠٦ ولا يعلم الا الله كم يكون بعد عشر سنين اذا أهملنا شؤون الزراعة في المستقبل كما أهملناها في الماضي

وحظ البذرة مثل حظ القطن . فقد كان متوسط محصول الفدان في سنة ١٨٩٦ ثلاثة أرادب و٩٣ في المائة من الأردب ثم نزل في سنة ١٨٩٧ الى ٣ر٨٤ ثم سقط في سنة ١٩٠١ الى ٣ر٥٥ ثم هوى في سنة ١٩٠٤ الى ٣ر١٦ ثم انحط في سـنة ١٩٠٨ الى ٢ر٩٣ ثم انخفض في سنة ١٩١٤ الى ٢ر٦٠ الى أن تدهور في سنة ١٩١٦ الى ٢ر٣٣

ومتوسط محصول القمح كان في سنة ١٩١١ خمسة أرادب و١٩ في المائة من الأردب ثم نزل في سنة ١٩١٧ الى ٥ر٠٣ ثم سقط في سنة ١٩١٨ الى ٤ر٧١

والارز كان متوسط محصوله في سنة ١٩١٣ — ٥ ، ١٧ ثم هبط في سنة ١٩١٤ الى ٣ ، ٦٠ وكان في سنة ١٩١٥ — ٤ ، ٣٥ وفي سنة ١٩١٦ — ٣ ، ٩٢ وفي سنة ١٩١٧ — ٤ ، ٦٨

والشعير كان متوسط محصوله في سنة ١٩١٣ – ٥ ، ٨٦ ثم نزل في سنة ١٩١٧ الى ٥ ، ٧٦

وما قلناه عن القطن والبذرة والقمح والأرز والشعير قل مثله عن سائر المزروعات المصرية . فان العجز في كميتها والانحطاط في أنواعها والنقص في جودتها في اطراد

مستمر . ولا يعلم الا الله مبلغ الخسارة التي تصيب ثروة القطر العمومية اذا بقيت ادارة شؤون الزراعة المصرية على ما هي عليه الآن

بينما نجد متوسط محصول الاطيان في البلاد الحية في ازدياد مطرد يبلغ في بعض الحاصلات ١٥٠ في المائة وفي البعض الآخر ١٠٠ في المائة وفي البعض الاخير ٨٠ في المائة نجد متوسط محصول الأطيان في مصر في نقص مستمر يبلغ في بعض الحاصلات ٤٥ في المائة وفي البعض الآخر ٤٠ في المائة وفي البعض الأخير ١٥ في المائة

واطراد النقص ليس قاصراً على القطن والبذرة والقمح والارز والشعير بل قد عم أيضًا المواشي والدواب والابل والاغنام التي هي من ألزم حاجيات الزراعة . فالجواميس مثلاً كان عددها في سنة ١٩١٣ قد بلغ ٦٣٢٧٢٥ فنقص في سنة ١٩١٦ الى ٥١٥١٢١ فالعجز ١١٧٫٦٠٤ والبقر كان عددها في سنة ١٩١٣ قد بلغ ٦٣٧٠٩٨ فهبط في سنة ١٩١٦ الى ٤٩٢٦٥٠ فالعجز ١٤٤٫٤٤٨ والحمير كان عددها ٦٨٢٠٠٠ في سنة ١٩١٣ فسقط الى ٥٢٦١٨١ في سنة ١٩١٦ والخيل كان عددها ٤٧٩١١ في سنة ١٩١٣ فنزل الى ٣١٢٥٦ في سنة ١٩١٧ والبغال كان عددها ٣٣٠٠٠ فانخفض الى ١٧٠٠٠ والابل انحط عددها من ١١٨٠٠٠ الى ٩٦٠٠٠ والمعز نقص عددها من ٣٣١٠٠٠ الى ٣٠٢٠٠٠ والضأن من ٨١٦٠٠٠ الى ٦٨٧٠٠٠ وقد بلغ عدد المواشي التي نفقت بالطاعون البقري وحده من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٨ اربعين ألفًا

هذا واذا أضيف الى هذه الارقام الرسمية عدد ما نفق من المواشي عند الاهالي ولم يحصل التبليغ عنهُ رسميًا نجد ما نفق منها لا يقل عن ٥٠٠٠٠ ماشية خسرت الزراعة المصرية بنفوقها ما لا يقوّم من اللحوم والجلود والالبان والعظام والسباخ ووسائل النقل وقلة الحاصلات في طول هذه المدة

تعالوا الآن نحسب مقدار الخسارة التي خسرتها مصر من صنف القطن وحده . كان متوسط محصول الفدان الواحد في سنة ١٨٩٧ خمسة قناطير و ٨٠ رطلا فهبط في سنة ١٨٩٨ الى ٤٫٩٨ فالفرق ٨٢ رطلاً . وكانت المساحة المزروعة قطنًا ١٫١٢١٫٠٠٠ فدان فالعجز ٩١٩٢٢٠ قنطاراً تساوي من الثمن بحسب متوسط

أسعار تلك السنة ١٫٦٣٦٫٢١١ جنيهًا مصريًا لو كانت دخلت جيب الفلاح ودفعها الى البنك العقاري في تلك السنة لوفر من دينه حتى اليوم ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه فجملة الخسارة ٣٫٦٣٦٫٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٨٩٩ كان العجز ١٨٤٫٤٨٠ قنطاراً ثمنها ٤٦١٫٢٠٠ جنيه فوائدها حتى اليوم ٥٥٣٤٤٠ جنيهًا تكون جملة الخسارة ١٫٠١٤٫٦٤٠ جنيهًا . وفي سنة ١٩٠٠ كان العجز ١٫٦٩٧٫٤٠٠ قنطار قيمتها بحسب أسعار تلك السنة ٤٫٦٨٤٫٨٢٤ جنيهًا فوائدها حتى اليوم ٥٫٠٥٩٫٥٨٤ جنيهًا فجملة الخسارة ٩٫٧٤٤٫٤٠٨ جنيهات . وفي سنة ١٩٠١ كان عجز المحصول ٨٧٥٫٠٠٠ قنطار ثمنها ١٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه وفوائدها ١٫٧٨٥٫٠٠٠ جنيه فجملة الخسارة ٣٫٥٣٥٫٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٠٢ كان عجز المحصول ١٫٥٥٦٫٧٢٠ قنطاراً ثمنها ٤٫٢٤٩٫٨٤٥ جنيهًا فوائدها ٤٫٠٧٩٫٤٨٨ جنيهًا تكون جملة الخسارة ٨٫٣٢٩٫٣٣٣ جنيهًا . وفي سنة ١٩٠٣ كان عجز المحصول ١٫٢٢٦٫٣٦٠ قنطاراً ثمنها ٤٫٠ ٧٧٨٫٨٣ جنيهًا مصريًا فوائدها ٣٫٩٢٠٫٣٥٢ جنيهًا فجملة الخسارة ٨٫٠٠٤٫١٣٠ جنيهًا . وفي سنة ١٩٠٤ كان عجز المحصول ٢٫٠١١٫٨٠٠ قنطار ثمنها ٥٫٦٣٣٫٠٤٠ جنيهًا يضاف اليها الفوائد ٥٫٨١٩٫٧٠٠ جنيه تكون جملة الخسارة ١١٫٤٥٢٫٧٤٠ جنيهًا . وفي سنة ١٩٠٥ كان عجز المحصول ٣٫١٣٤٫٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠٫٠٢٨٫٨٠٠ جنيه فوائدها ٨٫٤٢٤٫٨٩٢ جنيهًا تكون جملة الخسارة ١٨٫٤٥٣٫٦٩٢ جنيهًا . وفي سنة ١٩٠٦ كان عجز المحصول ١٫٨٠٧٫٢٠٠ قنطار ثمنها ٦٫٩٢١٫٥٧٦ جنيهًا فوائدها ٥٫٣٩٨٫٧٧٠ جنيها فجملة الخسارة ١٢٫٣٢٠٫٣٤٦ جنيها . وفي سنة ١٩٠٧ كان عجز المحصول ٢٫٠٨٣٫٩٠٠ ثمنها ٧٫٥٨٥٫٣٩٦ جنيهًا فوائدها ٥٫٤٦١٫٤١٦ جنيهًا فجملة الخسارة ١٣٫٠٤٦٫٨١٢ جنيهًا . وفي سنة ١٩٠٨ كان عجز المحصول ٢٫٧٥٥٫٢٠٠ قنطار ثمنها ٨٫٥٤١٫٠٠٠ جنيه فوائدها ٥٫٦٣٦٫٤٠٠ فجملة الخسارة ١٤٫١٧٧٫٤٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٠٩ بلغ العجز ٤٫٢٦٣٫٩٩٠ ثمنها ١٩٫٨٧٠٫١٩٣ جنيهًا فوائدها ١١٫٩٢٢٫٠٦٠ فجملة الخسارة ٣١٫٧٩٢٫٢٥٣ جنيهًا (خسارة هذه السنة كبيرة لأن متوسط محصول الفدان هبط من ٥٫٨٠ الى ٣٫١٣

بعجز قنطارين و٦٧ رطلا في كل فدان وكانت المساحة المزروعة قطنًا ١ر٥٩٧ر٠٠٠ فدان وكان متوسط أسعار القطن في تلك السنة ٤٦٦ قرشًا).

وفي سنة ١٩١٠ كان عجز المحصول ١ر٩٧١ر٦٠٠ قنطار ثمنها ٨ر١٤٢ر٧٠٨ جنيهات فوائدها ٤ر٣٩٧ر٠٥٨ جنيهًا فجملة الخسارة ١٢ر٥٣٩ر٧٦٦ جنيهًا.

وفي سنة ١٩١١ كان عجز المحصول ٢ر٥٣٢ر٢٨٠ قنطارًا ثمنها ٨ر٧٣٦ر٣٦٦ جنيهًا فوائدها الى اليوم ٤ر٠٣٣ر٤٢٤ جنيهًا فجملة الخسارة ١٢ر٧٦٩ر٧٩٠ جنيها.

وفي سنة ١٩١٢ بلغ العجز ٢ر٤٩٦ر٩٠٠ قنطار ثمنها ٩ر١١٣ر٦٨٥ جنيهًا فوائدها ٣ر٨٢٧ر٧١٢ جنيهًا فجملة الخسارة ١٢ر٩٣١ر٣٩٧ جنيهًا.

وفي سنة ١٩١٣ بلغ عجز المحصول ٢ر٣٤٣ر٢٨٠ قنطارًا ثمنها ٨ر٩٠٤ر٤٦٤ جنيهًا فوائدها ٣ر٢٠٥ر٥٨٤ جنيهًا فجملة الخسارة ١٢ر١١٠ر٠٤٨ جنيهًا.

وفي سنة ١٩١٤ بلغ عجز المحصول مبلغًا كبيرًا اذ هبط متوسط محصول الفدان من ٥ر٨٠ الى ٣ر٠٧ بعجز قنطارين و٧٣ رطلاً عن كل فدان وكانت المساحة المزروعة قطنًا ١ر٧٥٥ر٠٠٠ فدان فالعجز الكلي بلغ ٤ر٧٩١ر١٥٠ قنطارًا ثمنها ١١ر٤٩٨ر٧٦٠ جنيهًا فوائدها ٣ر٤٤٩ر٦١٠ جنيهات فجملة الخسارة ١٤ر٩٤٨ر٣٧٠ جنيها. وفي سنة ١٩١٥ بلغ عجز المحصول ٢ر١١١ر٠٨٠ قنطارًا ثمنها ٨ر١٢٧ر٦٥٨ جنيهًا فوائدها ١ر٩٥٠ر٦٢٤ فجملة الخسارة ١٠ر٠٧٨ر٢٨٣ جنيهًا

وفي سنة ١٩١٦ بلغ عجز متوسط محصول الفدان الواحد قنطارين و٧٤ رطلا وكانت المساحة المزروعة قطنًا ١ر٦٥٦ر٠٠٠ فدان فالعجز الكلي ٤ر٥٣٧ر٤٤٠ قنطارًا ثمنها ٣٤ر٣٠٣ر٠٤٦ جنيهًا لأن متوسط أسعار القطن في تلك السنة كان ٧٥٦ قرشًا. فالخسارة كما ترى هائلة. يضاف اليها ٦ر١٧٤ر٥٤٠ جنيهًا فوائد ثلاث سنين تكون جملة الخسارة ٤٠ مليونًا من الجنيهات

وفي سنة ١٩١٧ بلغ العجز ٢ر٢٤٩ر٣٣٣ قنطارًا ثمنها ١٧ر٣١٩ر٨٦٤ جنيهًا وفوائدها ٢ر٠٧٨ر٣٧٦ تكون جملة الخسارة ١٩ر٣٩٨ر٢٤٠ جنيهًا

وفي سنة ١٩١٨ بلغ العجز ١ر٤٩٧ر١٠٠ قنطار ثمنها ١١ر٥٧٦ر٨٠٠ جنيه وفوائدها ٦٩٤ر٠٦٨ جنيهًا تكون جملة الخسارة ١٢ر٢٧٠ر٨٦٨ جنيهًا.

وفي سنة ١٩١٩ بلغت مساحة الاطيان المزروعة قطنًا ١ر٥٧٣ر٦٦٢ فدانًا ومتوسط محصول الفدان الواحد حسب تقرير وزارة الزراعة التقريبي سيكون ثلاث قناطير وسبعين رطلا فالعجز ١ر٨٩٨ر٢٨٢ قنطاراً ثمنها باعتبار ١٢ جنيهًا القنطار الواحد(وهو الحد الادنى لاسعار هذه السنة التي بلغ القنطار الواحد فيها حوالي ٢٢ جنيهًا مصريًا) يكون ٢٢ر٧٧٩ر٣٨٤ جنيهًا على أقل تقدير

من هذا الاحصاء الدقيق يتضح لك ان عجز المحصول في كمية القطن من سنة ١٨٩٧ الى سنة ١٩١٩ بلغ ٤٨ر٩٤٣ر٧١٥ قنطاراً ثمنها ١٩٧ر٩٧٨ر٥٩٨ جنيهًا وجملة الخسارة من أصل وفوائد ٣٠٥ر٨٥٠ر٦٩٦ جنيهًا

هذا هو مبلغ الخسارة الهائلة التي خسرتها مصر في ١٩ سنة من صنف القطن وحده. فكم تبلغ الخسارة العموميـة يا ترى من عجز الحاصلات الزراعية الاخرى مثل القمح والفول والبصل والشعير والارز والقصب والذرة والحلبة والعدس وغيرها ومن نقص المواشي والدواب والاغنام

كل هذا سببه اهمال شؤون الزراعة في مصر. فاللهم لطفًا [1]

---

(١) — كتبنا هذه المقالة فى « اهرام » ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

٣

ماذا تكون حال زراعة القطن في العالم على وجه العموم وفي مصر على وجه الخصوص بعد مضي خمس وعشرين سنة يا ترى ؟ وخمس وعشرون سنة في حياة الامم ليست شيئًا مذكوراً

الصناع والتجار في انجلترا وفرنسا واميركا وايطاليا واليابان وروسيا وسويسرا وبلجيكا وفي غيرها من البلدان التي يعيش جانب عظيم من اهلها من صناعة القطن ومن تجارة القطن يسعون سعيًا متواصلا لزيادة محصول القطن في العالم إما بادخال زراعة القطن في البلاد التي لم تكن تعرفها من قبل أو بزيادة مساحة الاراضي التي تزرع قطنًا في بلاد القطن أو بمحاربة الآفات التي تفتك بزراعة القطن . ومع سعيها في زيادة محصول القطن تجدها لاتألو جهداً في تحسين نوعه ورتبته بالطرق العلمية . ترى الحكومات والمؤتمرات والغرف التجارية والجمعيات العلمية والشركات المالية تبذل الاموال وتنشر الدعوات وتبعث البعثات في انحاء المعمورة على وجه عام وفي المستعمرات على وجه خاص لتوسيع زراعة القطن

– خذ مثلا بلاد انكلترا وويلس واسكتلندا . يعيش من أهلها ١٠٫٧٠٠٫٠٠٠ نفس من الصناعات . وعدد المشتغلين بالصناعة يزيد على عدد المشتغلين بالزراعة . بينما ترى عدد المشتغلين بالصناعة في انكلترا وويلس ٩٫٤٦٨٫٠٠٠ نفس تجد عدد المشتغلين بالزراعة والصيد ١٫٢٦٠٫٠٠٠ وفي اسكتلندا عدد الصناع ١٫٢٢٦٫٠٠٠ وعدد الزراع ٢٢٧٫١١٠ فقط . فالبلاد بلاد صناعة اكثر منها بلاد زراعة . وأهم صناعاتها صناعة القطن والصناعات المتفرعة منها . وفي مقاطعة لنكشير وحدها ٢٠٠٠ مصنع لا يقل عدد صناعها عن ٦٥٥٫٠٠٠ عامل وفيها ٣٧٫٠٠٠٫٠٠٠ مغزل لغزل الاقطان الاميركية و١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ مغزل لغزل الاقطان المصرية . وتقدر رؤوس اموال شركات الصناعة القطنية فيها بمبلغ ٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وتصدر مصانع

لنكشير اقمشة قطنية بنسبة ٨٠ في المائة من مجموع مصنوعات مغازلها . وكانت قيمة الصادرات القطنية قبل الحرب تعادل ثلث قيمة صادرات انكلترا كلها ، واحصوا فوجدوا ارباح شركات القطن في لنكشير قد بلغت حداً ما كان يحلم به أحد. تتراوح أرباح البعض منها بين ٣٠ و٥٠ و٥٤ و٦٠ و٦٦ و١٠٠ و١٠٦ الى ١٢٠ في المائة . فكأن بعض الشركات تدفع الى مساهميها في كل اثني عشر شهراً ارباحًا تزيد على مقدار الحصة التي اكتتبوا بها في رأس المال . وقد احصوا فوجدوا مائة شركة بلغ متوسط ارباحها ٣٠ في المايه . وقد كان معدل ارباح الشركات جميعها في سنة ١٩١٧ – ١٦ في المائة فبلغ في العام الماضي ٢١ في المائة . وها محل كوتس الذي يصنع بكر الخيط المشهورة قد ربح في سنة ١٩١٩ مبلغ ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ووزع على مساهميه ربحًا قدره ٣٠ في المائة واضاف الى احتياطي رأس المال ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه والى احتياطي مستخدميه وعماله ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وكان في سني الحرب يتحكم في اسعار بكر الخيط في العالم بأسره (حتى في انكلترا نفسها) الى أن ضج الخلق من فحش الاثمان التي كان يحددها بطريقة استبدادية

وحسبوا فوجدوا انهُ بينما كان يشتري محل كوتس قنطار القطن المصري بمبلغ ١٥ جنيهًا قطنًا خامًا كان يبيعة خيطًا بسعر يتراوح بين ٧٢ و١٢٠ جنيهًا . ومن ادلة رخاء وعظم كسب هذا المحل انهُ اشترى ذات يوم صفقة قطن واحدة بمبلغ ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

والصناعات القطنية في بلاد الانكليز قائمة على الاقطان التي تستوردها من الخارج . استوردت في سنة ١٩١٨ اقطانًا مقدارها ١٤٫٨٩٠٫٨٣٠ قنطاراً بمبلغ ١٥٠٫٢٨٥٫٣٢٤ جنيهًا . وفي سنة ١٩١٩ استوردت ١٩٫٥٨٢٫٨٦٧ قنطاراً (منها ١٤٫٥٣٦٫٢٨٩ قنطاراً استوردتها من الولايات المتحدة ومن البلاد الخارجة عن نفوذها و٥٫٠٤٦٫٥٧٨ من مستعمراتها) بلغ ثمنها ١٩٠٫٧٧١٫٤٢٦ جنيهًا انكليزيًا . وتستهلك البلاد الانكليزية مقداراً من مصنوعاتها القطنية يعادل الخمس تقريبًا والباقي تصدره . وقد بلغت قيمة ما صدرته في سنة ١٩١٨ مبلغ ١٧٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وقيمة ما اصدرته في سنة ١٩١٩ مبلغ ٢٣٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وهذه القيمة

تعادل الآن ربع قيمة مجموع صادرات بريطانيا العظمى كلها . لان قيمة مجموع صادراتها في سنة ١٩١٩ بلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٧٠ جنيه

من هذا البيان الوجيز يمكنك أن تدرك أهمية القطن وسر اهتمام الانكليز على وجه عام وأهل مقاطعة لنكشير على وجه خاص بجميع المسائل الخاصة بالقطن. وتدرك في الوقت نفسه سر الصيحة التي صاحتها مقاطعة لنكشير عند ما طلبت مجالس المديريات عندنا وقررت الحكومة المصرية تقييد مساحة الاطيان المزمع زرعها قطناً في سنة ١٩٢١ بثلث الزمام

انكلترا يفزعها أمران : تناقص محصول زراعة القطن في بلاد القطن من آن الى آن وتزايد منافسة البلاد الاخرى لها في شراء القطن الخام وغزله في بلادها . فمحصول القطن الاميركي مثلا في سنة ١٩١١ الداخلة في سنه ١٩١٢ كان ٠٠٠ر٠٤٣ر١٦ بالة فهبط في سنة ١٩١٧ الداخلة في سنة ١٩١٨ الى ٠٠٠ر٩٠٨ر١١ بالة فالعجز ٠٠٠ر١٣٥ر٤ بالة . ومحصول القطن المصري في سنة ١٩١٣ كان ٠٠٠ر٦٦٤ر٧ قنطار فهبط في سنة ١٩١٨ الى ٠٠٠ر٠ ٢٥ر٥ قنطار فالعجز ٠٠٠ر٤١٤ر٢ قنطار وهكذا . ومقطوعية اميركا للقطن الاميركي في سنة ١٩١١ كانت ٠٠٠ر٣٩١ر٥ بالة فزادت في سنة ١٩١٢ الى ٠٠٠ر٨٢٣ر٦ بالة

و يؤخذ من الاحصاءات الرسمية ان بريطانيا العظمى كانت تشتري ٤٣ في المائة من محصول القطن الاميركي في الفترة بين سنتي ١٨٨٠ و١٨٨٥ بينما كانت مغازل الولايات المتحدة تستهلك من الاقطان الاميركية اقل من ٣٢ في المائة . وفي الفترة بين سنتي ١٩٠٠ و١٩٠٥ هبطت مقطوعية البلدان الانكليزية من الاقطان الاميركيه الى ٢٨ في المائة بينما علت مقطوعية المغازل الاميركية والمصانع الاميركية الى ٣٩ في المائة . وفي الفترة بين سنتي ١٩١٥ و١٩٢٠ انحطت مقطوعية البلاد الانكليزية الى ٢١ في المائة وزادت مقطوعية الولايات المتحدة الى ٥٦ في المائة . وكذلك زاد مقدار ما تشتريه الولايات المتحدة من القطن المصري . فبعد أن كان مقدار ما اشترته من محصول سنة ١٩١٨ الداخلة في سنة ١٩٠٩ — ٢٣٨٨٤٦ قنطاراً زاد في سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ الى ١٩٠٦٦٦٧ قنطاراً ونقص الصادر من مصر الى انكلترا من

١٨٧٧٩٤٧ قنطاراً الى ١٠٠٢٠٦٨ وقد بلغ عدد المغازل الاميركية ٣٠٠٠٠٠٠٠ مغزل وهو الآن يعادل نصف عدد المغازل الانكليزية (لأنها تبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠ مغزل) واذا استمرت هذه النهضة في أميركا زاد الخطر على الصناعة القطنية في انكلترا لأن ٩٥ في المائة من المغزولات والمنسوجات القطنية التي تخرجها المغازل الاميركية يستهلك في أميركا نفسها والخمسة الباقية تصدرها الى الخارج . مع ان أميركا تنتج خمسة أثمان حاصلات القطن في العالم . فاذا زاد مقدار ما تصدره أميركا من المغزولات والمنسوجات القطنية زيادة مطردة حاق الخطر بالصناعة القطنية الانكليزية . وقل مثل ذلك عن سائر البلاد الاخرى التي زادت مغازلها أو أنشأت مغازل جديدة للقطن مثل ايطاليا (وعندها ٥٠٠٠٠٠٠ مغزل) واليابان (٣٠٠٠٠٠٠ مغزل) واسبانيا (٢٠٠٠٠٠٠ مغزل) أو أنشأت مصانع اوتوموبيلات أو طيارات وغيرها واحتاجت الى الاقطان ونافست المغازل والمصانع الانكليزية

فانكلترا حيال هذين العاملين — تناقص المحصول وتزايد المنافسة — تسعى جهدها لتوسيع زراعة القطن في الهند ومصر وفلسطين والعراق والسودان ونيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد واوغندا وتنجانيكا وكسلا والترنسفال وغيرها من البلاد التي لها فيها نفوذ أو سلطان كي تخفف عنها وطأة تحكم أميركا (وسائر البلاد المنتجة للقطن) في أقطانها وفي أسعار أقطانها وتخفف مزاحمة ومنافسة المصانع الاجنبية والمغازل الاجنبية للمصانع والمغازل الانكليزية في شراء القطن

ففي السودان مثلاً شرعت الحكومة في سنة ١٩٠٣ في تجربة زراعة القطن . ولما صحت التجربة اتفقت مع حكومة مصر على مد ١٠٠٠٠ فدان من أطيانها بالمياه الصيفية . وفي سنة ١٩١٢ بعد ما علي خزان اصوان زادت مساحة الصيفي الى ٢٠٠٠٠ فدان . وفي النية بعد اتمام بناء خزان النيل الابيض بعشر سنين زيادة مساحة الأطيان التي تزرع زراعة صيفية في أراضي الجزيرة الى ٣٢٠٠٠٠٠ فدان يقدرون لثلثها من الآن محصولاً ٤٠٠٠٠٠٠ قنطار قطن في السنة . وبعد عشر سنوات اخرى تزاد المساحة الى ٦٠٠٠٠٠٠ فدان وبعد عشر سنوات ثالثة تصل الى ١٠٠٠٠٠٠ فدان وعند ذلك يكون في السودان ٣٠٠٠٠٠٠٠ فدان قابلة لزراعة القطن يزرعون منها

في كل سنة الثلث ١ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان يؤملون الحصول منها على ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطار قطن .

واليك بيان محصول القطن في الجزيرة عن السنة الزراعية الماضية : بلغ ما أنتجته أراضي شركة الزراعة السودانية من زمام الطيبة ٩٥٧٨ قنطاراً مقابل ٧١٧٩ قنطاراً في السنة الماضية . ومن زمام بركات ١٠٢٩٤ قنطاراً مقابل ٨٠٧٩ في السنة التي قبلها . ومن أراضي الزيداب ٧٧٠٠ قنطار وكان قطنها جيداً جداً . وأعلنت الشركة أن المساحة التي ستزرعها قطناً في السنة القادمة ستكون ٣١٧٥ فداناً في الزيداب و ٢٠٧٥ في بركات و ١٧٠٠ فدان في الطيبة فالمجموع ٦٩٤٥ فداناً . وقد شرعت الشركة في تمهيد الجزء الجنوبي من الثلاثمائة الف فدان التي تصلحها لزراعة القطن وتؤمل أن يكون لها في سنة ١٩٢٥ مساحة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ فدان صالحة للزراعة و ٨٠ ٠٠٠ فدان في السنة التي بعدها وهكذا . وفي ضواحي الخرطوم مزارع قطن أيضاً بجهة استمبات وتوتي . وأشار السر وليم ولكوكس بانشاء محطة لتوليد القوة الكهربائية عند الشلال السادس جنوبي شندي لتوليد القوة اللازمة لري ٥٠٠ ٠٠٠ فدان صالحة لزراعة القطن . وفي منطقة طوكر زرعوا القطن أيضاً فنجحت زراعته و بلغت المساحة المزروعة قطناً ٤٥٠٠٠ فدان أنتج الفدان منها أربعة قناطير من صنف الاشموني . وقد طلب أخيراً وفد شركة زراع القطن الانكليزية من رئيس مجلس الوزراء أن تضمن الحكومة الانكليزية قرضاً قدره ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لتسهيل توسيع أعمال الري في منطقة كسلا وانشاء خطوط حديدية فيها لتسهيل زراعة القطن ونقل حاصلات القطن . وهذا القرض هو غير القرض الذي سبق اصداره بضمانة الحكومة الانكليزية وقدره ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ويجتهدون في ادخال زراعة القطن في منطقة بحيرة تشاد كما يجتهدون في ادخالها وتوسيعها في بعض مناطق روديزيا في بلاد الترنسفال

وفي العراق وجد مندوب جمعية توسيع زراعة القطن البريطانية أرض العراق صالحة لزرع جميع أنواع القطن حتى القطن المصري والقطن الاميركي . وانها تعطي محصولاً يعادل القطن المصري في جودته و يفوق القطن الاميركي في رتبته ، كما انه

وجد مساحات واسعة جداً تصلح لزراعة القطن وهي التي كان يطمع الالمان في امتلاكها وانشاء أمبراطورية قطنية فيها بقصد الحصول على القطن الخام اللازم لمغازلهم ومصانعهم (وكان عندهم ١١ ٠٠٠ ٠٠٠ مغزل لغزل الاقطان) بدل ان يشتروا من الانكليز والاميركان بأثمان فاحشة . ومن أعمال الري العظيمة هنالك بناء قناطر الهنديه التي بناها محل جكسن الانكليزي قبل الحرب تحت مراقبة السر وليم ولكوكس والمهندسين الذين كانوا معه . وأنشأوا في بغداد مدرسة لتدريب الاهالي على أنظمة الري . وقدر مدير الزراعة أنه سيكون في الامكان بعد خمسة أعوام الحصول على ١٥٠ ٠٠٠ بالة قطن في كل عام ومع توالي الزمن يؤمل أن يصل مقدار ما يجنى من أطيان العراق الى ١ ٠٠٠ ٠٠٠ بالة في السنة . ولا يعلم الا الله ما يكون شأن بلاد العراق في مستقبل الايام في زراعة القطن

وفي فلسطين وجدوا أراضي واسعة تصلح لزراعة القطن . وقد طاف خبير في تفتيش هنالك ببرج ابن عامر مساحته ٦٠٠٠ فدان تقريباً فوجد ٣٥٠٠ فدان منه تصلح لزراعة القطن . وقد زرع المالك ١٠٠ فدان منه قطناً على سبيل التجربة فرمى الفدان اكثر من خمسة قناطير والهمة مبذولة لتوسيع زراعة القطن هنالك

وأدخلوا زراعة القطن في بلاد أوغندا من بضع سنوات ومحصولها يزيد سنة على سنة . وقد عرضت بلاد أوغندا في سنة ١٩١٩ على مغازل لنكشير ٨٠٠٠٠ بالة من أقطانها . ووجد الباحثون في بلاد أوغندا بقاعا واسعة جداً تصلح لزراعة القطن

وزرعوا القطن في مستعمرة نيجيريا Nigeria ووجدوا قطنها يعادل القطن الاميركي في جودته

وزرعوا القطن في شمال ولاية كوينسلندا من ولايات استراليا فنجحت زراعته وكان القطن الناتج منها أجود من القطن الاميركي لان الجو هنالك يوافق زراعة القطن تماماً . وتشجيعاً للاهالي على التوسع في زراعة القطن قررت الحكومة أن تدفع من خزانتها ١٠ في المائة علاوة على سعر السوق الى المزارعين والفلاحين الذين يزرعون القطن و بفضل المجهودات والاعانات ضاعفوا محصول القطن في الهند في مدى السنوات

العشرة الماضية من ٣٠٠٠٠٠٠ بالة الى ٦٠٠٠٠٠٠ ويؤملون أن يزيدوه الى ١٠٠٠٠٠٠٠ (باعتبار البالة ٤٠٠ رطل) وقد بلغت مساحة الاطيان التي زرعت قطنًا في العام الماضي ٢٢٠٠٠٠٠ فدان . ووضعت حكومة الهند تحت تصرف الشركات والجمعيات مساحات واسعة من الاراضي لزرع القطن المصري والقطن الاميركي

وبلغ محصول مستعمرة افريقيا الغربية ١١٩٠٠ بالة وافريقية الشرقية ٣٠٧٠٠ بالة والهند الغربية ٣٠٠٠ بالة وهكذا

وروووا ان شركة ميلوارد Millward بمنشستر اتفقت مع عدة شركات أميركية على توسيع زراعة القطن في بعض الولايات الروسية وفي نيتها انشاء عدة مصانع للقطن في روسيا وفي بعض البلاد المتاخمة لها وقد بدأت بالفعل بانشاء مصانع كبيرة . منها مصنع في نارفا Narva وهو اكبر مصنع معروف في العالم يصل القطن اليه من ميناءي ريجا وريفال . وفي مستقبل الايام سينشئون مغازل للقطن في عاصمة روسيا. وكان في روسيا قبل نشوب الحرب ١٢٠٠٠٠٠٠ مغزل للقطن تعمل بجد ونشاط ويقال ان ١٠٠٠٠٠٠٠ منها تشتغل الآن تحت حكم البلشفيين . واهتم رجال الحكومة البلشفية الجديدة بتوسيع زراعة القطن في تركستان ويقال انهم وفقوا لزرع ٣٥٠٠٠٠٠ فدان . ويجتهدون في توسيع زراعة القطن في مقاطعتي كييف وبخارى ويؤكدون أنه لايمضي زمن كبير حتى تبلغ مساحة الاراضي التي تزرع قطنًا في تلك الاصقاع ١١٥٠٠٠٠٠ فدان

وروى أيضًا ان تجار استيراد القطن الخام وأصحاب المغازل وتجار اصدار الاقمشة القطنية في مقاطعة لنكشير فكروا في تأليف شركة رأس مالها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه لتوسيع زراعة القطن في المستعمرات الانكليزية بأفريقية وآسيا . وروووا ايضًا ان جمعية الغزالين فرضت ضريبة مقدارها ست بنسات (٢٥ مليماً) على كل بالة قطن ترد من الخارج والمال الذي يجمع من الضريبة ويقدرونه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنويًا يخصص لهذا الغرض . وتعهدت الحكومة الانكليزية بأن تدفع ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه اعانة لها على خمس سنوات كل سنة ٥٠٠٠٠٠ جنيه تنشيطًا لهمة القائمين بأعمال لجنة توسيع زراعة القطن في الامبراطورية البريطانية

وقد رأى أعضاء لجنة مباحث القطن البريطانية ان مسألة القطن مسألة علمية فأشاروا على الحكومة بأن تنشىء معهداً علميًا مركزيًا للمباحث الخاصة بالقطن في جميع أنحاء السلطنة البريطانية . واقترحوا انشاء قسم في كل كلية من الكليات الانكليزية لتعليم خصائص توليد النباتات وانتقاء الأجناس ودرس الحشرات ليتخرج من هذه الأقسام اخصائيون علماء وزراع [1]

---

(١) كتبنا هذه المقالة في مقطم ٢١ يناير سنة ١٩٢١

وفي مايو سنة ١٩٢٥ نشرت صحف لندن الكبرى خلاصة البيان الذي نشرته شركة اتحاد غزالي القطن العالمي الرتب عن ارباحها في سنة ١٩٢٤ ومنه يؤخذ :

أولا — أنها وزعت على المساهمين ربحا بلغ ١٥ في المائة

ثانيا — اضافت ١٠٠٫٠٠٠ جنيه الى مالها الاحتياطي

ثالثا — اضافت ٩٠٫٠٠٠ جنيه الى مال المعاشات والتقاعد

رابعا — رحلت ٣٢٣ و٣٩٢ جنيها الى حساب السنة المالية

خامسا — خصصت من ربحها بعد كل ما تقدم ١٨٠٫٠٠٠ جنيه لحساب « هرش العده »

سادسا — اهدت الى كل من يحمل خمسة اسهم من اسهمها سهما جديدا يأخذه مجانا وانها لاجل ذلك ستأخذ ٧٣٥ الف جنيه من مالها الاحتياطي ويبقى عندها من هذا المال الاحتياطي متوفرا ١٫٣٥٧٫٩٥٩ . كل هذا مع ملاحظة أن رأس مالها لا يتجاوز ٧٫١٦٥٫٠٠٠ جنيه . فتأمل

٤

هذا ويعيش من أهل فرنسا ١٧٠٠٠٠٠ نفس من الصناعة القطنية ومن الصناعات المتفرعة منها . وفيها ٧٤٠٠٠٠٠ مغزل و ١٤٠٠٠٠ نول يشتغل فيها ٣٠٠٠٠٠ عامل . وبعد استرجاع مقاطعتي الالزاس واللورين أصبح عدد المغازل في فرنسا ٨٤٠٠٠٠٠ وعدد الانوال ١٨٥٠٠٠ ومغازل الالزاس مشهورة كانت تخرج قبل الحرب ٥٩٠٠٠ طن غزلا و ٥٢٠٠٠ طن نسيجًا . وهذه المقادير تعادل ربع ما كانت تخرجه مغازل فرنسا كلها قطنًا مغزولا وقطنًا منسوجًا . وتستهلك فرنسا الآن في كل سنة ١٦٠٠٠٠٠ باله قطن . وفي سنة ١٩١٣ كانت فرنسا تستورد اقطانًا بقيمة ٥٧٨٥٠٠٠٠٠ فرنك منها ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ثمن قطن مستعمراتها والباقي ثمن ما كانت تستورده من اميركا ومن مصر وغيرها . أما الآن فتبلغ قيمة ماتستورده من الخارج (بسبب ارتفاع الاسعار وهبوط قيمة الفرنك الفرنساوي) ٢٢٥٠٠٠٠٠٠ فرنك وهذا حمل ثقيل جداً على صناعة القطن فى فرنسا

لذا تراهم يجتهدون في توسيع زراعة القطن في المستعمرات التي تزرع القطن كما يجتهدون في ادخال زراعة القطن في المستعمرات التى تصلح أراضيها لزرع القطن ولم تكن تعرفها من قبل . ولا يخفى ان مستعمرات فرنسا تزيد مساحتها على مساحة فرنسا نفسها ١٥ مرة .

ففي مراكش مثلا جربوا زرع القطن النوباري فصحت التجربة ورعى الفدان اربعة قناطير في الاراضي التى زرعت مسقاويًا وقنطاراً واحداً في الاراضي التي زرعت بعليًا . وشهدت جمعية أقطان المستعمرات بجودة نوع القطن الناتج منها ويقدرون محصول القطن فيها في العام المقبل بـ ٢٥٠٠٠٠٠٠ كيلو غرام

وأدخلوا زراعة القطن في مستعمرة ساحل العاج وأنشأوا فيها تسعة وابورات حليج . وكشفوا في أعالي المستعمرة في وادي البولا منطقة واسعة جداً تصلح لزرع

القطن ويؤملون أن لا تنقضي عشر سنوات حتى تكون هذه المستعمرة من بلاد القطن التى يمكن التعويل عليها

وزرعوا القطن في السودان الفرنسوي [1] وأنشأوا وابورات حليج في ثلاثة مراكز مهمة منه

وزرعوه في مستعمرة غينيا الفرنسوية وفيها اكتشفوا بقاعًا واسعة الارجاء تصلح لزرع القطن وهي سهول وادي الفوتا ووادي الميل ووادي النيجر ووادي نياندا

ووزعت جمعية اقطان المستعمرات بذرة القطن على أهالي المستعمرات الفرنسوية الواقعة في غرب افريقية . وأرسلت الى الاهالي مندوبيها ليعلموهم كيفية زرع القطن وضمنت لهم بيعه بأسعار طيبة . وأنشأت في بلادهم وابورات كبس وحليج وتبرعت الحكومة الفرنسوية للجمعية في سنة ١٩١٩ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ فرنك اعانة لانشاء وابورات حليج في وادي النيجر في سيجو وفي صان وفي أعالي السودان . واهتمت حكومة المستعمرة بتعليم الفلاحين كيفية زرع القطن وأنشأت حقولا مخصوصة لذلك . وأعطت لمحلة الولاجي بالسودان ٤٠٠٠٠ فرنك اعانة لمساعدة أهالى محلة موسى على تعلم زرع القطن . وفي نوفمبر سنة ١٩١٩ اعتمدت الحكومة الفرنسوية اتفاقًا أمضته حكومة مستعمرة غرب افريقية الفرنسوية مع احدى الشركات لتوسيع زراعة القطن في اعالي السنغال والنيجر . ويقول الخبيرون أن أراضي وادي النيجر وأراضى وادي السنغال ستناظر في مستقبل الايام أراضي وادي النيل وتنافسها منافسة

---

(١) وفي شهر ابريل سنة ١٩٢٥ أعلن رئيس الغرفة التجارية في مانشستر بان الجيل المقبل يرى السودان المصري في طليعة البلدان التي تصدر القطن وان بلاد العراق سيكون شأنها شأن السودان . وقدم مدير جمعية زرع القطن البريطانية بياناً مفصلا الى لجنة هذه الجمعية قال فيه ان السودان سيدخل في سنة ١٩٢٥ في طور جديد يصبح في نهايته من أعظم البلدان التي تزرع القطن . ثم أورد خلاصة الاعمال التي تمت حتى الآن لترقية أراضي الجزيرة وكسلا وطوكر . وأعلن لورد دربى في الاجتماع السنوي الذي عقدته جمعية زراعة القطن في الامبراطورية البريطانية بان الاخبار تأتي اليهم من جميع انحاء استراليا وافريقيا بما يبعث على اعظم الآمال من جهة توسيع زراعة القطن ونجاح زراعته .

عظيمة . وفي فبراير سنة ١٩٢٠ وفدت على مصر لجنة فرنسوية لدرس كيفية زرع القطن وروى بعض أعضائها أن في تلك البلاد ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان تصلح لزراعة القطن

واهتمت الحكومة الفرنسوية بتوسيع زراعة القطن في مستعمرة الكامبودج واختارت لزرع القطن البقاع الواقعة على ضفتي نهر الميكونج . وتبرعت الحكومة للمستعمرة بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ فرنك اعانة تنفق في سبيل تشجيع الاهالي على زرع القطن وقد بلغ محصول القطن في السنة الماضية ٦٠٠ طن . وتألفت شركة فرنسوية لزرع ٤٨ ٠٠٠ فدان قطناً والحكومة وعدت بمضاعفة مجهوداتها واعاناتها كما وعدت بالتنازل للشركة عن أراض تعادل ثلاثة أضعاف مساحة الاراضي التي سبق التنازل عنها لها اذا وفقت ونجحت

وجربوا زراعة القطن في الاراضي الحمراء فنجحت التجارب تماماً . ويؤكد العارفون أن في مستعمرة الكامبودج هذه ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان صالحة لزرع القطن فأذا وفق الفرنسويون الى زرع مليون فدان منها في كل سنة استغنت فرنسا عن استيراد القطن الخام اللازم لمغازلها ومصانعها من بلاد اميركا ومن بر مصر

وأنشأوا معهداً علمياً زراعياً في سيجون في مستعمرة الهند الصينية وقد بلغ محصول القطن فيها سنة ١٩١٨ ثلاثة آلاف طن

وزرعوا القطن في مستعمرة الداهومي وفي كليدونيا الجديدة وفي جزائر هبريد وقد كان محصولها ١ ٠٠٠ طن من القطن الخام ولا تزال الهمة مبذولة لتوسيع نطاق زراعة القطن فيها

وقس على هذا اهتمام الشركات والجمعيات الفرنسوية لتوسيع زراعة القطن في تونس والجزائر ومدغسكر وسورية وكليكية وسائر المستعمرات الفرنسوية المنتشرة في افريقية وفي آسيا . وفي سوريا يقدرون مساحة الاراضي الزراعية القابلة لزراعة القطن بـ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ فدان يمكن أن يجني منها سنوياً محصول يتراوح بين ٦٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ طن [1] . وفي كليكيا كان محصول القطن في هذا العام جيداً جداً لجودة

(١) — وتتسع زراعة القطن في سهول العمق والغرب وجبلة وعكار

الارض وملاءمة الجو والمساحة التي زرعت قطناً في هذا العام تعادل ضعفي المساحة التي زرعت في العام الماضي

وفي ولاية أطنة زاد نطاق زراعة القطن زيادة كبيرة [1] . والمحصول زاد من ٢٠٠٠ بالة في سنة ١٨٩٦ الى ١٣٥ ٠٠٠ بالة في سنة ١٩١٤ (في عهد الحكومة العثمانية) وسهول عمق تبلغ مساحتها ٥٠٠ ٠٠٠ فدان منها ٤٠٠ ٠٠٠ فدان تصلح لزراعة القطن ويزرعون فيها من مدة مديدة قطناً بلدياً « يرلي » خاصاً بهذه الجهات

ومن أدلة اهتمام الحكومة الفرنسوية بترقية الشؤون الزراعية والصناعية في مستعمراتها انها قررت انفاق ١٨٠٠ مليون فرنك لانشاء سكك حديدية فيها . أضف الى هذا الاموال الجمة التي تنفقها الشركات والجمعيات وحكومات المستعمرات وتوزيعها الجوائز والاعانات واقامتها الاسواق والمعارض وانشاءها المزارع والحقول لتعليم الفلاحين وتشييدها المعاهد العلمية والمعامل الكيماوية وتعميم زراعة القطن بالمحاضرات والعمليات وتوزيع البذرة على الفلاحين مجاناً واعطاء الشركات والجمعيات الاراضي الواسعة بلا عوض وانشاء وابورات الحليج والكبس في المستعمرات القاصية . كل هذا يدلك على ما سيكون لزراعة القطن في هذه المستعمرات من الشأن العظيم في مستقبل الايام

والولايات المتحدة لم يكفها أن يبلغ محصول قطنها حوالي ١١ أو ١٢ مليون

(١) — نشرت جريدة تورك سوزى التي تصدر في اطنه احصاء لصادرات القطن التركي المزروع في مقاطعة كيليكية من شهر سبتمبر الماضي الى شهر مارس وقد بلغت زنته ١٠ ١٤٣ ٥٨٢ كيلو غراما ارسل معظمها الى ايطاليا اذ استوردت منها نحو النصف أي ٤١٠٠٠٦٥ كيلو ثم الى فرنسا فاستوردت نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون ثم انجلترا فاستوردت ١٣٩٣٧٩٢ كيلو ثم بلجيكا واليونان وكان نصيب مصر من ذلك ٣٨٩٠ كيلو غراما

وبلغت صادرات البذرة في تلك هذه المدة ٦١٥٩٩١٩ كيلو غراما ارسل الجانب الاعظم منها الى انكلترا اذا استوردت ٥٤٢٠٠٦٥ كيلو

ويبلغ عدد بالات القطن التي شحنت في هذه المدة من مرسين الى اوربا ٦٧٥٦٤ بالة باعتبار وزن كل بالة ١٥٠ الف كيلو . اما مجموع محصول قطن كيليكية في هذا العام فيقدر بثمانين الف كيلو

وتقول هذه الجريدة أن المأمول ان يكون المحصول الجديد اكبر من المحصول القديم

بالة في كل سنة فعمدت الى منافسة القطن المصري . فزرع رجال الزراعة في اميركا القطن في ولاية اريزونا وفي ولاية نيومكسيكو من بذرة مصرية فصحت الزراعة وجاء محصول القطن من أجود الانواع يمكن أن يصنع منه أحسن صنف من الاقمشة. و بلغ محصول سنة ١٩١٩ حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ قنطار والمنظور أن يبلغ محصول سنة ١٩٢٠ حوالي ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطار . ويؤكدون ان في اميركا ١ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان تصلح لزراعة القطن المصري الطويل الشعرة . ولا يعلم الا الله ماذا يكون محصول اميركا من القطن ذي البذرة المصرية بعد خمس وعشرين سنة واميركا لها ما لها من حول وقوة وعلم . ولم تكتف اميركا بذلك بل شرعت في معاكسة القطن المصري بأن ضربت ضريبة كبيرة على القطن المصري الذي يدخل بلادها

ومن دلائل اهتمامهم بترويج سوق الاقطان الاميركية انهم عزموا على انشاء بنك للقطن في مدينة بريمن احدى موانيء المانيا الكبيرة . ولا يخفى ان المانيا كانت تشتري قبل الحرب حوالي ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ بالة ثمنها يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ و١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه . ويقدرون ان ما تحتاج اليه المانيا بعد الحرب يبلغ ١ر٥٠٠ر٠٠٠ بالة في السنة . والهمة مبذولة لتوسيع نطاق زراعة القطن في ولاية كاليفورنيا باميركا وفي شمال بلاد المكسيك وهي بقاع صالحة لزراعة القطن

وايطاليا حذت حذو انكلترا وفرنسا واهتمت بزرع القطن في مستعمراتها في بلاد الصومال و بنادير والاريترية وطرابلس الغرب و بنغازي وتألفت شركة رأسمالها ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك لزرع القطن في برقة . ووعدت الحكومة المستعمرات والشركات بالاعانات المالية العظيمة لانفاقها في سبيل توسيع نطاق زراعة القطن.ومن أراد الالمام بشيء من اهتمام ايطاليا بمسألة القطن فليطالع خطبة السنيور روبني وزير المستعمرات التي القاها في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ بمدينة روما . ومن دلائل اهتمام ايطاليا بصناعة القطن وتجارة القطن ان جماعة من كبار الماليين في مدينة ميلانو عزموا على انشاء بورصة قطن في مدينة تريستا التي كانت من مدن النمسا وضمتها معاهدة الصلح الى ايطاليا

و بلاد الصين مهتمة ايضاً بتوسيع زراعة القطن في بلادها . واتفقت وزارة

الزراعة ووزارة التجارة فيها على تجربة أجود أنواع القطن في مساحات واسعة . والتجارب مستمرة من سنين وتبشر بنتائج حسنة للغاية . وقد أرسلت الحكومة الى جميع الولايات والمديريات البذرة لتوزيعها على الفلاحين مجاناً . ولتشجيع أصحاب الاطيان على زرع القطن قررت الحكومة اعفاء جميع الملاك الذين يزرعون القطن في اطيانهم من دفع الاموال الاميرية . و بفضل هذه النهضة زادت قيمة المحصولات القطنية في بلاد الصين عن الواردات زيادة عظيمة . ويقدر محصول الصين بنحو مليون بالة (وفي رواية أخرى ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ بالة)

حتى بلاد الشيلي الواقعة في آخر الدنيا الجديدة قد اهتمت حكومتها بادخال زراعة القطن في بلادها.وطول بلادها ٣٠٠٠ كيلو متر (كالمسافة بين مصر والخرطوم) وفيها المناطق الحارة التي تصلح لزرع القطن (وهي الجزء الشمالي منها) والمناطق الباردة التي تصلح للمراعي وتربية المواشي والاغنام (وهي الجزء الجنوبي منها) وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة بالفعل ٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠ فدان . الاطيان البحرية منها تصلح كلها لزراعة القطن

والبرازيل مهتمة ايضاً كل الاهتمام بتوسيع زراعة القطن في بلادها وعلى الخصوص في اقليم الامازون . واذا صحت عزيمة أهل البرازيل تصبح في وقت قريب من أعظم البلاد المنتجة للقطن . وقد بلغت صادرات القطن في الستة الاشهر الاولى من العام الماضي ٢٠٩٦١ طناً قيمتها ٤٩٢٢٠٠٠ جنيه مع انها لم تبلغ في المدة المقابلة لها من العام الذي قبله سوى ١٧٨٤ طناً فقط . فتأمل في نتيجة هذه النهضة

و بلاد البيرو في اميركا الجنوبية زرعت القطن ايضاً . وقد أصدرت الى بلاد الانجليز في اثناء خمس سنوات ١٥٣٧١٣ بالة والهمة مبذولة لتوسيع زراعة القطن فيها و بفضل اتحاد الحكومة مع الاهالي قد تضاعف محصول القطن فيها . بعد أن كان ١١٦٩٦ بالة في سنة ١٩١٥ بلغ ٥٠٠٤٤ في سنة ١٩١٩ أي انه زاد خمسة أضعاف في خمس سنوات

و بلاد الارجنتين زرعت القطن أيضاً فنجح و بدأت ترسل أقطانها الى ليفربول

(ميناء مقاطعة لانكشير) وتؤمل أن يكون لها مركز عظيم في أسواق لانكشير في المستقبل القريب

واسبانيا أيضًا مهتمة بزراعة القطن في مستعمراتها

وبلجيكا ناشطة في توسيع زراعة القطن في مستعمراتها ببلاد الكونجو

والحبشة حذت حذو الممالك الاخرى . وهي الآن باذلة جهدها ومالها في توسيع زراعة القطن في بلادها

لم يكف مناظرونا انتاج هذه القناطير المقنطرة من القطن التي تعد بعشرات الملايين بل فكروا في اختراع قطن صناعي يقوم عند الحاجة مقام القطن الطبيعي . فاخترع الالمان والفرنسويون قطنًا صناعيًا من رب الخشب ومن الياف بعض النباتات ومن ورق الشجر ومن قشور الفواكه . واخترعوا آلات لغزل أوراق بعض الاشجار ولا سيما الموز والكشرى[1] . ومن المغزولات يمكنهم صنع المنسوجات . ومن المنسوجات يصنعون الملبوسات . ولا يعلم إلا علام الغيوب ما يضمره لنا الغيب وما ستبديه لنا الايام من الاختراعات والاكتشافات

وكأن أهالي المستعمرات وذراريهم لايكفون لزرع القطن . فقام نفر من أهالي سافانا بولاية جورجيا بالولايات المتحدة يعلمون القرود كيفية زرع القطن ليزاحموا الفلاح المسكين في رأس ماله الوحيد « العمل »

استعرضت كل هذا في فكري وقلت في نفسي ماذا يكون حال زراعة القطن في مصر بعد خمس وعشرين سنة يا ترى . وامم العالم تتلهب حمية وغيرة ونشاطًا ويقظة وعملا ونحن عن مصالحنا الحيوية لاهون[2]

(١) — وفي مايو سنة ١٩٢٥ بدأ بالفعل أصحاب مصانع الغزل في لانكشير ويوركشير يستخدمون لب الخشب بدلا من القطن والصوف . وقدموا طلبات عديدة للحصول على الحرير الصناعي واشتركوا في هذه الصناعة واستخدموا مغازلهم لصنع الحرير الصناعي اكثر من القطن الناعم

(٢) — وقد اهتمت جزر هايتي وحكومة شرق افريقيا ونياسالاند وبلاد الناتال وشرق افريقيا البورتغالي والمكسيك والهند الغربية بتوسيع زراعة القطن في بلادها ونجحت ويؤمل لها مستقبل عظيم

ان محصول القطن في مصر كان ١٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٢٠ وبعد ٤٤ سنة أي في سنة ١٨٦٤ بلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطارا ثم وصل الى ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٢٠ فكأنه زاد في مدي ١٠٠ سنة (من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٩٢٠) من ١٠٠٠ قنطار الى ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطار . فان كانت مصر بفلاحها وشادوفها ومحراثها وثورها قد وصلت الى هذه الزيادة العظيمة فماذا يكون حال زراعة القطن في البلاد الاخرى بعد خمس وعشرين سنة وفيها ما فيها من آلات ميكانيكية ومحاريث بخارية وعدد كهربائية ومعامل كيماوية ومعاهد علمية وبنوك زراعية وغرفات تجارية ونقابات صناعية ونقابات زراعية وجامعات وكليات وجمعيات وشركات ومؤتمرات ومستعمرات وأموال تنفق بالملايين والمليارات وأراض وأطيان واسعة تعد بملايين الكيلومترات . وها قد جاءنا نبأ من اميركا بأنهم اخترعوا آلة لجني القطن وتنظيفه توفر اربعة اخماس النفقات وتقوم الآلة الواحدة منها مقام ٢٥ عاملا باليد . واذا تعاونت هذه الآلات التي ستعد بعشرات الالوف بعد حين من الزمان والمحاريث السيارة التي تعد الآن بمئات الالوف فلا يعلم الا الله أين يصل شأو زراعة القطن في الولايات المتحدة بعد ردح من الزمان

وها انكلترا وفرنسا وايطاليا حتى الصين والبرازيل وغيرها من البلاد النائية تراها تجود بالاطيان وتوزع البذرة وتعلم الفلاحين وتنشىء وابوارات الكبس والحليج وتوزع الاسمدة الكيماوية وتنظم طرق الري والصرف وتنشىء طرق المواصلات وتنشىء السكك الحديدية وتعاون الفلاحين والمزارعين في شراء المحاريث السيارة وتدفع عنهم نصف الثمن وتقرض البنوك الزراعية وتعين النقابات وتنشىء المعامل الكيماوية وتشيد المعاهد العلمية وتصون مواشي الفلاح وبهائمه وتساعد الملاك في بناء المساكن والدور للفلاحين

كل هذا حاصل هنالك . ونحن هنا في مصر يفتك الطاعون البقري في مواشينا وتفتك الدودة في أقطاننا . ويهمل انشاء المصارف في اطياننا . وتضاعف اجور السكك الحديدية اللازمة لاسفارنا ولنقل حاصلاتنا . وليست عندنا بواخر لنقل

الاخشاب والحديد والفحم ومواد البناء فيبيت الفلاح في أسوأ مسكن . ويشرب أسوأ مشرب . ويأكل أسوأ مأكل . ويلبس أسوأ ملبس ولا يجد نقابة تحميه . أو شركة تأمين تعوضه اذا نفقت مواشيه . أو بنكاً يقرضه ثمن تقاويه أو هيئة معروفة تصون له حاصلاته وتمده بقوته وقوت عياله اذا أصابته مصيبة

استعرضت في ذهني كل هذا وقلت في نفسي ماذا تكون في مصر حال الزراعة على وجه العموم وزراعة القطن على وجه الخصوص بعد مضى خمس وعشرين سنة يا ترى ؟ (١)

(١) كتبنا هذه المقالة في مقطم ٢٢ يناير سنة ١٩٢١

٥

مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري ٨ ١٢٨ ١٣٢ فدانا منها ٥ ٢٩٧٧٠٠ فدان أراضي مزروعة و ٢٨٣٠٤٣٢ فداناً أراضي غير مزروعة . فالاطيان المزروعة تعادل ٦٥ ١/٣ في المائة من مجموع أطيان القطر . والاراضي غير المزروعة تعادل ٣٤ ٢/٣ منها . في الوجه البحري ٢ ٢٦٨ ٦٥٥ فداناً بوراً وفي الوجه القبلي ٥٦١ ٧٧٧ فداناً

أليس من الحرام ترك هذه المساحات الواسعة من الاطيان بوراً وهي قابلة للزراعة (١) . ولا سيما مع شدة احتياج الفلاح الى الاطيان ليستغلها وشدة احتياج البلاد الى الحاصلات لتموين اهلها

هذه الاراضي تنقصها المياه والايدي العاملة والمال

— اما المياه فيمكن تدبيرها وتوفيرها بعمل خزانات وقناطر في مصر وفي السودان (٢) (على مثال خزان اصوان الذي يخزن فيه في وقت الفيضان ١٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه وعلى مثال قناطر اسنا واسيوط والقناطر الخيرية وقناطر زفتى) وبالتدقيق في توزيع مياه النيل في مصر وبضبط وخزن مياه النيل التي تضيع سدى

(١) — هذا ما في مصر . واما في ايطاليا فقد ثبت من تقرير رسمي رفعه وزير الاشغال ان الحكومة الايطالية اصلحت في عشر سنوات ٩٢٠٠٠٠ فدان كانت بورا لا ينتفع بها .

(٢) — قررت الحكومة انشاء سد في جبل الاولياء بالسودان يحجز مليارين ونصف مليار من المياه وفي بحيرة البرت يحجز ستة مليارات ونصف مليار فالجملة ٩ مليارات . وهذه المياه تلزم للرى الصيفي في شهر مارس وابريل ومايو ويونيه ويوليه لمدة ١٥٠ يوما . وهي علاوة على المياه التي تلزم للرى في باقي فصول السنة وتأتي من النيل في أثناء ارتفاعه . ولا يخفى ان مساحة الاطيان الباقية في مصر من دون رى صيفي تبلغ ثلاثة ملايين من الافدنة تقريبا . فاذا فرضنا ان نصف هذه المساحة يزرع صيفيا في كل سنة وان كل فدان يحتاج يوميا الى ٣٢و٧٢ مترا مكعبا من الماء لمدة ١٥٠ يوما فتكون العملية الحسابية لهذا الرقم (٩ مليارات) هكذا ١و٥٠٠و٠٠٠ فدان × ٣٢و٧٢ × ١٥٠ = ٩و٠٠٠و٠٠٠و٠٠٠ متر مكعب

في البحر الابيض في زمن الفيضان و بتعلية خزان اسوان وخزان اسيوط و بتعديل مجرى النيل في منطقة السدود وهو الموضوع الذى عالجه السير وليم ولكوكس والسير وليم جارستن وغيرهما من رجال الري في مصر. اذ ان معدل ما يضيع منها فيه ٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مكعب في الساعة الواحدة (والفدان يحتاج الى ٦٥٠٠ متر مكعب في طول السنة)

— والايدي العاملة موفورة أيضاً . لان بعض المراكز اغتصت بالسكان لدرجة ضاقت عنهم الارض . فاذا رغّبت الحكومة الطبقة الفقيرة منهم في الانتقال الى نواحٍ قليلة السكان واسعة الاراضي أمكن تعمير الاطيان البور وسهل استغلالها والاستفادة منها . خذ مثلا مركز منوف تجد كل فدانين منه يصيبهما سبعة أنفس . ومركز زفتى كل فدانين يصيبهما ستة انفس . أما مركزا كفر الدوار وابي حمص فكل فدان فيهما يصيبه شخص واحد فقط

— يبقى المال . وهو أوفر الاركان الثلاثة وجوداً . خزانة وزارة المالية طافحة بالاموال وقد أودعت البنك الاهلي ما فاض منها . من ذلك ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه لها خاصة و ٢٦٠٩ ٠٠٠ جنيه من أصل ما لأرباب القضايا أمانات في خزائن المحاكم المختلطة وقد مضى على ايداع جزء عظيم منها عشرات السنين . زد على هذين القلمين الزيادة المتوالية في ايرادات الحكومة المصرية وهي لا تقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه في كل سنة

فاذا انفقت الحكومة هذه الاموال كلها أو بعضها أو أقرضتها للاهالي بفائدة معتدلة استفادت أضعاف أضعاف الفوائد الضئيلة التي تتقاضاها من البنك الاهلي . لانه علاوة على الفائدة التي يدفعها لها الفلاح فانها تستفيد قيمة الضرائب التي تربطها على ما يستصلح من الاطيان وتستفيد سككها الحديدية وجماركها من نقل الحاصلات وتصديرها ومن حركة الاخذ والعطاء التي يستلزمها اصلاح ٢٨٣٠٤٣٢ فداناً . فالفائدة التي تجنيها الحكومة اذا عادلت في السنين الخمس الاولى ١٠ في المائة فانها تكون في الخمسة الثانية ٥٠ في المائة وفي الخمسة الثالثة ١٠٠ في المائة . هذا عدا ما تكسبه الامة من الرخاء . والرخاء أحد أركان الامن العام في مصر [1]

(١) كتبنا هذه المقالة تحت عنوان « ما قل ودل » في اهرام يونيه سنة ١٩١٩

٦

كتب كاتب يقول « أن مصر بدأت تضيق بساكنيها وان لا منفذ لها للمهاجرة سوى السودان »

وهذا وهم باطل

لان في الوجه البحري ٢٢٦٨٦٥٥ فداناً غير مزروعة . وفي الوجه القبلي ٥٦١٧٧٧ فداناً بوراً مثلها . فالمجموع ٢٨٣٠٤٣٢ فداناً تنتظر رحمة من الحكومة وهجرة من الفلاحين الذين تضيق عنهم بلادهم ومراكزهم ومديرياتهم . واذا كان من الصعب مرة أن ينتقل الفلاح من المنوفية الى البحيرة مثلا فمن الصعب الف مرة أن يهجر من مصر الى السودان . واذا كان من المصلحة مرّة أن ينتقل الى السودان ليعمره و يستغل أرضه فمن المصلحة الف مرة أن ينتقل الى بلاد القطر المصري ليعمّر منها الاراضي البور القابلة للزراعة

خذ مثلا مديرية الشرقية فان مساحة أطيانها البور القابلة للزراعة ٧٣٣٩٠٠ فدان (أي بنسبة ٥٨ ونصف في المائة من مجموع زمامها) ومديرية البحيرة فيها ٥١٦٧٠٠ فدان غير مزروعة (أي بنسبة ٤٧ في المائة من مجموع الزمام) ومديرية الغربية فيها ٦٥٦٤٠٠ فدان بور (أي بنسبة ٤١ ونصف في المائة من مجموع مساحة المديرية) والدقهلية فيها ١٤٣٠٠٠ فدان بور (أي بنسبة ٢٣ في المائة) والفيوم فيها ١١٣١٠٠ فدان بور (أي بنسبة ٢٧ ونصف في المائة) والجيزة فيها ٧٥٤٠٠ فدان بور (أي بنسبة ٣٠ في المائة) واسيوط فيها ٥٩٤٠٠ فدان بور (أي بنسبة ١٢ ونصف في المائة) وهكذا . ومساحة الاطيان البور الموجودة في القطر المصري تزيد على ثلث مجموع أطيان القطر وهي نسبة فاحشة جداً بالنسبة الى بلاد زراعية بحتة مثل القطر المصري و بالنسبة الى حكومة اشتهرت ماليتها بأنها من أمتن ومن أزهى الماليات في العالم

فمتى تم اصلاح هذه الاراضى وتم تعميرها ينظر في أمر زيادة السكان . ان ضاقت الارض عن ساكنيها بالفعل لا بالقول يمكن أن يفكر في تحبيذ فكرة مهاجرة الفلاح من مصر الى السودان . ولكن طالما يبقى فدان واحد في القطر المصري يتطلب الاصلاح و يتطلب الفلاح فلا يصح ترحيل نفر واحد من مصر الى السودان كما لا يصح انفاق جنيه مصري واحد من مال المصريين لاصلاح أراضي السودان . مصر أولى بفلاحيها و بأموالها وما يزيد على حاجة مصر فالسودان أولى به طبعًا بناء على ان السودان بالنسبة الى مصر كالعضو النافع بالنسبة الى الجسم الحي

ان الحكومة المصرية تملك وحدها في مصر ١ ٨٩٧ ٨٥٤ فدانًا من أصل ٨ ١٢٨ ١٣٢ فدانًا يتكون منها مجموع أطيان القطر المصري . أي ان الحكومة تملك ربع أطيان القطر كله . وهذا احتكار ينافي أبسط المبادىء الاقتصادية وفيه من الضرر على مصلحة القطر الزراعية ما فيه . ولا سيما اذا لوحظ انه بالنسبة الى عجز الحكومة عن استغلال هذه المساحة الهائلة بقيت ١ ٦٥٧ ٤٩٠ فدانًا من أطيانها بورًا لا تنتفع بها هي ولا ينتفع بها أحد . وجزء عظيم منها عبارة عن قطع صغيرة منتشرة في القرى

الحكومة المصرية جرت في خلال السنوات التي مضت على سياسة غير محمودة وهي جمود يدها عن بيع هذه الاطيان . واذا ما باعت قطعة منها فبعد الف رجاء و بعد عمل اجراءات معقدة لا ترغّب الناس في الاقبال على الشراء منها

أفلا يحسن بالحكومة أن تغير سياستها بالنسبة الى هذه الاطيان فتقسمها وتبيعها للاهلين وهم يتكفلون باصلاحها وتعميرها واستغلالها بدل أن تتركها بورًا يعافها النظر [1]

لا يمكن أن يدرك مبلغ الاثر السيىء الذي تحدثه الاطيان البور الا من ملك أرضًا مزروعة قضى عليها النحس وسوء الطالع بأن تجاور أرضًا بورًا . أقل

(١) الحكومة غيرت سياستها بالفعل بعد ذلك وباعت جزءاً عظيما من اطيانها الى الاهالي في خلال سنة ١٩٢٠ وفي خلال السنوات التالية .

ما فيه بخس الايجار و بخس قيمة العين ورغبة الفلاح الصميم عن السكنى بجوار الارض الخراب

تذكرنا مسألة الارض البور بكلمة قالها أحد وزراء فرنسا يوم وقف في البرلمان الفرنساوي خطيبًا يبرر احتلال ايطاليا لاراضي بنغازي وطرابلس قال : « نحن الآن في عصر لا يصح فيهِ السكوت على من ملك أرضًا وتركها بورًا . من عجز عن اصلاح أرضه وعن استغلالها الاستغلال النافع للكافة وجب عليه أن يتخلى عنها لمن آنس من نفسه مقدرة على تعميرها واصلاحها »

هذه كلمة كلها حكمة . ولا سيما في هذا العصر الذي اشتد فيه الطلب على الحاصلات الزراعية تخفيفًا لويلات الغلاء في بعض البلاد ودرأ لخطر المجاعة في البعض الآخر . [1]

(١) — كتبنا هذه المقالة في « اهرام » ١٤ اغسطس سنة ١٩١٩

٧

بلغ عدد المواشي التي نفقت بالطاعون البقري في القطر المصري من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٧ : ٣٤٧٩٠ يضاف اليهـا ما نفق منها من يناير سنة ١٩١٨ الى يومنا هذا ٦٠٠٠ تكون الجملة ٤٠٠٠٠ تقدر بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠ جنيه . والخسارة مستمرة بمعدل ١٠٠ ماشية في الاسبوع أو ٥٢٠٠ في السنة يقابلها من الثمن ٢٦٠٠٠٠ جنيه . هذا ما خسرته وما تخسره ثروة القطر وزراعة القطر بسبب فشو الطاعون البقري

زد على هذه الخسارة المعروفة الخسارة غير المعروفة (وهي الاصابات التي لم تبلغ الى الحكومة بصفة رسمية فلم تدرجها في احصائها الرسمي) وزد على هاتين الخسارتين قيمه ما ضاع على الفلاح بهلاكها من نتاج وسباخ وألبان وزبدة وجبن وجلود وقيمة ريع الاطيان التي تعذر حرثها وتقصيبها واستغلالها بسبب نفوق هذه المواشي تكون جملة ما أصاب مصر من خسارة وما فاتها من كسب لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

ويدلك استقراء احصاء مواشي ودواب القطر ان الخطر على ثروة القطر وعلى زراعة القطر من اطراد النقص فيها يتزايد سنة على سنة . فان عدد الجواميس في القطر كان ٦٣٢٠٠٠ في سنة ١٩١٣ فهبط الى ٥١٥٠٠٠ في سنة ١٩١٦ بعجز ١١٧٠٠٠ والبقر كان عددها ٦٣٧٠٠٠ في سنة ١٩١٣ فنقص الى ٤٩٢٠٠٠ في سنة ١٩١٦ فالعجز ١٤٥٠٠٠ والحمير كانت ٦٨٢٠٠ في سنة ١٩١٣ فتنزل عددها الى ٥٢٦٠٠٠ في سنة ١٩١٦ بعجز ١٥٦٠٠٠ والخيل قلّت ١٧٠٠٠ رأس من ٤٨٠٠٠ الى ٣١٠٠٠ والبغال نقصت ٦٠٠٠ رأس من ٢٣٠٠٠ الى ١٧٠٠٠

وهذا النقص في الجواميس والبقر والثيران والبغال والحمير والخيل قد أثر تأثيراً كبيراً في خصب الاطيان وفي قوة انتاجها .ولعل هذا سبب من أسباب عجز محاصيل الاطيان في السنوات العشرة الاخيرة ويقدّر العارفون قيمة خسارة القطر العمومية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

كلنا يعلم أن الحرب غيرت أحوال البلاد الاقتصادية والماليـة والتجارية والزراعية والصناعية . وحيال تأثير الحرب في أحوال البلاد رأت أمم الارض طرًّا صغيرة وكبيرة قريبة وبعيدة غنية وفقيرة أن تؤلف لجانًا لدرس نتائج الحرب وتأثيرها في زراعتها وفي تجارتهـا وفي صناعتها وفي ماليتها وفي كل شأن من شؤونها لتستعد الاستعداد الكافي لدخول ميدان الحياة الجديدة التي أوجدتها الحرب

فهلا فكرت مصر (الحكومة والامة) في عمل ما فكرت فيه الامم الاخرى . بارك الله في همة من شكّل أول لجنة وفي القائلين لاخوانهم هلم الينا [1].

(١) كتبنا هذه المقالة في « اهرام » ٦ يونيه سنة ١٩١٩ . وفي خلال سنة ١٩٢٠ بدات الحكومة وسعها في استجلاب مواشي وأغنام كثيرة من السودان لسد النقص الذي اصاب مواشي ودواب وأغنام القطر

٨

قابل نائب من نواب فرنسا بين ما يجنيه الفلاح الفرنساوي من أرضه وما يجنيه الفلاح الالماني فوجد الفلاح الالماني يجني من أرضه عشر مرات اكثر مما يجني الفلاح الفرنساوي . ثم قابل بين الفلاح الفرنساوي والفلاح الدانمركي فوجد الفلاح الدانمركي يجني من أرضه ثماني مرات اكثر مما يجني الفلاح الفرنساوي

وقابل أحد علماء الانجليز بين الفلاح الانكليزي والفلاح الالماني فوجد انه بينما يجني الفلاح الانكليزي من أرضه ١١ طنًا من البطاطس يجنى الفلاح الالماني ٥٥ طنًا منه . وبينما يجني الفلاح الانكليزي ١٥ طنًا من الذرة يجني الفلاح الالماني ٣٣ طنًا . منها مع أن أرض فرنسا وأرض انكلترا أخصب من أرض المانيا

بحثوا فكشفوا ان الالمان والدانمركيين يعتمدون اكثر من الانكليز والفرنسويين على الوسائل العلمية مثل استعمال الآلات الميكانيكية لحرث الارض وثنيها وفجها وتقصيبها واستعمال الاسمدة الكيماوية لتقوية الارض وتغذيتها وتعويضها ما تكون فقدته من المواد العضوية والمواد المعدنية ومثل مكافحة الامراض والآفات الزراعية بالطرق العلمية. ومثل ارشاد الفلاحين الى طرق الزراعة العلمية ككيفية نقع التقاوي قبل زرعها واعطاء الارض العناصر التي تحتاج اليها كاعطاء الارض الغنية من حمض الفوسفوريك والبوتاسا والجير والمغنيسيا ما تحتاج اليه من الاذوت بكمية كافية وبحالة قابلة للذوبان . والعكس بالعكس وغير ذلك

أما في مصر فقد دلت الاحصائيات الرسمية على أن متوسط محصول الفدان الواحد من القطن في سنة ١٩٠١ كان خمسة قناطير وعشر قنطار ثم هبط في سنة ١٩٠٢ الى ٤٫٥٨ ثم نزل في سنة ١٩٠٤ الى ٤٫٣٩ ثم انخفض في سنة ١٩٠٥ الى ٣٫٨٠ ثم وصل في سنة ١٩٠٩ الى ٣٫١٣ الى أن تدهور في سنة ١٩١٦ الى ٣ قناطير فقط .

سبب هذا النقص تجده في كثرة الآفات وفي قلة السماد وفي نقص المواشي وفي قلة المصارف في القطر . بدل أن تحافظ مصر على متوسط محصولها خسرت قنطارين عن كل فدان عبارة عن ٢٥٠٠٠٠٠٠ قنطار تساوي من الثمن «اليوم» ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . فاذا حسبنا الخسارة التي أصابت مصر من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٨ نجدها لا تقل عن ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مع مراعاة تغير مساحة الاطيان المزروعة قطنًا وتغير مقدار العجز في كل سنة وتفاوت الاسعار بالنسبة الى كل سنة . هذا اذا حكمنا على مصر بوجوب بقائها على حال واحدة بلا تقدم ولا تحسين . أما اذا راعينا سنة التقدم وقلنا ان مصر مثل غيرها من البلدان تتقدم مع الزمن فان متوسط محصول الفدان كان يجب ان يزيد قنطارين (بدل أن ينقص قنطارين) فاذا حسبنا قيمة هذه الزيادة وراعينا تغير المساحة وتغير العجز وتغير الثمن في كل سنة من السبع عشرة سنة كما عملنا بالنسبة الى الخسارة نجدها لا تقل عن ١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فيكون مجموع ما خسرته مصر (بالنسبة الى النقص) وما فاتها من الربح (بالنسبة الى عدم الزيادة) من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٨ لا يقل عن ٤٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . هذا بالنسبة الى القطن وحده

أما سائر المزروعات مثل القمح والفول والشعير والذرة والارز والبصل والعدس والقصب وغيرها فان محصولها يزيد مرة أو مرتين (ولا أقول عشر مرات أو ثماني مرات) لو استعمل الفلاح المصري الوسائل العلمية التي يستعملها الفلاح الالماني أو الفلاح الدانمركي واهتمت الحكومة والامة معًا بمحاربة الآفات الزراعية وعمت القطر فكرة التعاول الزراعي [1]

---

(١) نشرنا هذه المقالة في « أهرام » ١٠ يوليه سنة ١٩١٩

٩

اتجهت أفكار المهندسين الميكانيكيين الذين اخترعوا في أثناء الحرب آلات القتل والهدّ والهدم والتخريب والتدمير الى تحويل هذه الآلات الجهنمية الى آلات إصلاح وتعمير . فالتانكس مثلاً التي كانت تستعمل للقتل والهد استحالت الى آلات زراعية لفك الارض وحرثها . وقد تنافست شركات كثيرة انكليزية وأمريكية وفرنساوية وايطاليـة في عرض وابورات حرث وآلات حرث وشيء كثير من الادوات والمهمات الميكانيكية التي تساعد الفلاح على استغلال أرضه بكيفية سريعة . وقد حصل عرض هذه الوابورات وهذه الآلات فى معرض ليون ومعرض بوردو ومعرض سان جرمان في فرنسا

من ضمن العارضين محل فوردسون Fordson الامريكي . ومن ضمن ما عرض حرّاثة ميكانيكية عجيبـة . جربوها في انكلترا فحرثت ١٨ هكتاراً (أي ٤٢ فداناً) في ٤٥ ساعة أي فداناً في الساعة وكان معدل سرعتها في الحرث من ٤ الى ٥ كيلو مترات في الساعة وفي التزحيف من ٩ الى ١٠ كيلومترات . والحرّاثة تدور بالبترول وثمن الواحدة ٥٠٠ جنيه . فلما آنست الحكومة الانكليزية فائدة هـذه الحرّاثة اشترت في الحال ٦٠٠٠ حراثة ووزعتها على الفلاحين الانكليز فسهّلت عليهم حرث الارض التي كانت بوراً من قبـل وسهلت لهم استغلال الارض المزروعة بمساحات واسعة جداً . وبهذه الطريقة زاد محصول الغلة بمقدار الثلث . وبزيادة محصول الغلة استغنت انكلترا عن استيراد كميات كبيرة من القمح من الخارج . وكان من نتائج هذا أن هبط الكمبيو على أمريكا فوفرت الامة الانكليزية مبالغ طائلة

اني اقترح على وزارة الزراعة أن تجلب حرّاثة منهـا وتجربها في مصر . فاذا أسفرت التجربة عن نجاح تام أوصت معامل فوردسون على الف حراثة أو الفـين ووزعتها على مراكز القطر مقـدمة المراكز القليلة المواشي الواسعة الزمام الفقيرة من

الفلاحين على سواها . ومع توالي الزمن وانتشار الجمعيات والنقابات الزراعيـة يكون لكل ناحية ولكل عزبة حرّاثة تساعد على حرث الاطيان الواسعة فتستفيد البلاد من زيادة الحاصلات ما تعوض به ضرر قلة المواشي وقلة الايدي العاملة في البلاد القليلة السكان

نحن الآن في عصر يعد فيه التقصير عن العمل جريمة . وخزن المال في البنوك أو في الخزائن بلا انفاقها في المشروعات العامة خيانة في حق الوطن . لنا خير مثـل في ما عملته انكلترا في أثناء الحرب . فقد دربت ١٠٠٠٠٠ رجل على الاعمال الزراعية لزيادة الايدي العاملة فيهـا . وعلمت المزارعين كيفية ادارة الآلات البخارية والمحاريث الميكانيكية وزادت عدد النساء العاملات من ٩١٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ ووضعت تحت تصرف المزارعين ٦٠٠٠ حراثة فوردسون . وتكفلت باصلاح الاراضي البور وتدبير الوقود للآلات المذكورة . وقدمت ٩٠٠٠ حصان بعـددها ووزعت في سنة واحدة ١٧٠٠٠٠٠ طن من الاسمدة الكيماوية . وزعت معظمها بأقل من ثمنهـا الاصلي . هذا عدا ما وزعته من تقاوي البطاطس وخلافه . وفتحت حسابات للمزارعين وضمنت للفلاحين أسعاراً طيبة لمحصولاتهم بحيث لا يخسرون فلساً واحداً اذا هبطت الاسعار وغير ذلك من المساعدات

ينبغي للافراد أن يهتموا بدرس جميع المشروعات التي يعود نفعها على الامة وينبغي لهم أن لا يتكلوا على الحكومة لتقوم وحدها بعمل هـذه الاعمال . لان الحكومة لا يمكنها أن تفكر في كل شيء وأن تعمل كل شيء وأن تنفق أموالها في كل شيء . مال الحكومة هو مال الامة . ومال الامة هو مال الامة . فأفراد الامة ينبغي لهم أن يتحدوا على العمل هذا بعلمه وهذا بعمله وهذا بماله وهذا بفكره . فاذا تعاونت الجماعة على عمل كانت يد الله معهم [1]

---

(١) كتبنا هذه المقالة في « اهرام » ١٣ يوليه سنة ١٩١٩ ولعلها اول مقالة نبهت الافكار الى وجوب استعمال آلات الزراعة السيارة في مصر ووجوب السعي في تعميم استعمالها ومن سنة ١٩١٩ الى اخر سنة ١٩٢٤ استوردت مصر من اميركا عدداً عظيما جدا من المحاريث السيارة

١٠

كنت في باريس عند ما أقيم معرض آلات الزراعة السيارة في ضواحي مدينة شارتر Chartres . زرت المعرض مع رفقة من اخواننا المصريين فاذا فيه ١١٧ آلة زراعية سيارة معروضة . عرضها ٤٧ مصنعاً من المصانع الفرنساوية والايطالية والانجليزية والامريكية وغيرها وكلها يعمل في مزرعة واسعة مساحتها ٢٧٥٠ فداناً

من مميزات هذا المعرض انهم خصصوا فيه قسماً لعمل تجارب لمعرفة قوى المحركات ومقدار متانتها وثباتها على العمل . شرطوا ان تدور فيه المحاريث البخارية السيارة ٤٨ ساعة متوالية طول الليل وطول النهار بلا انقطاع

دخلنا المعرض واستعرضنا آلاته مدة من الزمان ثم خرجنا منه بلا نتيجة . اذ أنه لأجل فهم مثل هذه الآلات ومعرفة الصالح منها وغير الصالح ينبغي للزائر أن يكون على شيء من مبادىء العلوم الميكانيكية كي يتيسر له معرفة كيفية استعمال الآلة السيارة وكيفية تركيب عددها وادارة آلاتها ويتحقق من قوتها ومن مقدار ما تستهلكه من البترول أو البنزين وما تحرثه وعمق ما تحرثه وغير ذلك ويقابل بين بعض الآلات والبعض الآخر ليعرف أوفقها لأرضه وأرخصها ثمناً وأسهلها استعمالاً وأبسطها تركيباً واقلها كلفة

أسفنا أشد الأسف على فوات هذه الفرصة التي كانت سانحة لوزارة الزراعة المصرية لارسال وفد من الرجال الاخصائيين مهندسين وميكانيكيين وزراعيين لدرس المحاريث والآلات المعروضة في هذا المعرض . كان من بين الآلات المعروضة محراث ايطالي يديره رجل واحد يحرث تسعة أفدنة وثلثاً في اليوم الواحد بعمق يتراوح بين ١٦ و١٨ سنتمتراً ويستهلك ٢٥ لتراً من البترول لحرث فدانين وثلث . ومحراث فرنساوي دار ٤٨ ساعة متوالية حرث فيها ٢٨ فداناً بعمق ١٧ سنتمتراً . وهلم جراً

على انه اذا فات وزارة الزراعة الانتفاع بالمعارض الزراعية العديدة التي أقيمت

في هذا العام في فرنسا وانجلترا وبلجيكا وايطاليا فلها أن تستدرك ما فاتها باقامة معرض عام في مصر تدعو فيه المصانع الاوروباوية والامريكانية لعرض آلاتها وفي الوقت نفسه تشكل لجنة لدرس هذه الآلات ثم تعرض نتيجة بحثها على الكافة . ومن فكري أن يضاف الى قسم آلات الزراعة السيارة قسم آخر للآلات الرافعة . لأن مشكلة رفع المياه ليست بأسهل من مشكلة الحرث . كلتاهما أعقد من ذنب الضب

ولتشويق المصانع الى الاشتراك في هذا المعرض يحسن أن تقرر الحكومة منح مكافأة الى المصنع الذي يعرض أحسن وأسهل وأرخص آلة رافعة أو محراث يصلح لارض مصر كما يحسن اعفاء دخول جميع الآلات الواردة من الخارج من الرسوم الجمركية ومن أجور الشحن في السكك الحديدية . وحبذا لو تيسر الاتفاق مع احدى شركات الملاحة على تخفيض أجور السفر للعارضين والمهندسين الذين يرافقونهم لعمل التجارب في مصر .

ومن طرق تعميم استعمال هذه المحاريث والآلات وجوب مساعدة الزارعين بطرق شتى . منها تعهد الحكومة بدفع جزء من الثمن (حكومة سويسرا تتبرع بنصف الثمن وحكومة فرنسا تتبرع بالربع) والاتفاق مع البنوك أو المصانع على تقسيط الباقي على عدة سنين . ومنها إعفاء دخول المحاريث والآلات القطر المصري من رسوم الجمرك مدة خمس سنوات تنشيطاً للمصانع وتشجيعاً للزارعين . ومنها انشاء مكتب أو مدرسة لتدريب العمال على استعمال هذه الآلات (كما فعلت انجلترا في مدة الحرب) وانشاء ورش في عواصم المديريات تدريجياً لاصلاح مايطرأ على هذه الآلات من الخلل . لأن من مثبطات همم الزارعين عن شراء مثل هذه الآلات عدم وجود عمال في الأرياف يعرفون كيفية استعمال هذه الآلات وكيفية اصلاحها اذا أصابها عطب أو تلف ولو كان يسيراً . ومنها تكليف محل من محلات السينماتوغراف يأخذ صور المحاريث البخارية وهي تعمل في الغيطان وعرضها في بلاد الارياف على جمهور الفلاحين والزارعين في البنادر والقرى والعزب ليرى الفلاحون والزارعون بأعينهم فعل هذه المحاريث في أطيان غيرهم وتكليف مندوب من الوزارة يشرح لهم تركيب الآلة وكيفية استعمالها ويبين لهم مزاياها وفوائدها (كما هو الحاصل في بعض بلاد أوربا)

ان حكومة تونس و بلادها أصغر من بلادنا قررت إقامة معرض مع عمل تجارب واسعة في شهر مارس المقبل فما ضرنا لو قصدنا قصدها ونحونا نحوها ومالنا بفضل الله أوفر من مالها وأرضنا اوسع من ارضها . اينقصنا الرجال العاملون ؟ (١)

ومن فكري تخصيص مبلغ من المال في ميزانية سنة ١٩٢١ تنفقه وزارة الزراعة باتحادها مع مجالس المديريات في سبيل ترويج استعمال مثل هذه الآلات في مصر اقتداء بحكومة فرنسا التي خصصت في ميزانية سنة ١٩٢١ مليون جنيه جعلته تحت تصرف وزارة الزراعة لمثل هذا الغرض . فعلت فرنسا هذا وحق لها أن تفعل أضعاف أضعافه . لانه بفضل استخدام آلات الزراعة السيارة و بفضل الاعانات المالية العظيمة و بفضل جهود رجال العمل والفكر فيها امكنها ان تحصل على نتيجتين عظيمتين :

الاولى — اصلاح ١٨٠٠٠٠٠ فدان كانت متخربة بسبب الحرب . وقد وصلت الى هذه النتيجة الباهرة مع نقصان الايدي العاملة فيها بمقدار ١٤٠٠٠٠٠ شخص قتلوا في الحرب عدا الذين اصابتهم آفة اقعدتهم عن العمل

الثانية — امكنها بفضل استغلال هذه المساحات الواسعة و بفضل ما وزعت من الاسمدة الكيماوية والاعانات المالية ان تزيد محصول القمح في سنة ١٩٢٠ على محصول سنة ١٩١٩ بمقدار ١٠٠٠٠٠٠٠ اردب فاستغنت البلاد عن شراء قمح من الخارج فوفرت على الامة زهاء ٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

ان انفاق مثل هذه الأموال في مثل هذه الوجوه اكسب للامة وللحكومة . على ان هذا الانفاق لا يعد في الحقيقة انفاقاً بالمعنى المعروف بل هو تثمير لمال الامة بأنفع الطرق . مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الزراعة كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء (٢)

(١) أقامت وزارة الزراعة من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الى ٣١ منه تجارب محاريث سيارة في كفر بطا بالقرب من بنهـا . وقد بلغ عدد المحاريث والآلات المتسابقة ٢٩ وستعيد الوزارة تجارب اخرى بجوار دمنهور في شهر ابريل سنة ١٩٢١ والوزارة باذلة وسعها في تعضيد فكرة تعميم استخدام آلات الزراعة السيارة في مصر

(٢) كتبنا هذه المقالة في « اهرام » ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠

١١

انا نعتقد ان من خير الوسائل الموصلة لتحقيق اغراض النقابة الزراعية العامة ما يأتي (١)

اولاً — البدء باعطاء النقابة العامة « الشخصية القانونية » والسعي لدى الحكومة للاعتراف بها رسمياً

ثانياً — إرسال دعوة عامة الى مجالس مديريات القطر لتطلب بصوت واحد من الحكومة ان تقرر ما يأتي :

١ – فرض ضريبة مقدارها ١٢٠ قرشاً على كل فدان من اطيان القطر المصري المنزرعة وتقسيط الضريبة على أقساط متساوية كل قسط ٢٠ قرشاً . ولا يخفى ان مساحة اطيان القطر المنزرعة تبلغ ٥٣٠٠٠٠٠ فدان فيكون مجموع ما يتحصل في السنة ١٠٦٠٠٠٠٠ جنيه . وهو في السنوات الستة مبلغ ٦٣٦٠٠٠٠٠ جنيه

٢ – فرض ضريبة مقدارها ٢٠ قرشاً على كل قنطار قطن تخرجه اطيان القطر لمدة ست سنوات و باعتبار ان معدل محصول القطر في السنة ٦٠٠٠٠٠٠ قنطار قطن يكون مجموع ما يتحصل في كل سنة ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو في السنوات الستة ٧٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

فجملة الضرائب في الست سنوات ١٣٥٦٠٠٠٠٠ جنيه

٣ – ان تعلن الحكومة في المرسوم السلطاني الذي يصدر بفرض هذه الضرائب ان مجموع المال الذي يحصل من هذه الضرائب يكون حقاً للنقابة العامة ورأس مال لها تنفقه في سبيل تحقيق اغراضها المدونة في المادة الثانية من قانونها النظامي . و ينص في المرسوم أيضاً على ان للنقابة العامة الحق في جعل هذا الرأسمال ضماناً لما عساه أن تقترضه من الاموال من البنوك المصرية والاجنبية . و بهذه الوسيلة يتيسر للنقابة

(١) اقتراح قدمناه بالاشتراك مع حضرة السري الامثل السيد حسين صابر الى النقابة الزراعية العامة لرعاية مصالح المزارعين المصريين في يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢١

اقتراض المال اللازم لها في الحال لتفريج الازمة الحالية. وانا نعتقد أنه اذا دخلت النقابة العامة أسواق القطن على نية مشتري الاقطان التي تباع بالطرق الجبرية والاقطان التي يبيعها اصحابها اضطراراً أو ظهرت في القطر بمظهر المساعد للفلاح الراغب رغبة اكيدة في مد يد المعونة الى المحتاجين يرتفع سعر القطن السكلاريدس في الحال الى ٦٠ ريالاً والصعيدي الى ٤٥ ريالاً (ولا سيما اذا استمر احتفاظ كبار المزارعين بأقطانهم التي تعهدوا بحفظها وعدم التصرف فيها الى أن يبلغ سعر القنطار ٦٠ ريالا)

وهناك لا يخلو الحال من أحد امور ثلاثة :

— اما أن تعود عملية البيع والشراء على النقابة بالخسارة . — أو تعود عليها بربح . — أو تخرج النقابة من العملية بلا ربح ولا خسارة

فان عادت بالخسارة فالخسارة موزعة على جميع أفراد الامة (والمصيبة ان عمت خفت) وهي على كل حال موزعة على ست سنوات بأقساط زهيدة من السهل احتمالها . على أن مال النقابة الذي هو مال الامة ان ضاع فضياعه ضياع وهمي . لان المال ينتقل في الحقيقة من يد النقابة الى يد أفراد الامة . فليس هو اذن بمال ضائع

وان لم ينتج من عملية النقابة ربح مطلقاً وبقي رأسمال النقابة كما هو أو نتج منها ربح فيضاف الربح الى رأس المال . وفي كلتا الحالتين ينشأ من المجموع ١٤ بنكا . في عاصمة كل مديرية بنك فرعي وفي مصر بنك عمومي تكون له الرئاسة والرقابة على بنوك المديريات . ويكون رأسمال بنك كل مديرية بمقدار الاموال التي جمعت من أطيانها ومن أقطانها . أما بنك مصر العمومي فيكون رأسماله مما يأخذه من رأسمال البنوك الفرعية باعتبار ١٠ في المئة من رأسمال كل بنك

ولهذا الاقتراح مزايا عدة :

١ — ان الحكومة لاتدفع من خزانتها مليماً واحداً

٢ — انها لا تضمن النقابة بمليم واحد

٣ — ان فيه علاجاً شافياً للحال وفي الحال ووقاية اكيدة من أزمات المستقبل وفيه توفير اسباب ترقية شؤون البلد الزراعية والتجارية والمالية

٤ — انه بصدور المرسوم باعطاء هذا المال الجم للنقابة والنص على جواز تقديمه بصفة تأمين لحساباتها الجارية مع البنوك المصرية والاجنبية يمكن للنقابة من العمل فوراً على تحقيق أغراضها القريبة والبعيدة بكل سهولة

٥ — جمع المال اللازم للنقابة في مدى ست سنوات وبأقساط معتدلة فيه يسر لا عسر

٦ — ان العمل كله من مبتداه الى منتهاه حاصل برضاء الامة بأسرها . ما يصيبها من خير أو ضير انما بمحض اختيارها ورضاها

ثالثاً — هذا ونشفع هذا الاقتراح باقتراح آخر الا وهو عقد « مؤتمر زراعي » كبير في القاهرة تحت رعاية « النقابة » يدعي اليه جميع أعضاء مجالس المديريات وجميع عمد البلاد وكبار الملاك والمزارعين والمفكرين من أبناء الامة وجميع رجال الصحف للبحث في شؤون مصر الزراعية والمالية والتجارية وفي وسائل ترقية هذه الشؤون في الحال وفي الاستقبال

وانا نعتقد ان عقد مثل هذا المؤتمر تحت رعاية النقابة وبناء على طلبها وسعيها يعرّف النقابة العامة بجميع أهل القطر ويعرفهم بها وبوجودها وبأغراضها وبفائدة الانضمام اليها والتضامن معها في عمل كل ما يعود نفعه على ابناء الامة ويرفع في الوقت نفسه اسمها وشأنها عند رجال الحكومة وعند البنوك والجمعيات والشركات في مصر واوروبا واميركا . وفي مستقبل الايام تكون النقابة المرجع الاكبر لجميع أهل القطر في كل ما يتعلق بشؤونهم الزراعية والمالية والتجارية

واذا وفقنا الله الى عقد هذا المؤتمر في خلال هذه السنة من أبناء الامة أمكننا فى العام المقبل أو في العام الذي يليه عقد مؤتمر دولي في مصر ندعو اليه الجمعيات العلمية والشركات المالية والغرف التجارية التي تهتم بزراعة القطن وبالحاصلات المصرية وبالشؤون المصرية او يرجى لنا منها خير في جميع شؤوننا الحيوية بالاجمال لنتباحث معها في هذه الشؤون ونعقد معها صلات تنفعنا في الحال وفي الاستقبال

١٢

قطن مصر وقطن المستعمرات

اعلن مستر شرشل في البرلمان الانجليزي أن الحكومة الانجليزية ربحت من عملية احتكار القطن المصري في اثناء الحرب ربحًا كبيراً وأن من نصيبها في الربح وهبت مبلغ ٩٧٥ر٢١٥ جنيهًا الى جمعية تشجيع وانماء زراعة القطن في المستعمرات البريطانية

المصري الذي يقرأ هذه الاخبار يساءل نفسه بحق و بدهشة

١ — كم بلغ يا ترى ربح الحكومة الانجليزية من عملية احتكار القطن المصري

٢ — هل استأثرت الحكومة الانجليزية بكامل الربح ولم تخص الحكومة المصرية بشيء منه

٣ — كم تبلغ يا ترى خسارة مصر من عملية احتكار قطنها . وكم كانت تبلغ ارباحها لو لم يكن هذا الاحتكار

٤ — ان منح هبة يبلغ مقدارها مليون جنيه تقريبًا لجمعية تشجيع وانماء زراعة القطن في المستعمرات البريطانية يمكن أن يعبر عنه باللغة العربية الفصيحة اخذوا مال القطر المصري لمحاربة زراعة القطن المصرى. لانه بانماء زراعة القطن في المستعمرات الانجليزية تستغنى مغازل لانكشير عن القطن المصري. و باستغناء المغازل الانجليزية عن القطن المصري تبور زراعة القطن في مصر . فقل لي وابيك في اي شرع هذا يجوز ؟

هنافى مصر نشتغل بالشخصيات و بالنظريات و بالمرتبات و بالعلاوات وهنا لك يبنون من عظامنا ومن غفلتنا صروح سيادتهم ثم ينظرون الينا و يضحكون .

١٣

مؤتمر الفلاحة

حتى الفلاحة ؟

كلفت الحكومة المصرية جناب مستر شرر المفتش العام بوزارة الزراعة والغائب الان بالاجازة في انكلترا حضور مؤتمر الفلاحة الدولي في « كانزاس » بالولايات المتحدة باميركا في اليوم العاشر من شهر اكتوبر القادم بالنيابة عن الحكومة المصرية

هذا ما قرأناه في الجرائد وهذا ما اسفنا عليه اشد الاسف . لماذا تختار الحكومة المصرية انجليزيًا ليمثل المصري في اميركا ؟

لو كان التمثيل في امر أو علم أو فن لا نفهمه وليس في مصر من يفهمه من المصريين لعذرنا الحكومة . ولكن الفلاحة هي « كارنا » وليس لنا « كار » سواها .

هل بلغت درجة عدم ثقة الحكومة المصرية بالمصريين الى هذا الحد الادني . حد الاعتقاد بعدم وجود مصري يصلح لان يمثل بلده في مؤتمر «الفلاحة» . وهل وزير الزراعة عنده علم بقرار الحكومة هذا ؟ أو ان الانجليز الذين بوزارته اتخذوا هذا القرار بدون اخذ رأيه . وما رأى دولة رئيس الوزراء في هذا القرار الخطير الشأن

الا يوجد مصري بين موظفي وزارة الزراعة أو بين اعضاء الجمعية الزراعية أو بين اعضاء النقابة الزراعية العامة أو بين كبار المزارعين في القطر المصري من يصلح لتمثيل بلده في اميركا حتى تستعين الحكومة المصرية « الحرة المستقلة » بانجليزي يمثل الفلاح المصري

الغرض من المؤتمر الافادة والاستفادة . والممثل الذي يفيد و يستفيد مفروض عليه ان ينقل الى بلده جميع المعلومات التي استفادها من المؤتمر . فماذا يكون الحال لو مثلنا مستر شرر في اميركا و بعد أو بته الى مصر طلب اقالته من خدمة الحكومة المصرية وصرفت المكافئات الضخمة اليه ثم انقلب الى بلده يفيده بالمعلومات التي جمعها في مؤتمر كانزاس وتكون اموال مصر قد انفقت سدى وذهبت ادراج الرياح

ما رأي الحكومة ؟ . وما رأي الامة ؟

١٤

مشروعات الري والصرف

كان لخبر الغاء تفاتيش مشروعات الري والصرف في عموم القطر اسوأ وقع في النفوس . لان مشروعات الري والصرف في مديريات الدلتا — وعلى الخصوص ما كان منها في مديريات البحيرة – من المشروعات الحيوية للبلاد . انفقت الحكومة اموالاطائلة في سبيل درسها وتجهيزها . ولما جاء دور اخراج هذه المشروعات من حيز الدرس والفكر الى حيز العمل والتنفيذ صدمتها يد وزارة المالية صدمة قتالة

نذكر كلمة قالها لورد كرومر معناها أن المال الذى ينفق في مصر في سبيل احياء الاراضي أو اصلاحها أو تحسين حالها ريًا وصرفًا لا يعد في الحقيقة انفاقًا بالمعنى المعروف بل هو تثمير للمال بخير وجوه التثمير

والانسان يحار حقيقة في تعليل توقيف هذه المشروعات بعد مضي زمن طويل جداً وارباب الاطيان يعللون النفس بقرب تنفيذ هذه المشروعات ليجنوا ثمرة كدهم وجدهم وتعبهم ومالهم الجم الذي انفقوه في بناء العزب وتقصيب الاطيان وحفر الترع والمراوى والمصارف واقامة الوابورات والطنابير والسواقي وترحيل الفلاحين من اقاصي المديريات الاخرى

أن من يدقق النظر في ميزانية السنة الحالية وفي ميزانيات السنوات السابقة يجد مئات الالوف من الجنيهات تنفق بسخاء فيما لا يفيد البلاد بشيء ما بحيث اذا تألفت في مصر لجنة من غير الموظفين لدرس الميزانية الحالية والميزانية السابقة عليها على مثال لجنة السر اريك (جدس التي تألفت في انجلترا وخفضت من مصروفاتها ٨٧ مليون جنيه) لوجدت عندنا في ابواب المصروفات عشرين مليونًا من الجنيهات انفقت سدى فيما لا يفيد القطر بشيء ما

أتنفق اموالا فيما لا يفيد ونوقف تنفيذ المشروعات الحيوية للبلاد التي تصلح

اطياننا وتعمر بلادنا وتحسن احوالنا وتحيي عشرات الالوف من عائلاتنا . هذا شيء لا يطاق .

فعسى وزارة المالية في عهدها الجديد أن تصلح هذا الخطأ الجسيم وتمد وزارة الاشغال بالاموال اللازمة للبدء بتنفيذ مشروعات الري والصرف التي لا غنى للبلاد عنها و يترتب على تأخيرها ضرر عظيم في احوال البلاد الاقتصادية والمالية [1]

(١) — كتبنا هذه الكلمة في « مقطم » يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٢

١٥

القطن الشتوى

من الرجال المفكرين العاملين في مصر الخواجه هجلند كيل نجل المرحوم قسطندي كيل . عنده ولع شديد بجميع الامور الزراعية . تراه في جميع المعارض الزراعية في مصر وفي أوربا يدرس المحصولات الزراعية والآلات الميكانيكية وسائر الأدوات والمهمات التي يستعملها أهل أوربا وأمريكا في مزارعهم وينقل منها الى مصر ما يراه صالحاً للاستعمال في القطر المصري تسهيلاً للزراعة وتحسيناً لطرق الفلاحة هنا . اذا زرت مزارعه الواسعة في كفر البطيخ بمركز شربين تجد المحاريث البخارية والمحاريث الميكانيكية على اختلاف أنواعها تعمل في أطيانه حرثاً وفجاً وتقصيباً وتزحيفاً على مرأى الفلاحين . وقد درب كثيرين منهم على استعمال تلك الآلات وأحضر أيضاً آلة لتمشيط الكتان لم نرَ مثلها عند غيره يديرها هو بمهارة فائقة

يحدثك عن الشؤون الزراعية كأنه من اكبر الاختصاصيين . يقرأ كثيراً ويفكر كثيراً ويعمل كثيراً ويتكلم قليلاً شأن كبار الرجال الذين لا غاية لهم الا خدمة المصلحة العامة

خطر بباله ذات يوم ان يجرب تغيير موعد زراعة القطن المعتاد في مصر بأن يبكر بزراعته تبكيراً كبيراً ليجعله بأمن من فتك الدودة ومن فتك سائر الآفات السماوية . فزرع القطن في غيط في ٢٦ اغسطس من العام الماضي . وزرع غيطاً ثانياً في أول سبتمبر . وغيطاً ثالثاً في ٨ سبتمبر . وغيطاً رابعاً في ١٧ سبتمبر . ثم روى جزءاً صغيراً من الغيطين الاولين بعد ثلاثين يوماً من الرية الاولى . ثم روى الغيطان الاربعة في ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣ أي بعد ستة أو سبعة أشهر من آخر رية . ظهرت اول زهرة في ٢٤ ابريل واستمر التزهير من بعد هذا التاريخ . وقد زرت هذه الغيطان الاربعة فوجدت الزراعة طيبة والطرح كثيراً والمأمول ان يبدأ الجني في ٢٥ اغسطس من هذه السنة فتكون زراعة القطن قد شغلت الارض سنة كاملة

ويمكن تلخيص نتائج هذه التجربة بما يأتي :

١ – احتاج الفدان الى كيلتين من البذرة فقط . لان البذور نبتت كلها . فامتنع الترقيع وسهل الخف . فكانت النتيجة الاولى اقتصاداً في التقاوي . ووفراً في الترقيع . وسهولة في الخف

٢ – كذلك حصل وفر في الري . اذ أن زراعة القطن رويت ٦ مرات أو سبعة فقط بدلاً من ١٠ و ١١ و ١٢ رية . هذا فضلاً عن ان الاطيان رويت في أيام الفيضان فكسبت راحة في الري وطمياً من المياه الحمراء

٣ – اقتصاد في العزيق . امكن توفير عزقة واحدة

٤ – سلامة الزراعة من دودة الورق تماماً . لان شجيرات القطن نمت وقويت قبل أوان ظهور الدودة . وهذه مزية كبيرة جداً لا تقوم

٥ – التبكير في الجني . فان المالك سيبدأ الجنى في منتصف اغسطس بدلاً من الجنى في اكتوبر . وهذه مزية أخرى عظيمة جداً لانها تؤدي الى سلامة جزء كبير من اللوز من الدودة القرمزية

٦ – وكنتيجة للمزايا العديدة المتقدمة زاد المحصول زيادة وافرة . فان الفدان من القطن الشتوي رمى ضعفي ما رمى فدان القطن الذي زرع في مارس في الاعوام السابقة

وسنوافي القراء في المستقبل بوصف تيلة هذا القطن بعد حلجه[1] . هذا وقد دلت التجربة على أن شجيرات القطن التي رويت للمرة الثانية بعد ثلاثين يوماً من ري البذرة كانت أحسن وأقوى من الشجيرات التي كانت ريتها الثانية في ١٦ ابريل .

---

(١) وقد دلت التجارب على أن تيلة القطن الشتوي أحسن من تيلة القطن الصيفي . وعلى أن محصول القطن الشتوي يزيد بكثير على محصول القطن الصيفي وهذه الزيادة قد تبلغ الضعف . وتجود زراعة القطن الشتوي في الاراضي القوية المستعملة من قديم الزمان . ويحسن زرع الفول بين شجيرات القطن الشتوي . ولزراعته مزيتان . الاولى كونه يدفىء شجيرات القطن ابان اشتداد البرد . والثانية كونه يعطي الفلاح ايراداً اضافياً يعوض عليه انشغال الاطيان بزراعة القطن الشتوي الذي يشغل الارض طول السنة . ويحسن زرع الفول حوالى ١٠ اكتوبر بعد عزق القطن .

أما القطن الذي زرع في ١٧ سبتمبر فكان قطنًا ضئيلاً . لان ثلاثين في المائة من شجيراته لم تتحمل برد الشتاء . بمعنى ان التبكير في زراعة القطن أحسن وأسلم

وقد أعد المالك في هذه السنة مئةفدان لزرعها قطنًا شتويًا ما بين ٢٥ اغسطس و٥ سبتمبر من هذه السنة . وسيزرع الفول بين شجيرات القطن ليستعيض بمحصوله عن محصول الذرة الذي سيضيع عليه بسبب انشغال الارض بالقطن وليدفىء شجيرات القطن في أيام الشتاء

وقد بلغني ان وزارة الزراعة اهتمت كل الاهتمام بأمر هـذه التجربة فندبت طائفة من مفتشيها ومهندسيها لمراقبة سير هـذه الزراعة . وأملنا أن توافينا بنتيجة مشاهداتهم وآرائهم لنعرف الرأي الصحيح في هذا الموضوع الخطير

وقبل أن أختم هـذه الكلمة لا يسعنا الا اسـداء الثناء الجميل للخواجه كحيل ولحضرة امين افندي ابكاريوس مأمور زراعاته فانه كان للمالك خير معوان في هذه التجربة التي يؤمل ان تأتي بأحسن الفوائد وأعظم الثمرات (١)

(١) كتبنا هذه المقالة في مقطم يوليه سنة ١٩٢٣

١٦

كتاب مفتوح

الى حضرة صاحب المعالى وزير الاشغال

شاع أن معاليك ستزور مديرية البحيرة . وتتفقد بنفسك حال الاهالي وحالة الاطيان وشؤون الري والصرف فيها . فاستبشر الملاك والمزارعون والفلاحون خيراً وأملوا من وراء زيارتك النفع الجزيل

وبما أني أعلم انك تحب أن تلم بكل كبيرة وبكل صغيرة من شؤون هذه المديرية السيئة الحظ . فاسمح لفلاح منها أن يلفت نظرك السامى الى أمر هو أمنية عشرات الالوف من الاهالي . واذا حققت لهم هذه الامنية فانهم يسبحون بحمدك هم واولادهم وأولاد أولادهم واعقابهم وذراريهم أبداً ماعاشوا .

ذلك أن منطقة واسعة الارجاء من هذه المديرية تروى من ترعة النوبارية . وبسبب عدم انتظام الري من هذه الترعة تجد المزارعين والفلاحين والساكنين في هذه المنطقة في منتهى الفقر . أن زرعوا زراعة صيفية (كما اعتادوا) وشحت المياه فتعرضت مزروعاتهم للهلاك قيل لهم أن النوبارية ترعة نيلية لاحق لها فى مياه الصيف . وأن زرعوا زراعة نيلية فلا يحصلون على المياه الا بشق الانفس . وكثيراً ما تهلك مزروعاتهم وتبور اطيانهم وتنفق مواشيهم . وان زرعوا زراعـة شتوية وجدوا المصاعب والمتاعب في ري زراعاتهم الشتوية بعد مضي زمن الجفاف الذي فيه تطهر الترع والمصارف . وكثيراً ما تنقطع المياه عنهم ازمانا طويلة من ٤٠ الى ٤٥ يومًا . فلا يجدون ماء للشرب . لا لهم ولا لدوابهم ولا لمواشيهم . فيضطرون الى شرب المياه الراكدة في المراوي وفي المصارف فتنتابهم الامراض وتفتك بهم وبمواشيهم وبدوابهم فتكا مريعًا

انى أؤكد لمعاليك ان جميع الملاك ولا سيما الواقعة اطيانهم فى الثلث الثانى وفى الثلث الثالث من ترعة النوبارية لا يجنون من اطيانهم شيئًا ما والسعيد منهم من

لا يخسر بعض المئات أو بعض الآلاف من الجنيهات فى آخر السنة . سل جميع الملاك فرداً فرداً ماذا استفادوا من اطيانهم فى مدى العشرين سنة الماضية تجدهم كلهم متفقين كلة على أنهم لم يستفيدوا منها سوى وجع الرأس وحرقة القلب على ضياع القناطير المقنطرة من الذهب او الفضة التى انفقوها فذهبت أدراج الرياح

اذا حققت وجدت ان الاول (ف . ل) انفق زهاء ٣٠،٠٠٠ جنيه ولم يحصل على شيء . والثانى (ب . ى) انفق ٢٠٠٠٠ جنيه بغير جدوى . والثالث (ب . ن) انفق حوالى ٥٥٠٠٠ جنيه ثم اضطر الى ترك اطيانه بوراً . والرابع (ش . ب) انفق اكثر من من ١١٢٠٠٠ جنيه ثم اجر اطيانه بايجار تافه حفظاً لكيانها فقط . والخامس (ع . ث) انفق ما انفق ثم أجر اطيانه بايجار لا يعادل ربعاً فى المئة من ثمن اطيانه ونفقات اصلاحها . والسادس (ع . خ) انفق زهاء ٢٥٠٠٠ جنيه وينفق سنوياً الفى جنيه وصافى ربحه صفر . والسابع والثامن والتاسع انفقوا ١٨٠٠٠ والفائدة عدم . والعاشر انفق حوالى ٤٠٠٠٠ جنيه ولما ايقن ان لا امل له فى تحسين نظام الرى ترك ١٠٠٠ فدان من اطيانه بوراً واصبح يقلب كفاً على كف على وضع امله فى نظام خيب رجاء الكل من قبل . وهلم جرا

هذه صورة طبق الاصل من حال الملاك ومن حالة الاطيان . وطالما شكا الناس من اهمال الحكومة امر ترعة النوبارية ولكن عبثاً شكوا مع انه قد مضى على حفر ترعة النوبارية ٣٥ عاماً لم يعن احد من رجال الحكومة بامرها . وبقيت النوبارية كما كانت من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٩٢٤ . وهذا امر لا يليق . لان النوبارية ممتدة فى خلال اربعة مراكز : كوم حماده والدلنجات وابو حمص وكفر الدوار بطول ٨٢ كيلو متراً. وتتفرع منها ترعتان كبيرتان ترعة الحاجر وترعة فرهاش . فهى اذن من الترع الرئيسية الكبرى . فكيف يهمل امرها حتى اليوم

كل شيء فى مصر درج نحو الكمال فتغير حاله من حسن الى احسن الا النوبارية فانها بقيت على الحال الذى وجدت عليه من ٣٥ سنة

لاحظ يا معالى الوزير ان الملاك هم الذين دفعوا نفقات حفرها ولم تدفع الحكومة مليماً واحداً منها

واذا اضفت الى هذه الملاحظة ان البلاد التى على النوبارية يبلغ عددها ٢٤ بلداً فيها ١٦٠ عزبة يسكنها ٧٦٩٤٦ نفساً . ومساحة الاطيان الواقعة على النوبارية تبلغ ٧٩٨٣٨ فداناً وبسبب اختلال نظام الرى فى النوبارية تعذر على الملاك استغلال جميع الاطيان فتركوا منها ٥١٣٠٠ فدان بلا زراعة . مع انهم يدفعون فى السنة للحكومة بصفة ضرائب ٤٣٣٠٩ جنيهات . ومن دلائل اهتمامهم انهم انشأوا ٤٤ جنينة فى أطيانهم مساحتها ٢٣٦ فداناً ويزرعون سنوياً ٥٢٢٣ فداناً قطناً و١٥٢٨ فداناً ونيفاً بطيخاً و٢٥٠٠٠ فدان قمحاً وشعيراً . فالملاك عملوا اقصى ما يمكن فى طاقة البشر عمله

ولو احصينا المبالغ التى انفقوها فى تشييد العزب ودور الفلاحين وتقصيب الاطيان وحفر المراوى وأنشاء المصارف وغرس الاشجار وترحيل الفلاحين لبلغت نفقاتهم حوالى ٥٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات . أفيليق اهمال منطقة واسعة الارجاء هذا شأنها وهذه همة ملاكها . هل مديرية البحيرة ليست من القطر المصرى ؟ — هل اهالى البحيرة ليسوا من رعايا الحكومة المصرية ؟ — كم حاولنا اقناع فلاحى المديريات الاخرى بالاقامة في البحيرة فلم نفلح . لان الفكرة السائدة فى عموم القطر ان البحيرة مهملة لا نظام للرى ولا نظام للصرف فيها . وكل مجهود يبذل فيها ضائع لا محالة

لهذا ترى اطيانها البور كثيرة تبلغ ٥١٦٧٠٠ فدان أى بنسبة ٤٧ فى المائة من مجموع زمام المديرية وعدد سكانها قلائل (نفس لكل ثلاثة فدادين . مع أن المنوفية فيها ثلاثة انفس لكل فدان) وهذا هو سر فشل كل الشركات وكل المشروعات الحيوية التى تعمل فيها

خذ مثلا شركة سكة حديد الدلتا فان حالتها المالية تسوء يوماً عن يوم . لقلة الناس ولقلة البضائع ولقلة الحاصلات الزراعية . وكلما قامت شركة لاصلاح الاطيان وتعمير الجهات باءت بالخسران المبين . فهل هذا يرضى الحكومة ويرضيك ؟

وكل هذا مرجعه وسببه قلة المياة وعدم نظام الرى (وجعلنا من الماء كل شيء حى)

انى اؤكد لمعاليك انه لو كانت ترعة النوبارية من الترع الصيفية ذات النظام الصيفى المقرر رسمياً لما وجدت فداناً بوراً وكانت الـ ٥١٣٠٠ فدان غير المزروعة جنات تجرى من تحتها الانهار مثلها مثل الاطيان المزروعة بالفعل ومساحتها ٢٨٥٢٧ ولكانت الحكومة قد حصلت من هذه الاطيان البور ٢٠٠٠٠٠ أو ٢٥٠٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠٠ جنيه سنوية بصفة أموال اميرية

ان عدد ملاك اطيان النوبارية يبلغ ١٤٢٣٩ شخصاً وكلهم ينظرون الى رحلتكم فى مديرية البحيرة بعين الاهتمام ويدعون لمعاليكم بالتوفيق فى هذه الرحلة . عسى ان يتبدل حالهم بتقرير النوبارية ترعة صيفية اسماً وفعلاً تضمن لهم المياه فى طول السنة مثل باقى ترع القطر المصرى . فتكفل لهم الرخاء بعد الشقاء . واليسر بعد العسر فيرددوا فيكم وفى عهدكم ما قاله فولتير Voltaire فى لويس الرابع عشر ملك فرنسا وفى عهده « ليس فقط قدتم فى عهده كثير من جلائل الاعمال بل كان هو وحده صاحب الفضل فى عملها »

"Non seulement il s'est fait de grandes choses sous son règne, mais c'est lui qui les faisait "

فهل تحققون قول فولتير فيكم وفى عهد وزارتكم . هذا ما نتمناه والسلام [1]

كتبنا هذه المقالة في مقطم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤

١٧

شكوى مديرية البحيرة [1]

الاستغاثة بحضرة صاحب العظمة السلطانية

مولاى

يتقدم اليك بهذا فلاح من مديرية البحيرة يعرض على عظمتك بعض الامانى التى تجيش فى صدور ٩٠٠٠٠٠ نفس من رعاياك المخلصين

تعلم يا صاحب العظمة السلطانية ان مديرية البحيرة من اكبر مديريات القطر المصرى. يبلغ سكانها ٩٠٠٠٠٠ الف نفس تقريباً . ولكنها من اتعس المديريات من حيث فقر أهاليها واتساع براريها وخلل الرى والصرف فيها بحيث صارت مضرب الامثال فى قلة السكان وفى شدة املاق أهاليها وفى اتساع براريها وفيافيها . واذا أراد مولاى ان يحقق بالخبر الخبر فليرسل رسولاً من قبله يركب قطار الدلتا من كفر الدوار الى ابى المطامير . ومن ابى المطامير الى دمنهور فيجد بقاعاً واسعة الارجاء بين سيدى غازى وكوم الحنش. وبين كوم الحنش وابى المطامير . ثم بين ابى المطامير وحوش عيسى . وبين حوش عيسى والكوم الاخضر . وكلها اراضى فى غاية الجودة لا ينقصها سوى الرى والصرف والنفر وشىء من عناية الحكومة

اذا توفرت حييت هذه الموات ودرت على القطر خيراتها من قطن وذرة وقمح وشعير وفول وغير ذلك من الحاصلات الزراعية . يضرب بطرفه فى تلك المناطق الواسعة الواقعة على ترعة النوبارية أو على ترعة الحاجر يجد أطياناً من أخصب أطيان القطر المصرى ولكن ينقصها الرى والصرف والايدى العاملة

يسأل الخبيرين بشؤون هذه البلاد لماذا بقيت هذه الاراضى الطيبة بوراً لا ينتفع بها أحد ولا يسكنها ديار. يقولون له ان الحكومة لم تعرها أقل التفات . ولو انه راجع

(١) كتبت هذه المقالة في اهرام ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١

التاريخ لوجد ملوك مصر الأقدمين وحكامها السابقين كانوا قد عطفوا عليها بعنايتهم وأغدقوا عليها الاموال الوفيرة فكانت فى عصورهم جنات تجرى من تحتها الانهار حتى ان نواحى مريوط مثلا كانت سلسلة كروم واسعة وجهات ابى المطامير كانت (كما يدل عليها اسمها) اهراء عظيمة للقمح والشعير والذرة وغير ذلك . واذا ما أراد زيادة اليقين فليمر ببعض العزب يجد الخصوبة تتفجر من بطون الارض لا يعوزها الا الماء والصرف والفلاح

ان مديرية البحيرة ياصاحب العظمة السلطانية من أوسع مديريات القطر. مساحتها ١٫١٣٣٫٠٠٠ فدان ولكن من هذة المساحة الواسعة لا تجد فيها غير ٦١٩٫٠٠٠ فدان مزروعة والباقى ٥١٤٫٠٠٠ فدان غير مزروعة (أى بنسبة ١/٣ ٤٥ من مجموع مساحة المديريه كلها) . وهذه النسبة كبيرة جداً. ولا سيما اذا قارناها بالاطيان البور فى المديريات الاخرى . بينما نجد فى مديرية البحيرة ٥١٤٫٠٠٠ فدان غير منزرعة نجد فى الدقهلية ١٥٠٫٠٠٠ وفى الفيوم ١١٢٫٠٠٠ وفى قنا ١٠٧٫٠٠٠ وفى المنيا ٩٢٫٠٠٠ وفى الجيزة ٧٣٫٠٠٠ وفى اسيوط ٦٠٫٠٠٠ وفى اسوان ٥٩٫٠٠٠ وفى جرجا ٥٠٫٠٠٠ وفى القليوبية ٤١٫٠٠٠ وفى المنوفية ٣٤٫٠٠٠ وفى بنى سويف مثلها ٣٤٫٠٠٠ أى أن مساحة الاطيان البور فى مديرية البحيرة وحدها تعادل مساحة الاطيان البور فى تسع مديريات من الوجهين القبلى والبحرى .

واذا راجعنا نسبة الاطيان البور فى كل مديرية الى الاطيان المزروعة نجد النسبة فظيعة جداً فى مديرية البحيرة . لان نسبة مساحة الاطيان البور فى مديرية البحيرة الى مجموع مساحة أطيان المديرية تبلغ ١/٤ ٤٥ (أى نصف أطيان المديرية بور تقريباً) مع أن هذه النسبة تجدها ٣/٤ ٨ فى مديرية المنوفية و ١/٢ ١٢ فى اسيوط و ٢/٣ ١٣ فى جرجا و١٤ فى بنى سويف و١٧ فى قنا و ١/٢ ١٧ فى القليوبية و ٣/٤ ١٩ فى المنيا و ٣/٤ ٢٣ فى الدقهلية و ١/٣ ٢٧ فى الفيوم و ١/٢ ٢٩ فى الجيزة ولا يداينهاسوى مديرية الغربية بنسبة ١/٤ ٤٢ ولا يزيد عليها سوى مديرية الشرقية بنسبة ١/٢ ٥٧

هذا شأن مديرية البحيرة من البوار والاهمال. مع ان الضرائب المضروبة عليها باهظة بالنسبة الى حالتها . فان المديرية تدفع ٥١٦٫٠٠٠ جنيه بصفة ضرائب مع أن

مديرية الدقهلية مثلا لا تدفع سوى ٤٨٨٫٠٠٠ جنيه . ومديرية الشرقية ٤٦٩٫٠٠٠ جنيه والقليوبية ٢٩٤٫٠٠٠ جنيه والجيزة ٢١٣٫٠٠٠ جنيه وبني سويف ٢٥٦٫٠٠٠ جنيه والمنيا ٢٦٩٫٠٠٠ جنيه واسيوط ٣٩١٫٠٠٠ جنيه وجرجا ٢٤٨٫٠٠٠ جنيه وقنا ٢٣٧٫٠٠٠ جنيه والفيوم ١٧١٫٠٠٠ جنيه ولا يزيد على مديريتنا سوى الغربية ٨٥٥٫٠٠٠ جنيه والمنوفية ٥٤٤٫٠٠٠ جنيه

احدى نتائج هذا الاهمال ازدياد عدد الجرائم على وجه العموم والجنايات منها على وجه الخصوص. الجنايات فى مديرية البحيرة كان عددها فى سنة ١٩١٨–١٩١٩ ٤٣٣ فزاد فى سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ الى ٥٦٠ . والنسبة زادت من ٨ر٤ فى كل ١٠٫٠٠٠ نفس الى ٣ر٦ فى سنة واحدة. وهو اطراد فى الزيادة مخيف. والجنح زادت أيضاً من ٥٦٣٩ الى ٧٫٠٠٠ تقريباً واستمر اطراد زيادة الجنايات فى سنتى ١٩٢٠ و١٩٢١ . ألا ترى انه بينما كان عدد الجنايات الحقيقية فى المدة عينها من نوفمبر سنة ١٩١٩ لغاية مايو سنة ١٩٢٠ فى مركز كوم حماده ٤٦ جناية زاد فى المدة عينها من نوفمبر سنة ١٩٢٠ لغاية مايو سنة ١٩٢١ الى ٧٠ وفى مركز ايتاى البارود زادت الجنايات فى هذه المدة من ٥٦ الى ١٠٦ وفى مركز شبراخيت من ٣٥ الى ٤١ وفي مركز دمنهور من ٣٥ الى ٥٢ وفى مركز كفر الدوار من ٣٣ الى ٥٤ وفى مركز رشيد من ١٥ الى ٤٧ وهكذا وفى مجموع مديرية البحيرة زادت الجنايات من ٢٧٧ الى ٤٢٨ فالحالة حالة سيئة تستدعى عناية عظمتكم ولا سيما وان مديرية البحيرة واقعة فى مدخل الديار المصرية وهى أول مديرية يقع عليها نظر السائح الاجنبي. فاذا اتخذها مقياساً لدرجة الرقى والاصلاح فى عموم القطر كانت النتيجة غير مشرفة للقائمين بادارة أعمال الحكومة على وجه العموم والمتولين وزارة الاشغال ووزارة الزراعة على وجه الخصوص

ان مديرية يسكنها ٩٠٠٫٠٠٠ نفس هذا شأنها من البوار والفقر واختلال الامن . وهذا قسطها من الضرائب والاموال لجديرة بأن يستغيث أهاليها بعظمتكم لتشملوها بنظرة من نظرات الرحمة والعطف

الملاك يا صاحب العظمة انفقوا اموالاً طائلة فى سبيل اصلاح اطيان هذه

المديرية . فالشركة الزراعيـة البلجيكية انفقت زهاء ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى انشاء العزب والمساكن وحفر الترع والمصارف والمراوى واصلاح الاطيان البائرة . ومثلها نوبار باشا وثروت باشا وفتحى باشا ومحرز باشا وعبـد القادر باشا وخيرى باشا وهلباوى بك وخانكى بك وحسن عبد الله بك وبنان بك وواسيلى بك وحافظ نبيه بك والخواجات جنكليس وزربيني وفان لينب وفرنشسكو وليان وصيدناوى وكرم واشير وغيرهم وهم كثر . وبلغ ما انفقوه نيف و٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . امطروا على أهالى النوبارية والحاجر هذه القناطير المقنطرة من الذهب والفضة واذا ما احتاجوا بعد كل هذا الى انشاء مركز (مثل مركز ابو المطامير) أو توسيع ترعة (كترعة النوبارية لجعلها من الترع الصيفية مثلا) أو عمل مصارف أو كبارى أو أى تحسين آخر (مثل زيادة قوة طلمبات المكس لمضاعفة تصريف مياه الصرف) قالت لهم الحكومة لا مال عندى أنفقه فى هذه المشروعات الحيوية للبلاد [1]

لهذا خابت آمال الملاك وفترت هممهم وولوا وجوههم شطر مديريات أخرى أو صوب أعمال أخرى لعلهم يجدون فيها خير العوض واحسن الجزاء على ما انفقوا وعلى ما عملوا وعلى ما تعبوا مادام رجال الحكومة لم يجدوا الوقت الكافى ولا المال الكافى لمقابلة العمل الطيب بعمل مثله يحيى هذه البلاد

فهل لمولاى السلطان وقد حضر الى مصر مستر ديبوى الذى ناطته الحكومة المصرية بدرس مشروعات الرى والصرف فى القطر المصرى ان يذوده بنصائحه الغالية وارشاداته الثمينة وآرائه القيمة ليبتدىء بتنفيذ مشروعات الرى والصرف فى مديرية البحيرة وهى المشروعات التى طالما سمعت بها الآذان ولم ترها الاعين وانفقت الحكومة مالاً طائلاً فى سبيل تحضيرها وتجهيزها على امل أن يأتى يوم تبحث فيه

فان فعلت يا مولاى احييت مديرية من اكبر مديريات القطر يعيش من خيرات ارضها ٩٠٠٫٠٠٠ نفس ينتظرون من الله ومنك العدل والرحمة

(١) من لنا بشركة مثل الشركة الامريكية الانجليزية التي اتفقت مع حكومة اليونان على تجفيف واصلاح ٥٥٠٫٠٠٠ فدان من اطيان الوردار ومقدونيا في مدة وجيزة من الزمان .

شؤون

تجارية · مالية · اقتصادية

١٨

تجارة العـالم قائمة على البواخر . ان كثيرة فرواج ورخص ورخاء . وان قليلة فكساد وفقر وغلاء . بتحقق الحالة الأولى يتحقق الاستقلال الاقتصادي بشـير الاستقلال السياسي . وبتحقق الحالة الثانيـة يتأكد الرق الاقتصادي نذير الرق السياسي . وقد أغرقت الغواصات الالمانيـة من بواخر العالم التجارية ما حملته ١٢ ٧٥٠ ٠٠٠ طن وباقي البواخر استخدمتها الدول للشؤون الحربية فى اثناء الحرب وبعد عقد الهدنة . وهذا سر اضطراب تجارة الأمم وسبب من أسباب غلاء المعيشة في العالم .

ساسة الأمم الحيـة أدركوا أن رفاهية الأمم التي يسوسونها ومستقبل بلادهم الاقتصادي موقوفان على تدبير البواخر . لهذا ترى امة البلجيك الصغيرة في مساحة أرضها وفي عدد سكانها الكبيرة بهمة ابنائها وبنفوس رجالها . قد أنشأت في سـنة ١٩١٩ « بمساعدة الحكومة » شركة ملاحة رأس مالها ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه لمشترى ١٠٠ باخرة حمولتها ٥٠٠٠٠٠ طن . وبلاد كندا الحديثة العهد بالمدنية والحضارة بالنسبة الى مصر قررت انفاق ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه لمشترى بواخر لترويج تجارة أهلها صادراً وواردا . وايطاليا وقد خسرت في الحرب بواخر حمولتها ٨٦١٠٠٠ طن قررت مشتـرى بواخر حمولتها ١٢٠٠٠٠٠ طن . واميركا قررت صنع اكثر من ١٠٠٠ باخرة . وانكلترا أوصت دور الصناعة بها على ما يقرب من ٤٠٠ باخرة . وفرنسا اشترت من اميركا بواخر حمولتها ٥٠٠٠٠٠ طن ومن انكلترا مثلها وحثت دور الصناعة الفرنساوية على صنع مثلها . واليابان والسويد والنرويج وغيرها من بلاد العالم أدركت سر لزوم البواخر فقامت تنادي حكوماتها لمساعدة شركات الملاحة

ودور الصنعة البحرية لتبني البواخر . وياويل أمة اهملت انشاء أو مشترى البواخر لان حياة الأمم ومستقبلها التجاري والاقتصادي موقوفان الان على البواخر

واذا عرفت أن تجارة العالم قائمة على البواخر عرفت أن تجارة العالم بيد شركات الملاحة .والبلاد التي تكون تجارتها (أو بعبارة أخرى حياتها الاقتصادية) بيد شركات أجنبية تكون في رق اقتصادي(وأن شئت قلت في رق مالى وتجاري بل وسياسي) يدوم ما دام أهلها في جمود لا يعلمون ولا يفقهون ولا يدركون كيفية الجهاد في هذه الحياة بل هم منهاعمون

قال هيرودوت أبو التـاريخ وقد مات قبل أن يولد المسيح بأكثر من ٤٠٠ سنة « البحر يعطى دائمًا القوة والمال بسرعة اكثر من الارض . كل من انغمس فيه أصاب قوة »

البرهان :

اليابان في الشرق والانكليز في الغرب

مغزاه :

متى يأتي دور مصر.المصري الذي يضع أول حجر في أساس الملاحة البحرية المصرية يستحق أن ينصب له تمثال من ذهب [1]

---

(١) نشرنا هذه المقالة في « اهرام » ٢٧ يونيه سنة ١٩١٩ — وفى سنتي ٩٢٣ و٩٢٤ اختمرت فكرة انشاء مدرسة بحرية واسطول تجارى . وفي ٣٠ اكتوبر سنة ٩٢٥ كتب وكيل المقطم الاسكندرى ما يأتي :

« اتصل بي من مصدر ثقة ان مشروع المدرسة البحرية لابناء السبيل والفقراء وهو المشروع المشمول برعاية صاحب الجلالة الملك سار خطوات حثيثة في سبيل النجاح فبلغت التبرعات «المدفوعة» حتى الآن أكثر من ٢١ الف جنيه ما عدا اليختين « متيور وسقاريا » وان اللجنة الفنية التي شكلت لدرس الموضوع كادت تنتهي من تقريرها وترفعه الى جلالة الملك

ويؤخذ من اقوال الخبيرين ان النية متجهة الى شراء باخرة حربية قديمة لجعلها « تكنة » لتلاميذ المدرسة البحرية ليتخذوها مقاماً لهم في اكلهم وشربهم ونومهم بعدالفراغ من تلقي الدروس والتمرينات البحرية في متيور وسقاريا والمرجح ان يكون في المدرسة أكثر من ١٠٠ تلميذ في السنة الاولى وأن يعين المدرسون البحريون قريباً . ولا يقتصر في تعليمهم على الامور الاولية بل يمتد هذا التعليم الى تمرينهم على كل ما يتعلق بفن الملاحة والبحرية ليكونوا مدربين على جميع انواع العمل فيستفيدوا في كسب معاشهم ويفيدوا بلادهم في مستقبل الايام »

١٩

المصري الذي يضع أول حجر في أساس الملاحة البحرية المصرية انما يضع أول حجر في بناء استقلال مصر الاقتصادي وفي بناء مستقبل مصر التجاري . قل من يدرك مبلغ الخسارة التي تخسرها مصر في كل سنة بسبب عدم وجود اسطول تجاري لها . من امهات المسائل التي أظهرت الحرب وجوب الاهتمام بها وعنيت الأمم الراقية الحيـة بدرسها وحلها مسألة الملاحة البحرية . كل أمة ما كان لها بواخر أو كان لها بواخر لا تفي بحاجاتها بقيت طول مدة الحرب أسيرة الأمم ذات الاساطيل التجارية. علاوة على الخدمات التي أدتها شركات الملاحة الى بلادها بتفريج أزماتها الاقتصادية فانها ربحت من البلاد الأخرى أرباحًا ما كانت تحلم بها . منها شركة ملاحة اسبانية وزعت على مساهميها أرباحًا توازي رأس مال الشركة كله وأدخرت فوق هذا مبلغًا احتياطيًا قدره ٦،٠٠٠،٠٠٠ ملايين من الجنيهات وبقيت بواخر الشركة هي هي تدر على المساهمين الاموال العظام . وحدث عن شركات الملاحة الانكليزية والنوروجية والهولاندية ولا حرج . فقـد بلغت خدماتها لبلادها وأرباحها من البلاد الأخرى ما لا يدخل تحت حصر .

قال كولبير أحد كبار وزراء فرنسا (ان التجارة البحرية من أقوى الوسائل لبسط الرخاء في أيام السلم ولمضاعفة قوى الدولة في أبان الحرب) . تجارة فرنسا الخارجية صادراً وارداً تقدر قبل الحرب بخمسة وثلاثين مليون طن قيمتها ٤٨٠ مليونًا من الجنيهات . ثلثها ينقل على بواخر فرنساوية والثلثان على بواخر أجنبية . فبسبب عجز الاسطول التجاري الفرنساوي عن نقل صادرات فرنسا الى البلاد الاجنبية وواردات البلاد الاجنبية الى فرنسا كانت فرنسا تدفع لشركات الملاحة الاجنبية في كل سنة

من السنين السابقة الحرب ١٧،٠٠٠،٠٠٠ جنيه بواقع ٤٧،٠٠٠جنيه في كل يوم أي ٢،٠٠٠ جنيه تقريباً في الساعة الواحدة . وقد دفعت لها في خلال سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦ سبعة مليارات من الفرنكات عبارة عن ٢٨٠،٠٠٠،٠٠٠جنيه منها ٧٢،٠٠٠،٠٠٠ في سنة ١٩١٥ بواقع ٦،٠٠٠،٠٠٠جنيه في الشهر و ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٦ بواقع عشرة ملايين جنيه في الشهر ودفعت في سنة ١٩١٧ وحدها ١٦٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه تكون جملة ما خسرته فرنسا في خلال اربع سنوات ٤٤٠ مليون جنيه . هذا ما كانت تخسره فرنسا قبل الحرب وما خسرته في سني الحرب وفرنسا كان لها ٢١٩٢ باخرة حمولتها ٢،٤٩٨،٠٠٠ طن اغرق الالمان منها في ثناء الحرب ما حمولته ٩٠٠،٠٠٠ طن (أي ستة وثلاثين في المائة من المجموع) عوضت منها جزءاً والأمة ناشطة الآن لتعويض الباقي ولزيادة بواخرها حتى تخلص من الرق الذي وقعت فيه . بدأت فرنسا بالاتفاق مع أمريكا لتبني لها بواخر حمولتها ٥٠٠،٠٠٠ طن وعقدت مع انكلترا اتفاقاً على ان تقدم لها بواخر حمولتها ٥٠٠،٠٠٠ طن ووافق البرلمان الفرنساوي على فتح اعتماد مقداره ٧٢،٠٠٠،٠٠٠ من الجنيهات لزيادة الاسطول التجاري الفرنساوي

وايطاليا كان لها قبل دخولها الحرب ٥٥٠ باخرة حمولتها ١،٩٤٠،٠٠٠ طن أغرقت منهـا الغواصات النمسوية والالمانية ما حمولته ٩٢٠،٠٠٠ طن ولم يبق لها سوى ٢٧٥ باخرة حمولتها ١،٠٢٠،٠٠٠ طن وهي كمية لا تفي طبعاً بحاجاتها التجارية. لأن تجارتها في سنة ١٩١٣ بلغت ١٤،٥٠٠،٠٠٠ طن منها ١١،٢٠٠،٠٠٠ طن كانت تنقل على بواخر أجنبية و ٣،٣٠٠،٠٠٠ فقط على بواخر ايطالية . فلما فقدت ايطاليا ٢٧٥ باخرة هبطت حمولة البواخر الايطاليـة وزادت العمولة التي تدفعها التجارة الايطالية لشركات الملاحة الأجنبية . لهذا قررت الحـكومة الايطالية تنشيط بناء البواخر . فزادت الاعانات التي تمنحها الى شركات الملاحة . والغت الضرائب والعوائد التي كانت تحصلها منها. وأعفت المواد اللازمة لبناء البواخر من الرسوم الجمركية. وقامت الصحف الايطالية تطالب الحـكومة والأمة بأن تسارع في بناء البواخر بكثرة لتتمكن من احتكار تجارة شواطىء البحر الابيض المتوسط

والولايات المتحدة أظهرت عزيمة عدها ساسة أوربا معجزة من المعجزات. في سنة ١٩١٣ ما كان لها اسطول تجاري يذكر بالنسبة الى تجارتها الخارجية . كان لانجلترا اكبر اسطول تجاري حمولته ٢٠،٠٠٠،٠٠٠ طن وتليها المانيا ٥،٦١٠،٠٠٠ طن ثم أمريكا ٣،٥٠٠،٠٠٠ طن ثم بلاد نورويج ثم فرنسا ٢،٥٠٠،٠٠٠ ثم اليابان ثم هولاندا .

تسعة في المائة فقط من تجارة الولايات المتحدة كانت تنقل على بواخر أمريكية و ٩١ في المائة على بواخر أجنبيـة . فكانت التجارة الأمريكية تدفع الملايين بل المليارات لشركات الملاحة الأجنبية . فكر الأمريكان وعلى الخصوص بعد دخولهم الحرب في وجوب الاهتمام بالملاحة البحرية فضاعفوا عدد دور الصـنعة وعدد الاحواض وزادوا عدد المهندسين والصناع والعمال لدرجة مكنتهم من بناء ١٥ باخرة حمولتها ٩٢،٠٠٠ طن في اسبوع واحد ومن صنع باخرة حمولتها ٥،٥٠٠ طن في ٢٧ يوماً فقط ومن صنع بواخر حمولتها ١،١٠٤،٠٠٠ طن في النصف الاول من سنة ١٩١٨ و بواخر أخرى حمولتها ٢،٤١٢،٠٠٠ طن في النصف الثاني منها وانزلوا الى البحر في يوم عيد استقلالهم ماية باخرة حمولتها نصف مليون طن وهو اكبر مجهود بحري رواه التاريخ . وقد بلغت حمولة البواخر الأمريكية في يوم أول يناير من سنتنا هذه ٧،٧٩٠،٠٠٠ طن وأعلن مدير اعمال الملاحة البحرية الأمريكية ان دور الصنعة الأمريكية يمكنها ان تنزل الى البحر في كل طلعة شمس ٤ بواخر حمولة كل باخرة ٤٠٠٠ طن وانه في سـنة ١٩١٩ وحدها يمكن للولايات المتحدة ان تصنع بواخر حمولتها ٢،٥٠٠،٠٠٠ طن . واحصت أحدى الصحف الأمريكية اسطول الولايات المتحدة التجاري فبلغ في مدة قصيرة من الزمان ٢٧،٤٧١ باخرة حمولتها ١٠،٠٠٠،٠٠٠ طن وأعلن مسيو تارديو المندوب السامي الفرنساوي الذي كانت عينته فرنسا عضواً في البعثة الفرنساوية في أمريكا بأن الولايات المتحدة سيكون لها في أول يناير سنة ١٩٢٠ بواخر تتراوح حمولتها من ١٥،٠٠٠،٠٠٠ طن الى ١٩،٠٠٠،٠٠٠ طن واكد غيره من رجال السياسة بأن الولايات المتحدة سيكون لها في سنة ١٩٢١ اسطول تجاري عظيم لا تقل حمولته عن ٢٥،٠٠٠،٠٠٠ طن أو بعبارة أخرى سيكون لها اسطول تجاري يفوق الاسطول التجاري الانكليزي الذي يعده رجال انكلترا أساس عظمتهم

وعمود سيادتهم التجارية . وفي تلك السنة تكون دور الصنعة الامريكية كما قال عنها وزير البحرية الامريكية « كعبة آمال أمم الارض طراً في صنع البواخر » . كل هذا جاء مصداقاً لقول أحد كتاب اوربا « أن الولايات المتحدة عملت في سنة ما قضى غيرها في عمله اربعين سنة »

انجلترا التي خسرت في مدة الحرب بواخر حمولتها ٩،٠٠٠،٠٠٠ طن لم تعوض منها في سني الحرب سوى النصف. راعها مع ذلك نقص اسطولها التجاري فقام رجال السياسة ورجال الاقلام فيها ينبهون الحكومة والامة الى خطر التقعد عن بناء البواخر . فأسفرت حملاتهم عن نتيجة باهرة . اذ ان دور الصنعة الانكليزية تمكنت في مدة الحرب من بناء بواخر حمولتها ٤ ملايين طن و بنت في خلال الاربعة شهور الاولى من سنة ١٩١٨ بواخر حمولتها ٤٣١ الف طن بمعدل ١،٣٠٠،٠٠٠ في السنة . لم تكتف بذلك بل زادت عدد المصانع ووسعت عدد الموجود منها وضاعفت عدد الصناع والعمال حتى تمكنت من صنع باخرة في كل يوم بعد ان كانت تصنع باخرة في كل اسبوع . وبحسب برنامج اللجنة البحرية ستكون حمولة البواخر التي تبنيها في كل سنة مليوني طن أو تزيد

وبلجيكا أنشأت شركة اللويد البلجيكية برأس مال قدره ٤ ملايين من الجنيهات على ذمة مشتري ١٠٠ باخرة حمولتها تتراوح بين ٥٠٠،٠٠٠ و ٦٠٠،٠٠٠ طن وقد بدأت بانشاء خطوط ملاحة تصل امريكا باوربا واوربا بالهند

وقس على جهود فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة وانكلترا وبلجيكا جهود البلاد الاخرى مثل المانيا والسويد والنرويج واسبانيا وهولاندا واليابان (هولندا بنت في سنة ١٩١٧ وحدها بواخر حمولتها ٢١٥،٠٠٠ طن واليابان ١٧٥،٠٠٠ طن) فكل الامم الحية تجاهد جهاداً عظيماً جداً في سبيل بناء البواخر . منها مايبني طمعاً في الارباح الطائلة التي تجنيها الملاحة البحرية ومنها ما يبنى تخلصاً من الرق الاقتصادي والتجاري الذي وقع فيه

حتى البلاد التي ليست لها سواحل تراها تجاهد في سبيل الوصول الى البحار أو على

الاقل في سبيل انشاء اساطيل تجارية لتوفر على ابنائها الملايين التي تدفعها لشركات الملاحة.

— ها سربيا بقيت تناضل وتحارب لتعطي منفذاً الى البحر

— ومثلها بولونيا بقيت تجاهد حتى توصلت الى شق طريق لها الى بحر البلطيق

— وارمينيا تصر على طلب ساحلين احدهما يشرف على البحر الاسود والآخر على البحر الابيض

— ومثلها بلغاريا تطلب ان يكون لها شاطىء على بحر الروم علاوة على شاطئها على البحر الاسود

— و بوليفيا قامت تطالب مجاوريها بأن يعطوا لها مطلاً على البحر ينفس عنها

— وها فنلندا ولها شواطىء على بحرين تسعى في انشاء اسطول تجاري مهم يقوم بحاجاتها التجارية

— حتى سويسرا التي تحيط بها الجبال من كل جنب عز عليها ان لا يكون لها اسطول تجاري وان ترى ابناءها يدفعون الاموال الطائلة لشركات الملاحة الاجنبية فأنشأت في اكتوبر الماضي شركة برأس مال مقداره ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ من الجنيهات لوضع أساس الملاحة البحرية السويسرية. ولتنشيط القائمين بتأسيسها دفعت الحكومة نصف رأس المال

هذا ما يجري هنالك .

اما في مصر فلم يفكر احد مطلقاً في وضع أساس الملاحة البحرية المصرية [1] نحن

---

(١) — نشرنا هذه المقالة في « اهرام » ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٩. وفي مارس سنة ١٩٢٠ نشرت الاهرام خبر عزم الحكومة المصرية على ارسال بعثة من الطلبة الى انجلترا لتعلم فن الملاحة البحرية ، وفي شهر ابريل من السنة نفسها نشر المقطم خبر عزم ولاة الامور على انشاء مدرسة بحرية في ثغر الاسكندرية . وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ زف الينا خطاب العرش الذي تلي عند افتتاح البرلمان للدور الثاني بشرى شروع الحكومة في انشاء أسطول تجاري . وفي ٨ ابريل سنة ١٩٢٥ أذاع المقطم خبر عزم الحكومة على شراء أربع بواخر لنقل الادوات والمهمات التي تحتاج اليها مصالح الحكومة المتعددة ولا سيما مصلحة سكة الحديد (ومصلحة السكة الحديد تنفق وحدها ٢٥٠ الف جنيه لنقل الفحم وسائر حاجاتها) ولنقل بعض الصادرات المصرية الى الموانىء

المصريين لا نطلب منفـذاً ولا مطلا الى البحر . لان لنا ٨٥٠ كيلو متراً على البحر الابيض المتوسط و١٣٠٠ على البحر الاحمر ولنا الموانيء الـكثيرة على البحرين . وانما ينقصنا شيء واحد . تنقصنا عزيمة بعض الرجال ذوي الهمم العالية لوضع أساس الملاحة البحرية المصرية

ليس في كتب الاحصـاء التي تنشرها الحـكومة في كل سنة بيان ما تدفعـه مصر لشركات الملاحة الاجنبية . من أراد معرفة مقدار ما تدفعه مصر أو ما تخسره بسبب عدم وجود بواخر تنقل صادراتها الى البلاد الاجنبية وواردات البـلاد الاجنبية اليها [1] وتنقل المسافرين منها واليها فليسأل شركات الملاحة . يسألها عن عدد

الاروباوية . وفي ٧ نوفمبر سـنة ١٩٢٥ أنشأ المقطم مقالة افتتاحية تحت عنوان (الاسطول البحري التجاري لمصر) صدرها بقوله (ما فتيء انشاء اسطول تجاري لمصر أمنية ترددها الخواطر وينوه بها الـكتاب وما برح فريق من الشبان المصريين يتوق من صميم الفؤاد الى درس فنون البحار وركوب متنها اما حباً بتجشم الاخطار كما يكون كثيرون في سن الشباب أو رغبة في اعلاء شأن مصر بين الامم بدافع روح القومية . وقد لقيت هذه الفكرة عناية من بعض دوائر الحـكومة وأخذت تتأصل فيها حتى اقترح المدير العام لسكة الحديد انشاء اسطول تجاري تكون نواته باخرتين كبيرتين تبتاعهما الحـكومة وتسيرهما لحسابها وانقضى نحو عام على هذا الاقتراح نخطا الآن خطوة اخرى كما ذكرنا أمس . فان اللجنة التي الفت لدرسه ووضع قرار فيـه أشارت بشراء باخرتين كبيرتين . وسيطلب المال اللازم لهما من وزارة المالية . وكان الى جنب هذا المشروع مشروع آخر للملاحة وضعه بنك مصر الذي أخذ على عاتقه تنشيط الصناعات والاعمال في هذا القطر ومشروعه يقضي بمعالجة أمر الملاحة المحلية أو النهرية والاستطراد منها الى الملاحة البحرية التجارية . ومع ان المشروعين متماثلان في الظاهر فان بينهما خلافاً من حيث المبدأ التجاري . فمشروع الحـكومة لا يبغي في اول الأمر على اعتبارات الربح والخسارة خلافاً لمشروع البنك فان هذا المبدأ سيكون من أهم أركانه . لان البنك هيأة مالية تجارية ولو ان الباعث الاول له على مشروعه هذا هو الروح الوطني الصحيح)

(١) — كان عدد البواخر والبوارج التي رست في الموانيء المصرية سـنة ١٩١٣ وحدها ٨٢٣٤ وفي سنة ١٩١٤ بلغ ٧٠٩٣ وفي سنة ١٩١٥ نقص الى ٤٥٢٠ وفي سـنة ١٩١٦ هبط (بسبب نشوب الحرب) الى ٣٢٧٧ وفي سنة ١٩١٧ نزل الى ٢٠١٥ وفي سنة ١٩١٨ هوى الى ١٩٩٤ وبمجرد ما وقفت رحى الحرب صعد العدد في سنة ١٩١٩ الى ٤٥٠٧ وفي سنة ١٩٢٠ الى ٦١٦٧ ثم في سنة ١٩٢١ الى ٦٥٣٧ الى ان بلغ ٦٩٢٨ في سنة ١٩٢٢ وكان مجموع حمولة هذه البواخر والبوارج في سنة ١٩١٣ نحو ٢٦ مليون طن فهبط في سنة ١٩١٨ بسبب الحرب الى ٥½ مليون طن ثم اخذ يرتفع تدريجياً حتى بلغ ٢٣ مليون طن في سنة ١٩٢٢

المسافرين من ركاب الدرجة الاولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة من الاسكندرية وبور سعيد والسويس والطور والقصير وعن اجرة السفر ذهاباً وأياباً [1] . يسألها ايضاً عن عدد السياح الذين يفدون على مصر في كل سنة . علمت من أحد مديري شركة من شركات الملاحة ان متوسط عدد المسافرين من مصر الى اوربا في كل سنة كان قبل الحرب ١٤ الفاً يدفعون اجوراً تتراوح بين ٢٨٠،٠٠٠ و ٣٠٠،٠٠٠ جنيه ومتوسط عدد السياح يتراوح في كل سنة بين ١٢،٠٠٠ و ١٤،٠٠٠ يدفعون من ٣٦٠،٠٠٠ الى ٣٨٠،٠٠٠ جنيه (لأن معظمهم من ركاب الدرجة الاولى)

فمتوسط أجور الركاب ٦٦٠،٠٠٠ جنيـه كانت تدخل خزائن شركات الملاحة المصرية لو كانت لمصر بواخر خاصة بها . ضف الى هذا أجور شحن البضائع الصادرة من الموانيء المصرية الى البـلاد الاجنبية من قطن وبذرة وارز وبصل وسكر وصمغ وسجاير ودقيق وعاج وجلود وسمسم وبلح وبيض وسمك وزبدة وحبوب وغيرها . وأجور شحن البضائع الواردة من البلاد الاجنبية الى الموانيء المصرية مثل الفحم والبترول والبنزين والمنسوجات والاقمشـة والحيوانات والحديد والبن والفواكه والانبذة والبيرة والمعـادن والعقاقير والدخان والزيوت والجلود والدقيق والشاي والسكر والورق والاخشاب والزجاج والاصباغ والصوف وغيرها . ثم لاحظ ان أجرة شحن الطن الواحد ارتفعت في سني الحرب من نصف جنيه الى جنيه الى خمسة الى عشرة الى خمسة عشر . فاذا أضفت هذا الى ذاك ولاحظت ذلك تجد ما خسرته مصر في مدى العشرين سنة الماضية لا يقل عن ٨٠ مليوناً من الجنيهات . هذا باب من أبواب حفظ الثروة المصرية لمصر والمصريين . زد على هذا كله ان الحاصلات المصرية المهمة مثل القطن والبذرة وغيرها لو وجدت بواخر جاهزة لنقلها لا تتحكم فيها سياسة الدول ترتفع اسعارها ريالين أو ثلاثة . واذا نقلت على بواخر

---

(١) — بلغ عدد المسافرين من مصر واليها ٦٨٥٣٦ في سنة ١٩١٩ و ١٢١٤٩٥ في سنة ١٩١٢٠ و ٤٤٤ و ١٢٧ في سنة ١٩٢١ و ١٤٢٬٤٢٧ في سنة ١٩٢٢ و ١٥٢٬٧٩٦ في سنة ١٩٢٣ و ١٥٢٬٢٩٥ في سنة ١٩٢٤ وحوالي ١٦٠،٠٠٠ في سنة ١٩٢٥

مصرية وبيعت في اوربا بواسطة عملاء مصريين فيمكن بيعها بأسعار أعلى من الاسعار التى تباع بها في مصر. فاذا حسبت حساب كل هذه الفروق تجد مصر تخسر في كل سنة من خمسة الى سبعة ملايين من الجنيهات تدخل جيوب تجار الصادرات وجيوب التجار في اوربا

واذا اخذنا المبلغ الذي كانت تدفعه فرنسا الى شركات الملاحة الاجنبية قبل الحرب كقاعدة وعملنا حساب ما تدفعه مصر نجد ما تدفعه في السنة لا يقل عن ٢،٨٣٠،٠٠٠ جنيه : لان فرنسا كانت تدفع ١٧،٠٠٠،٠٠٠ جنيه لنقل ثلثي صادراتها وواردتها (المقدر مجموعها بمبلغ ٤٨٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه) وقيمة الثلثين ٣٢٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه . ولا يخفى ان معدل تجارة مصر صادراً وارداً قبل الحرب بلغ من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٣ مبلغ ٥٥،٣٢٧،٨٩٥ جنيهاً مصرياً . وهذا المبلغ يوازي سدس ٣٢٠ مليوناً . فاذا كانت الـ ٣٢٠ مليوناً تدفع ١٧ مليوناً فالـ ٥٥ مليوناً تدفع سدسها أي ٢،٨٣٠،٠٠٠ تقريباً فيكون ما خسرته مصر من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٣ مبلغ ١٤،١٥٠،٠٠٠ جنيه واذا لاحظت انه في أثناء الحرب زادت أجور الشحن من نصف جنيه الى جنيه الى خمسة الى عشرة ثم الى خمسة عشر. ولاحظت ان متوسط تجارة مصر صادراً وارداً زاد من ٥٥ مليوناً الى ٦٦ مليوناً من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ أمكنك بكل سهولة تقدير خسارة مصر في السنوات الخمسة الماضية بما لا يقل عن ٥ ملايين جنيه في كل سنة أو ٢٥ مليوناً في السنين الخمسة ومجموع الخسارة في السنين العشرة الاخيرة لا يقل عن ٤٠ مليوناً من الجنيهات (١)

انظر الآن الى حركة الموانىء المصرية . عدد البواخر التى خرجت منها في سنة ١٩١٦ بلغ ١١٠٨ بواخر حمولة البضائع التى شحنت فيها ١،٠٤٦،٤٨٠ طناً وعدد

(١) — قال السنيور دي فيتو وزير المواصلات الايطالية ان اجور النقل البحري كلفت ايطاليا فى مدة الحرب عشرة مليارات من الفرنكات . وان الحكومة تدفع كل شهر ١٢٠ مليوناً من الفرنكات اجوراً للنقل البحرى . وسيكون عند ايطاليا في شهر يونيه سنة ١٩٢٠ من البواخر مثل ماكان عندها قبل الحرب . وستزيد حمولة بواخرها في سنة ١٩٢٠ مليون طن بما تنشئه من البواخر الجديدة ثم تزيد مليوناً آخر في سنة ١٩٢١ وهي تدرس مشروع اسطول تجارى خاص بها وستساعد في تأليف شركات التعاون البحرى

الركاب الذين ركبوها ٢٠٦٠٨ — من الالف ومائة باخرة وثمانية ٧٦١ انكليزية و١١٥ ايطالية و٩٤ يونانية و٢٨ نروجية و٢٧ فرنساوية و٢١ اميركية و١٥ هولاندية و١٦ اسبانية و١١ بلجيكية و١٠ دانمركية و٤ روسية و٣ يابانية وواحدة سويدية وليس بين هذا العدد كله باخرة واحدة مصرية . وفي سنة ١٩١٧ بلغ عددها ٨٩٢ باخرة ليس بينها باخرة مصرية . حمولة البضائع التي شحنت فيها ٩١٥،٩٩٦ طناً وعدد الركاب ١١،٤٢١ . أما البواخر التي دخلت الموانيء المصرية في سنة ١٩١٦ فبلغ عددها ١٠٢٧ حمولة البضائع التي أنزلتها ١,٤٨٨,٤١٥ وعدد الركاب ١٦,٩٠٣ وفي سنة ١٩١٧ بلغ عدد البواخر ٨٩٠ حمولة بضائعها ١,٢١٢,٠٦١ وركابها ١٢,٨٤٤ وليس بينها باخرة مصرية واحدة (١)

هذا ما يختص بالبواخر

أما السفن الشراعية المخصصة لتجارة الشواطيء والموانيء القريبة فمصر فقيرة منها فقراً واضحاً . لان عدد السفن الشراعية الكبيرة في مصر ٦٩٢ منها ٢٥٥ مصرية وباقيها سفن اجنبية . والسفن الشراعية الصغيرة ٥٨٧ كلها مصرية الاثنتين فقط . قلت أن مصر فقيرة من هذا الطراز ايضاً لان حمولة السفن الشراعية المصرية ٤٢,٠٠٠ طن فقط فأين ٤٢,٠٠٠ طن من ١,١٠٦,٠٠٠ لامريكا و٩٥١,٠٠٠ لانكلترا و٦٠٩,٠٠٠ لنرويج و٥٠٦,٠٠٠ لفرنسا و٤٨٩,٠٠٠ لالمانيا وغير ذلك . فالنسبة تكاد تكون عدماً

زد على مزية نمو الثروة المصرية وضمان استقلال مصر الاقتصادي والتجاري مزية أخرى مهمة وهي تشغيل عشرات الالوف من العاطلين في المصانع والمعامل والورش اللازمة لبناء البواخر والسفن . واذا تحولت القوى العاطلة الى قوى عاملة زادت جهود الامة وقلت الجرائم بانصراف الافكار الى العمل وبازدياد الرخاء في البلاد

(١) وحركة مرور البواخر فى قنال السويس تبكى من له قلب يعى . فان ٦٠ فى المائة من البواخر انجليزية و ١٠ فى المائة هولندية و ٦ فى المائة المانية و ٥ فى المائة ايطالية و ٥ فرنساوية و ٤ فى المائة يابانية و ٣ فى المائة اميريكية و ٢ر١ فى المائة نوروجية و٣ر١ فى المائة دانمركية و٩ر٠ فى المائة سويدية و٩ر٠ فى المائة يونانية . وليس من بينها باخرة واحدة مصرية . فتأمل .

قال فردريك لِسْت أحد كبار المفكرين الالمان « أن البحر أوسع ميدان في العالم . تتسابق فيه همم الامم وتتنافس فيه أفكار المفكرين وتتصارع فيه القوى . البحر مهد حرية الامم . تتوقف عليه حياة البلاد الاقتصادية . الامة التي لا تدرك قيمة البحار من الوجهة السياسية ومن الوجهة الاقتصادية تنزل نفسها منزلة الامم التي لانفقه معنى الحياة . أمة بلا بحرية كطير بلا جناح . منزلة الامة التي ليست لها بواخر كمنزلة الامَة بين الحرائر . لهن عليها حق السيادة وعليها لهن واجب الطاعة والعبودية »

واذا سأل سائل وهل تظن ان في قدرة المصريين انشاء اسطول تجاري يزاحم أساطيل الأمم الأخرى ؟ فأجيبه بكلمتين :

الأولى — . راجع التاريخ ولا سيما في العهد الحديث من محمد علي الى اسماعيل تجد فيه ابلغ جواب

والثانية - ذهبت مثلا عند الامريكان وهي « لاتنم وفي بالك أمر تعتقد انه مستحيل . اذ ربما توقظك يوماً ما حركةُ الاعمال الجارية في تنفيذه »

من أسعد أيام المصري اليوم الذي يرى فيه البواخر المصرية تشق البحار والعلم المصري يرفرف من فوق سواريها. يوم يرى المصريين يركبون فيها باسم الله مجراها ومرساها . يوم يرى الفلك المصرية تجري في البحرين الازرق والابيض وتمخر في البحرين الابيض والاحمر من العذب الفرات الى الملح الاجاج . يوم يرى الجواري المصرية في البحر كالاعلام تخوض لجج البحر الاسود والبحر الاصفر واصلة الشرق الادنى بالشرق الاقصى . يوم يرى المنشئات المصرية تنقل سلام النيل الى البوسفور. يوم يراها توزع الحاصلات المصرية والمصنوعات المصرية في مشارق الارض ومغاربها من المحيط الهادي الى بحر الظلمات. ومن أعلاها الى أدناها من رأس الشمال الى رأس الرجا الصالح

في ذلك اليوم يردد معي ١٣ مليوناً من المصريين « طوبى لمن وضع في أساس الملاحة المصرية أول حجر »

٢٠

الحرب اوجدت حالة جديدة في العالم . الامم الحية هي التي تسارع الى الاستفادة من دروس الحرب بأن تجعل أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والتجارية والمالية وفق مقتضيات الزمان . والامم التي تأصل فيها الجمود هي التي تنظر الى الحوادث تجري امامها ولا تتحرك . مفضلة بقاء القديم على قدمه . متشبثة بالعتيق من العوائد والتقاليد . والماء اذا سكن أسن

اذا عد اهمال التطور في سنة ١٩١٨ ومن قبل خطأ في سياسة الامم وجب ان نعده في سنة ١٩١٩ ومن بعدها جريمة . لان تقعد ساسة الامم عن جعل الامم المسوسة على حذو واحد مع مقتضيات الزمان يحمل ذممهم وزراً لا يغتفر

مصر ينقصها شيء كثير من الاعمال لتبلغ الشأو اللائق بمجدها التالد . و بتاريخها الكبير . و بمركزها الجغرافي الذي ليس له نظير. الزراعة فيها مهملة . والتجارة دون . والصناعة عدم .والتعليم صفر . لا بواخر للملاحة البحرية. ولا مراكب للملاحة النهرية (والبواخر مقياس رقي الامم الحية)[1] ولا مصانع . ولا معامل . ولا مغازل اهلية . ولا

---

(١) كان عدد البواخر فى العالم كله حتى ٣ يونيه سنة ١٩٢٥ ٣٢٩١٦ باخرة لا تقل حمولة الباخرة منها عن ١٠٠ طن . ومجموع حمولتها كلها ٦٤١ر٤١٨ طن وليس فيها باخرة مصرية واحدة وكان عدد البواخر الجارى صنعها فى الترسانات حتى ٣٠ يونيه الماضى ٦٥٤ باخرة لا تقل حمولة الواحدة منها عن ١٠٠ طن . وليس من بينها باخرة مصرية واحدة

ولكى تدرك مبلغ قوة ارادة الامم الحية يكفي ان تعرف ان المانيا كانت فى سنة ١٩٢٠ الدولة الثالثة عشرة فى ترتيب الدول الكبرى بالنسبة الى عدد بواخرها فأصبحت فى سنة ١٩٢٥ بفضل تضامن ووطنية أبنائها الخامسة بينهن (الاولى انجلترا وحمولة بواخرها ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩ طن وثانيها الولايات المتحدة ٠٠٠ر٠٠٠ر١١ طن ثم اليابان ٠٠٠ر٧٤٠ر٣ ثم فرنسا ٠٠٠ر٢٦٢ر٣ طن) ولا يمضى الا القليل من الزمان حتى تصير المانيا الرابعة ثم الثالثة ثم الثانية فتسترد المكانة التى كانت لها من قبل الحرب . أما نحن المصريين فسنبقى كما نحن طالما لا توجد بيننا روح التضامن في العمل لمصلحة مصر والمصريين

بنوك وطنية. ولا نقابات صناعية. ولا نقابات زراعية (والموجود منها قليل لا يذكر) ولا سكك زراعية. ولا محاريث بخارية. ولا اسمدة كيماوية (وأغلب الموجود منها مزور) ولا فلاحة علمية. والطاعون يفتك بمواشي القطر. والحميات تقبض أرواح الاولاد. واكثر من ثلث اطيان القطر بور (٣٤ وثلثان في المائة) ومديريات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية تشكو قلة المصارف مر الشكوى. ولا شركات ولا جمعيات تجمع قوى الافراد عملا وفكراً ومالا ثم توزعها في مشارق الارض ومغاربها لتستجلب محصولاتها ومصنوعاتها وعلومها وفنونها واختراعاتها واكتشافاتها. ولا جامعات. ولا كليات. ولا ارساليات مصرية. ولا رحلات علمية. ولا مؤلفون. ولا مخترعون. ولا مكتشفون (كأننا خلقنا من طينة زنخة) ولا .. ولا .. فلا حول ولا ..

ان لمصر على ابنائها حقًا. ان ادوه لها بالذمة كتبوا لها الزعامة في المستقبل على امم الشرق طراً. وان تعامسوا وتغافلوا فقل على مصر وعلى مستقبلها السلام [1]

(١) — نشرنا هذه المقالة في « اهرام » ٢١ يونية سنة ١٩١٩

٢١

بلغ مجموع الاموال الانكليزية في بنوك لوندرة ٢٠٠٠ مليون جنيه. قوة مالية هائلة بالنسبة الى مدينة واحدة

وبلغت الاموال الامريكية الموجودة في بنوك الولايات المتحدة ٨٦٠٠ مليون جنيه. قوة مالية هائلة بالنسبة الى امة واحدة [1]

بنك واحد من البنوك الفرنساوية وهو بنك الكريدي ليونيه بلغت أمواله ١٤٠ مليون جنيه. قوة مالية هائلة بالنسبة الى بنك واحد

واذا تخيلت تدفق هذه الاموال الهائلة في الشؤون الصناعية والتجارية والزراعية والمالية والاستعمارية ادركت سبب تفوق هذه الامم على غيرها [2].

نمو هذه الاموال يسير بسرعة مدهشة. الاموال الامريكية زادت ١٠٤٠ مليون جنيه في سنة واحدة أي بنسبة ١٣ في المائة [3]. ولا يعلم الا الله والراسخون في العلم كم تكون بعد عشر سنين [4]. وها بنك الكريدي ليونيه كان رأس ماله ١٠ ملايين فأصبحت ميزانيته مقدرة بمبلغ ١٤٠ مليون جنيه

(١) كتبنا هذه المقالة في اهرام ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ تحت امضاء « الخانقاه »

(٢) من أجل هذا تفوقت أميركا على غيرها من الامم. فتجد عندها ٩٠ في المائة من الالات المحركة الموجودة في العالم. وتسيطر على ٧٠ في المائة من بترول العالم. وتخرج ٧٠ في المائة من الفولاذ. وتصنع ٨٧ في المائة من عدد التلفونات والآلات الكاتبة الموجودة في العالم

(٣) في سنة ١٩١٤ كان في خزائن بنوك الولايات المتحدة ٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ذهباً فزادت في سنة ١٩٢٥ الى ٦٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ . أما انجلترا فكان في خزائنها في سنة ١٩١٤ ٣١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ذهباً فزاد المقدار حتى سنة ١٩٢٥ الى ١٦٠ مليوناً من الجنيهات فقط.

(٤) ويؤخذ من كتاب نشره المستر كلين المفتش السابق لحسابات مدينة نيويورك ان ثروة المستر روكفلر بلغت ٢٤٠٠ مليون ريال اي ٤٨٠ مليون جنيه قبل ان يوزعها على اولاده ويقفها على شؤون التعليم

وتوفي في أميركا في الجيل الحاضرة ١٧٥ أميركياً خلفوا ثروات تختلف من مليونين الى

هذا ما يجري هنا لك

أما هنا فيقول كاتب في الاهرام امس حكاية عن عجز المصريين عن شراء أسهم وسندات الشركات المساهمة المؤسسة في مصر « اننا لا نطمع في ان تصبح هذه الشركات جميعها مصرية .... لقلة الاموال المصرية »

ستين مليون جنيه. ومن هؤلاء كارنجي فقد ترك ٦٠ مليون جنيه وفردرك وبرهوزر ترك ٥٠ مليوناً ووايم ولدورف استور ٤٠ مليوناً وشارل هاركنس ٣٤ مليوناً واولفر باين ٣٠ مليون جنيه

وهناك أسر عديدة تقدر ثروة كل منها بأكثر من مئة مليون جنيه كبيت فندربلت واستور وديوونتس وججنهمس

وتقدر ثروة المستر فورد بنحو ٥٠٠ مليون جنيه والمستر مالون وزير مالية اميركا بمئة وثمانين مليون جنيه . ومما يؤثر عن هذا الوزير انه لما تقلد وزارة المالية سحب جميع الاموال التي كانت له في الشركات وسواها منعاً للقيل والقال وتفادياً من أن ينسب اليه شيء من التحيز في قضاء مهام منصبه

وفي الولايات المتحدة دول يزيد عددها عن دول العالم القديم وقوتها المالية أعظم من قوة العروش قاطبة . وبيدها سعادة الجنس البشري وبؤسه . من هذه الدول دول البترول واللحم والزيت والنحاس والفحم والفولاذ والسكر والقطن والقمح والسكك الحديد والمستك ولكل دولة من هذه الدول ملوك غير متوجين ورؤساء وزارت يديرون أعمالها ووزراء للمالية والداخلية والخارجية والمواصلات . ولها جيوش وأساطيل وسفراء وقناصل في مختلف البلدان وميزانيات بعضها تقدر بمئات الملايين من الجنيهات كشركة الفولاذ فان ميزانيتها اكبر من ميزانية أي دولة كانت في العالم

٢٢

انشاء المصرف الوطني موقوف على عزيمة رجل وعلى شهامة رجال [1]. الرجل يدعو الرجال . والرجال يجتمعون ويتشاورون ثم يقولون لرأس المال كن فيكون

رأس المال موجود . وموجود بكثرة . لان المصريين لهم

– ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه في أحد مصارف العاصمة مودعة امانات بغير فوائد . وهذا المبلغ كاف وحده لتكوين رأس مال ابتدائي للمصرف

– ولهم ٦٥٠٫٠٠٠ جنيه في مصرف آخر امانات بغير فوائد

– ولهم ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه في خزائن المصارف الاخرى مودعة امانات بغير فوائد ايضاً

– ولهم ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه في مصارف مصر والاسكندرية يستفيدون منها فائدة ضئيلة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة [2]

ها ٧٫١٥٠٫٠٠٠ جنيه تقول « لبيك »

زد عليها :

---

(١) — كتبنا هذه المقالة في « اهرام » آخر مايو سنة ١٩١٩ وفي ٨ مارس سنة ١٩٢٠ وضع حضرات احمد مدحت يكن باشا ويوسف اصلان قطاوي باشا ومحمد طلعت بك حرب وعبد العظيم بك المصري وعبد الحميد بك السيوفي والدكتور فؤاد سلطان واسكندر مسيحه افندي وعباس بسيوني الخطيب افندي اساس هذا المصرف بعقد شركة ابتدائي . وفي ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ صدر المرسوم السلطاني بتأسيس « بنك مصر »

(٢) — ذكر جناب المستشار المالي في مذكرته عن ميزانية الحكومة سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ المالية ان ودائع الافراد في البنك الاهلي كانت ٣٥٢٩١٠٩ جنيهات قبل الحرب . فوصلت في آخر سنة ١٩١٩ الى ١٨٧٩٤٠٣٣ جنيهاً . وودائعهم في بنك الانجلو كانت ٢٩٦٩٧١٩ جنيهاً قبل الحرب فبلغت ١٦٦٨٥٦٤٠ جنيهاً في آخر سنة ١٩١٩

– ايرادت الاوقاف الاهلية

– متجمد أموال القصر والمحجور عليهم والغائبين [1]

– اموال النقابات الحاضرة والمستقبلة

–اموال الجمعيات الخيرية

–اموال المؤتمر المصري والهلال الاحمر والجامعة والمدارس الحرة

– اموال الشركات الاهلية والمحلات التجارية والوطنية

– اموال مجالس المديريات والبلديات

– اموال الدوائر الكبرى : دوائر الامراء عمر طوسون واحمد سيف الدين ويوسف كمال ونعمت مختار والوالدة وامثالهم وهم كثر . ودوائر كبار الاغنياء مثل الشواربي والبدراوي والمنشاوي وشعراوي وعمر سلطان واحمد مظلوم وابراهيم مراد وعلى فهمي المهندس ومصطفى عمرو وويصا بقطر وخياط وكامل جلال وخليل ابراهيم ومحمود سليمان ومحمود خليل وحسين واصف وعلي الجزار وابو حسين وابو جازية وحسن زايد ولطف الله وشديد وسرسق والسكاكيني وميرزا وغير ميرزا وأمثالهم وهم عديد الحصى

كل هذه الايرادات اذا جمعت من ههنا وههنا واودعت خزائن المصرف الوطني بفائدة أو بغير فائدة تكوّن منها رأس مال اهلي ضخم يصح الاعتماد عليه لانشاء المصرف [2] بمركزيه في مصر والاسكندرية وبفروعه الاربعة عشر في المديريات الاربع عشرة

(١) كان للقصر والمحجور عليهم والغائبين في سنة ١٩٢٢ وحدها ٦١٠ر٥١٠ جنيهات اودع منها فى خزائن المجالس الحسبية ١٨٧ر٨٦١ وفي صناديق التوفير ١٠ر٦٩٠ جنيها واستثمر في التجارة ١٥ر٩٧٦ جنيهاً ووظف في شراء أطيان ١٢٠ر٢٧٣ واشترى عقارات بمبلغ ٥٨ر٥٤٦ جنيهاً وسندات موحد بمبلغ ٢١٦ر٨٩١ جنيهاً

(٢) تأسس بنك مصر برأس مال أولي مقداره ٨٠ر٠٠٠ جنيه فبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ . وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ عرض للاكتتاب العام ٥٠ر٠٠٠ سهم بخمسة جنيهات ونصف السهم منها جنيه ونصف جنيه للاحتياطي غير العادي غطى المعروض في اسبوع واحد فبلغ رأس المال المدفوع ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه وهو قابل للزيادة الى أن يصل الى ٢ر٠٠٠ر٠٠٠

مغزاه :

بالادارة والاتحاد يمكننا ان نقول كما قال نابليون « ان كلمة مستحيل ليست من لغتنا في شيء »

جنيه . وبلغت قيمة الاموال المودعة فيه حتى ٣١ ديسمبر ١٩٢٤ ٢ر٦٢٥ر٠٠٠ جنيه . وبلغت الاوراق التجارية المقطوعة لغاية سبتمبر سنة ١٩٢٤ مبلغ ٧٦٥ر٠٠٠ جنيه . وبلغ التسليف على البضائع فى خلال سنة ١٩٢٤ مبلغ ١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه . وبلغت ارباح البنك في سنة ١٩٢٠ مبلغ ٣ر٢٥٠ جنيهاً ثم زادت في سنة ١٩٢١ الى ١٦ر٩٨٠ جنيهاً ووصلت في سنة ١٩٢٢ الى ٣٨ر٣٢٣ جنيهاً وارتفعت في سنة ١٩٢٣ مبلغ ٦٨ر٥٢١ جنيهاً . ثم صعدت في سنة ١٩٢٤ الى ٩٢ر٢٩٧ جنيهاً . وكانت أرباح البنك في النصف الاول من سنة ١٩٢٥ ضعف ما كانت عليه في مثل هذه المدة من السنة الماضية ورغماً من زيادة رأس المال فان الارباح الموزعة زادت من ٥ الى ٨ فى المائة فى مدة ٣ سنوات .

وفي غضون هذه المدة زاد مركز البنك متانة بتكوين احتياطيات ذات قيمة هذه بيانها :

— احتياطي قانوني	١٩ر٥٤١ جنيهاً مصرياً
— احتياطي خارق للعادة	٢٥ر٠٠٠ » »
— احتياطي لاحياء الصناعات القومية	٥٠ر٠٠٠ » »
المجموع	١٠٤ر٥٤١

والجديد فى نظام بنك مصر هو ان مبلغ الاحتياطي المخصص لاحياء الصناعات القومية غير ماخوذ من رأس مال البنك ولا من احتياطيه العادي ولا من احتياطيه الخارق للعادة بل مأخوذ من فائض الارباح بعد كل ما تقدم . وفى هذا منتهى التبصر فى تسيير الاعمال

وبهذه التدابير العالية استطاع بنك مصر ان يعاون فى انشاء « مطبعة مصر » وهي شركة مساهمة مصرية تأسست فى سنة ١٩٢٢ ووسعت فيما بعد ونقلت الى عمارتها الجديدة حيث تعمل بنشاط زائد وتحمل على توقع أحسن النتائج منها

وعاون البنك فى تأسيس الشركة المساهمة المصرية لتجارة وحلج الاقطان بوابور حلج لها فى مغاغه دلت بوادر أعماله على ارباح تذكر . ووابور حلج آخر في المحلة الكبرى بدأ اعماله من الشهر الماضي

وهناك مشروعات أخرى تحت النظر لا تدخل فى دور التنفيذ الا بعد التعمق فى درسها فنيا ومالياً . وقد عاون رأس المال المصري على تعضيد هذه المشروعات وهو لا يزال مستعداً لمعاونتها وانجاحها حتى تنتعش الصناعات القومية وتتبوأ المكان اللائق بها فى الوجود

فيرى مما تقدم أننا حيث نسير فى أبواب الاعمال التي يزاولها « بنك مصر » نجد النجاح حليفه . وهذا هو الحال أيضاً فى أعمال البنك فى القطن فهو يمول الاقطان تمويلا يدل على حسن

التقدير. وقد ارتقى فى هذا الباب ايضاً ارتقاء محسوساً جداً فانه بدأ فى سنة ١٩٢١ بتمويل ٣٨٥١ بالة فانتهى فى سنة ١٩٢٤ بتمويل ٨٤٣ر٣٠ بالة . وهو يشغل فى السنة الحاضرة مركزاً ممتازاً اذا تدبرنا الارقام الآتيـة ولاحظنا ان الرقم الوارد فيهـا خاصاً ببنك مصر يشمل المدة من أول سبتمبر فقط . وهذا هو بيان الارقام لغاية ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥

— بنك مصر	١٦ر٤٣٦	بالة
— الانجلو اجبسيان بنك	١٧ر٠٨١	»
— البنك الاهلى	٢٢ر١٤٤	»
— يونيان بنك	١٨ر٥٣٦	»
— بنك الشرق	١٥ر٩٢٣	»
— البنك الايطالي المصري	٢٧ر٦١٨	»
— كاسادي سكنتو	١٣ر٩٠٧	»
— البنك البلجيكى	١٢ر٠٧٨	»
— البنك التجاري الايطالي	١٥ر٩٩٢	»

والقراء يرون من هذه الارقام انه رغماً من ان بنك مصر اسس حديثاً فانه اخترق الصفوف واحتل بين المصارف الـكبرى مكاناً ممتازاً

ونذكر قبـل الختام انه نظراً لاطراد التقدم الدائم فى اعمال البنـك قرر القائمون بأمره تشييد عمارة خاصة له تشيد الآن فى شارع عماد الدين وهو من أهم شوارع مصر لتكون مقراً لمركز البنك جديراً بمقامه والمنظور أن تفتح أبوابها فى منتصف العام القادم

٢٣

لو اردنا احصاء الاموال المصرية التي تنفق فيما لا يفيد نجدها لا تدخل تحت حصر. ولو جمعناها ووضعناها تحت تصرف أيد مدبرة وعقول مفكرة وقلوب تخشى الله لامكننا انشاء مائة ملجأ ومائة مستشفى ومائة مدرسة

نشر ناظر وقف في الاهرام بيان المصارف التي صرف عليها ريع الوقف المشمول بنظره فاذا من ضمنها ٢٤ جنيهًا مصريًا انفقها في « ثمن خبز فرقه على الكلاب » لا ادري ان كانت بلد الواقف آهلة بالكلاب لدرجة حملته على تخصيص ٢٤ جنيهًا مصريًا من ريع وقفه لصرفها في كل عام في مشترى خبز يفرق على الكلاب ام ان هناك حكمة في اطعام كلاب البلد خبزاً بدل انفاق الثمن فيما هو خير وابقى لبلده واهل بلده ولا سيما في هذا الزمن الذي قررت فيه دار الخلافة وولي امرها في مصر اعدام الكلاب الضالة تخلصًا من شرورها ومن اقذارها

من يتصفح كتب الوقف ولا سيما القديم منها يجد الواقفين قد شرطوا صرف مبالغ كثيرة في وجوه ليست من البر في شيء ولا فائدة منها مطلقًا لا في الدنيا ولا في الآخرة

خـذ مثلا المبالغ التي يشترط الواقفون صرفها على قراء أو فقهاء يقرأون قبيل الفجر ورد السحر. ومسلسل عاشوراء في يوم عاشوراء. و بعض الاوراد الموضوعة حديثًا مثل مدام الاستبشار في دوام الاستغفار . والسلسلة العلية في طريق الشاذليـة . والمنفرجة الباهرة والنصيحة الفاخرة . والتخميس الباهر . وحزب البر . وحزب السحر . وحزب اللطف . والمورد العذب وغيرها . وشرط واقف صرف مبالغ معينة « لعشرين رجلا يقرأون ليلة الاثنين وليلة الخميس من كل اسبوع على الدوام سورة الاخلاص ٠٠٠ ر ١٠٠ مرة .

قل لي وأبيك ما هي الفائدة العائدة على البـلد من تخصيص مبالغ لقراءة هذه القراءات بمعرفة اناس مأجورين اتخذوا تلاوة الاوراد والاحزاب والسير والقصص والدلائل فى المقابر والازقة والحارات والطرقات مهنة وربما كانوا من أضعف الناس ايمانًا بما يقرأون

لا يعلم الا الله مقدار المبالغ التى تنفق فى القطر المصرى فى مثل هذه الوجوه . انما أمامى كتاب وقف لا يقل المشروط فيه صرفه على قراءة مثل هذه القراءات عن ١٥٠٠ جنيه . أفما كان الأجدر والأنفع صرف هذه المبالغ وأمثالها فى وجوه خير وجهات بر يعود منهـا نفع حقيقي على البلد مثل مدارس للبنين والبنات وملاجئ للايتام ومستشفيات للمرضى والجرحى وتكايا للعجزة والقعدة . لا أظن ان أحكام الشريعة الغراء تأبى تحويل صرف هذه المبالغ من جهاتها الأصلية الى مصارف خيرية محققـة النفع . يكفي في ذلك استئذان القاضي الشرعي . فهل لاعضاء لجنـة ماجا الحرية النظر فى هذا الأمر

هذا رأي اتجه لي أعرضه عليهم وعلى الذين يهمهم أمر تحسين احوال هـذه البـلاد الاجتماعية . وعندي ان المسألة موقوفة على شجاعة عضو وسماحة قاض وشهامة ناظر . والله يهدينا وأياهم الى سواء الصراط[1]

(١) كتبنا هذه المقالة في « اهرام » ١٨ يونيه سنة ١٩١٩

٢٤

متوسط ضريبة الاطيان في الوجه البحرى ٩٥ قرشًا صاغًا . ومتوسط ضريبة الاطيان في الوجه القبلي ٨٧ قرشًا صاغًا . فالفـلاح الذي يملك خمسة أفدنة في الوجه البحري يدفع ضريبة مقدارها ٤٧٥ قرشًا صاغًا والفلاح الذي يملك خمسة افدنة في الوجه القبلي يدفع ضريبة مقدارها ٤٣٥ قرشًا صاغًا

عدد الملاك الذين يملـكون خمسة أفدنة أو أقل في الوجه البحرى ٧٤٥،٤٠٠ لهم ٧٥٨،٧٠٠ فدان و يدفعون ٧٢٠،٧٦٥ جنيهًا مصريًا . يقابلهم في الوجه القبلي ٦٩٩،٥٠٠ مالك لهم ٦٧٨،٣٠٠ فدان و يدفعون ٥٩٠،٠٣٤ جنيهًا مصريًا فالجملة ١،٤٤٤،٩٠٠ مالك يملـكون ١،٤٣٦،٩٠٠ فدان (بنسبة فدان واحد الى كل فلاح) يدفعون ١٫٣١٠٫٧٩٩ جنيهًا مصريًا (بنسبة جنيه واحد الى كل فدان)

المليون ونصف المليون فلاح يدفعون للحكومة مليون ونصف مليون جنيه في مقابل الامن على النفس وعلى المال ، والجرائم في البلاد في ازدياد مطرد . وفي مقابل التعليم . والفلاحون حتى الساعة لا يعرفون القراءة ولا الـكتابة . وفي مقابل الري والصرف ، والشكوى منهما عامة . وفي مقابل منافع تجارية وزراعية وصناعية وحظهم منها قليل . هذا ما تدفعه طائفة من الأمة من أشدها فقراً ومن اكثرها عملا ومن أقلها كسبًا . فزيادة الضرائب على هـذه الطبقة من الأمة (كما اشاعه البعض) لانفاقها في المشروعات العامة خطأ في سياسة البـلاد المالية . كفى الفلاح المصري شقاء في سوء المأكل وسوء المشرب وسوء الملبس وسوء المسكن . هو و بهيمه سواء يسكنان في دار واحدة و يشربان من ترعة واحدة

نحن نعلم ان الحكومة في حاجة الى الأموال لانفاقها في مشروعات الري والصرف في مديريات البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية . وفي شؤون عامة مثل السكك الحديدية والسكك الزراعية والمدارس والمحاكم ومشروعات أخرى زراعية وصناعية وتجارية . ونعلم ان من أوجب واجبات الحكومة المبادرة الى تنفيذ هذه المشروعات خدمة للمصلحة العامة . لكن أمام الحكومة مصادر ايرادات كثيرة غير الاطيان . منها :

البنوك : — لماذا تفرض الحكومة على الفلاح الذي يستغل من ارضه اربعة ارادب قمحاً وخمسة ارادب اذرة وثلاثة قناطير قطناً دفع ضريبة تنفق في الشؤون العامة ولا تفرض مثلها على اصحاب البنوك الذين يربحون الأموال الطائلة وهم يتمتعون مثل الفلاح (بل اكثر منه) بالامن العام و بسائر مرافق الحياة في هذا القطر ونسبة ما يكسبه الفلاح الى ما يكسبه المساهم تحار في ادراك مبلغها العقول . فقد بلغ ربح البنك العقاري المصري في سنة ١٩١٨ مبلغ ٧٥٢،٥٢٩ جنيهاً مصرياً لم تستفد منها خزينة الحكومة المصرية مليما واحداً . أليس من العدل ان يشترك البنك مع الفلاح المصري في دفع نفقات الاعمال العامة العائدة منفعتها على القطر ؟ . أليس من الغريب ان يقدم الفلاح المصري لخزينة الحكومة اكثر من عشر ريع ارضه لينفق في الشؤون العامة ولا يدفع اصحاب رؤوس الأموال شيئاً ! . وأغرب من هذا ان يدفع البنك العقاري المصري لخزينة الحكومة الفرنسوية ضريبة سنوية مقدارها ٢٧،٠٠٠ جنيه ولا يدفع لخزينة الحكومة المصرية فلساً واحداً . ومثل البنك العقاري البنك الاهلي فقد بلغ صافي ربحه في سنة ١٩١٨ مبلغ ٦٩٣،٨٥١ جنيهاً مصرياً . والبنك الزراعي ربح ٨٧٤،٠٠٠ جنيه وزعها كلها على اصحاب الاسهم ولم يشتركا مع الفلاح المصري في دفع نفقات المشروعات والشؤون العامة . و بنك الانجلو قد بلغ صافي ربحه ١٤٤،٠٠٠ جنيه و بنك روما ٩٠،٠٠٠ جنيه . واذا ضممت الى هذه الآلاف الآلاف الأخرى التي ربحها البنك العثماني و بنك الاناضول و بنك الاراضي و بنك الرهنيات والكريدي ليونيه والكونتوار والفرنكو والكاسا وسائر البنوك الخصوصية المنتشرة في طول البلاد وعرضها مثل بنك موصيري وقطاوي وسابريل وكوريل

وعدس وغير عدس أمكنك ان تدرك مبلغ الملايين الدافقة على اصحاب هذه البنوك وهي ملايين تسمح للحكومة بأن تطالب اصحابها بأن يشتركوا مع الفلاح المصري في دفع نفقات الاعمال الصناعية والتجارية والزراعية في البلاد التي يعملون فيها ويجنون من خيراتها هذه الارباح الطائلة . — ومثل البنوك :

الشركات : وما تجنيه من الارباح لايدخل تحت حصر . فشركة قنال السويس مثلا بلغ صافي ربحها ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه (وكان قبل الحرب ٤،٠٠٠،٠٠٠ من الجنيهات) وشركة الملح والصودا ٣٩١،١٠٣ جنيهات . وشركة السكر ٣٤٠،٠٠٠ جنيه . ولو ضممت الى هذه الالاف الالاف الأخرى التي تربحها الشركات الأخرى مثل شركة الغاز والكهرباء والترامواي واللوكاندات والملاحة وسكة حديد الدلتا والتبريد والكبس والحليج والنسيج والمغازل والاسواق والتأمين وغيرها لعادلت أرباحها ريع مليون فدان من اطيان الوجه البحري . فهل يليق ان تعمل هذه الشركات في مصر وتلقي على ظهر الفلاح وحده اعباء نفقات ادارة البلاد وحمل نفقات المشروعات العامة اللازمة لها[1] ؟ .. ومثل الشركات :

التجار : — وأهمهم تجار الاقطان . فقد بلغ ربح محل كارفر في سنة ١٩١٧ مبلغ ٨٠٠،٠٠٠ جنيه (أي أكثر من البنك الاهلي) وربح محل خوريمي ٨٠٠،٠٠٠ جنيه (أي أكثر من البنك العقاري) ربح المحلين يعادل ريع ٢٠٠،٠٠٠ فدان من اطيان الوجه البحري . اصحاب الاطيان يدفعون حوالي ٢٠٠،٠٠٠ جنيه ضرائب واصحاب المحلين لا يدفعون شيئاً ما فهل هذا من العدل في شيء . وما تقوله عن محلي كارفر وخوريمي قل مثله عن سائر المحلات التجارية التي ربحت أموالا طائلة ولاسيما في سني الحرب مثل محلات صيدناوي وشيكوريل وشملا وعمر افندي وغيرهم. وما تقوله عن تجار المانيفاتورة قل مثله عن تجار الدخان مثل ماتوسيان وملكونيان وجنا كليس وديمترينو وصوصه وغيرهم وهم كثر . وما تقوله عن تجار الدخان قل مثله (بل أمثاله) عن تجار الاخشاب مثل ستاني. وكرم وتجار الورق مثل رستم وناكامولي.

(١) بلغت ضرائب الدخل التي دفعتها الشركات الكبيرة المعروفة بشركات الشركات لخزينة مالية الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٩٠ مليون جنيه

وتجار الادوية والعقاقير مثل دلمار وغناجه. وتجار المسكرات والحلوى والمأكولات مثل جروبي وسولت وفلوران ووكره واصحاب التياترات والسينما وهي كثيرة لا تحصى.[1] وها بلدية الاسكندرية قد بدأت بفرض ضريبة على التياترات والمراهنات والمسابقات والسينما ويقدر دخلها منها بنحو ١٢٠،٠٠٠ جنيه في السنة

اني أعتقد ان الضرائب لو وزعت توزيعًا عادلا على عموم اصحاب الاطيان واصحاب الاسهم واصحاب المحلات التجارية وأرباب الحرف والمهن الحرة مثل المحامين والاطباء واصحاب الجرائد بلا تمييز بين اجنبي ووطني لأمكن جمع أموال طائلة اذا أنفقت في مصر في شؤون الري والصرف والزراعة والتجارة والصناعة والمواصلات والتعليم والأمن والقضاء فان مصر بعد قليل من الزمن يمكنها ان تبلغ الشأو اللائق بها بين الأمم.[2]

(١) تحصل الولايات المتحدة من ٧٤ تاجراً وصانعاً من كبار تجارها وصناعها ٣٠ مليوناً من الجنيهات.

(٢) — كتبنا هذه المقالة « اهرام » اكتوبر سنة ١٩١٩

٢٥

يخطىء من يظن ان أزمة العالم الاقتصادية تزول بعد شهرين أو عدة شهور. ويخطىء أيضًا من يظن ان زيادة أجور العمال ومرتبات الموظفين والمستخدمين ٢٠ في المائة او ٥٠ في المائة أو ١٠٠ في المائة أو ٢٠٠ في المائة فيها الحل الوحيد لمكافحة الغلاء ودفع البلاء. ويخطىء من يظن ان التسعير الجبري كاف وحده لحل المشكلة. ويخطىء ايضًا من لا يعتقد ان ضرر الاضراب عن العمل ان كان درهمًا على اصحاب الأموال فهو قنطار وزيادة على الجمهور

هذه حقائق أربعة يجب ان تكون نصب أعيننا دائمًا. فان كتبنا أو عملنا فللزمن الحاضر وللزمن المستقبل. وان كتبنا أو عملنا فلمصلحة الأمة بأسرها لا لمصلحة فئة أو طائفة أو طبقة من الناس. وان كتبنا أو عملنا فلرفع الحيف الذي يقع حتما على فريق من الأمة. وان طلبنا سرعة حسم الخلاف القائم بين العمال واصحاب الاعمال فلمصلحة الجمهور الذي يضره الاعتصاب اكثر من سواه.

من أهم طرق مكافحة الغلاء الاكثار من المواد الغذائية ومن سائر الحاجيات. اذا كثرت هبطت الاثمان واذا هبطت الاثمان كثر الأخذ والعطاء وسهل على الناس الشراء. والاكثار من الحاجيات يكون بتعاون الأمة والحكومة معًا. فلا الأمة وحدها قادرة ولا الحكومة وحدها قادرة. عمل الحكومة يكون بالغاء الرسوم الجركية المضروبة على الحاجيات لمدة مؤقتة. وباطلاق حرية التجارة مع البلاد الأخرى اطلاقًا تامًا. وباباحة السفر بلا قيد ولا شرط. وبمد الأمة بالمال تنشيطًا للزراعة والتجارة. وبالتساهل مع الناس الذين يبتغون استثمار واستغلال أطيانها البور. وباصدار أمر بتقليل زراعة القطن بمنع زراعة اكثر من ربع الزمام أو ثلثه قطنًا لتكثير زراعة الحبوب

الحكومة خصصت ٥،٠٠٠،٠٠٠ من الجنيهات لتحسين حال ٤٣،٣٦١ موظفاً ومستخدماً ابتغاء مرضاتهم . فما ضرها لو خصصت ٥ ملايين أخرى لتحسين حال الثلاثة عشر مليوناً الذين يتألف منهم سكان القطر

– منها مليون جنيه لشراء بواخر أو لاستئجار بواخر تنقل الينا الدقيق والاخشاب والفحم والبترول واللحوم والزيوت والاقمشة والحديد والبطاطس (وقد بلغ ثمن الاقة ١٢ قرشاً صاغاً بعد ان كان نصف قرش) والفواكه وغيرها من البلاد الاخرى لتباع في مصر بأثمانها الاصلية . والتجار اذا ابصروا البواخر قادمة أو ايقنوا انها آتية خفضوا الاثمان على الفور كل صنف من هذه الحاجيات يؤثر تأثيراً كبيراً في الازمة الاقتصادية التي تجتازها البلاد . فكثرة الاخشات مثلا تسهل على الناس بناء الدور والمنازل والمساكن واذا كثرت خف ضغط الملاك على المستأجرين وتلاشت شكوى من أمر شكاوي الناس . أما الآن فالبناء من اعسر الأمور . لأن عرق الخشب الذي كان يباع بستة قروش يباع الآن بخمسين . وثمن اللوح زاد من سبعة قروش الى اربعين . وثمن الكتلة زاد من ١٢ قرشاً الى ١٢٠ قرشاً فكيف تبني المساكن والاثمان بهذا الفحش الكبير . وفي كثرة الاخشاب تيسير كبير للفلاح ايضاً. لأن الساقية بعد ان كانت تشتري بخمسة جنيهات أصبح ثمنها عشرين .والطارة بعد ان كان ثمنها جنيهاً بلغ خمسة . والمحراث زاد ثمنه من ٧٥ قرشاً الى مايتين فالزيادة فاحشة وكل هذه الاشياء من ألزم حاجيات الزراعة . وكثرة الفحم والبترول يرخص اجور سكك حديد الحكومة وسكك الحديد الضيقة للركاب وللبضائع و يسهل ادارة الآلات والوابورات والمعامل والمصانع وغيرها وهكذا

– ومليون جنيه لشراء اسمدة كيماوية من بلاد الشيلي والجزائر والالزاس والمانيا وتوزيعها على الفلاحين والمزارعين بأثمانها الأصلية تحت تحصيلها منهم مع الاموال الاميرية كما كانت تعمل الجمعية الزراعية في بدء نشأتها ولم يضع عليها مليم واحد . وبهذه الوسيلة تضاعف محصول القمح والشعير والفول والذرة وسائر الحبوب. واذا كثرت وفرت مؤونة الناس ومؤونة المواشي . ارموا بأبصاركم نحو أهل الارياف تدركون مبلغ الضنك والقلق اللذين يسودان الفلاحين والمزارعين . فان أردب الفول

يباع في الاسواق بسعر يتراوح بين ٣٦٠ قرشاً و٤٠٠ بعد ان كان يباع من عدة سنين بسعر يتراوح بين ٧٠ قرشاً و١٠٠ وثمن الشعير يتراوح بين ٢٦٠ و٢٨٠ قرشاً بعد ان كان سعره فيما مضى من الزمان يتراوح بين ٦٠ و٧٠ قرشاً وحمل تبن القمح ثمنه بين ١٦٠ قرشاً و٢٠٠ بعد ان كان يباع في عهد الرخاء بخمسين قرشاً وتبن الشعير يباع من ١٢٠ الى ١٥٠ قرشاً الحمل بعد ان كان يباع في الزمن الغابر بسعر يتراوح بين ٢٥ و٣٠ قرشاً . وتقاوي البرسيم التي كانت تباع بسعر ١٢٠ أو ١٥٠ قرشاً الاردب اصبحت تباع في الاسواق بين ٩٠٠ و١٠٠٠ قرش الاردب. والماشية التي كانت تكلف صاحبها خمسة قروش في اليوم أصبحت تكلفه من ١٨ الى ٢٠ قرشاً .و بعد ان كان ثمنها ٢٠ جنيهاً بلغ ٦٠ . هذا هو الخراب بعينه . سل سواد الناس يقولون لك بالاجماع ان سنتهم هذه قطعة من سني يوسف . وستكون السنة المقبلة أشد اذا لم تتداركها الحكومة والأمة بالمال والعمل . وبسبب هذا الغلاء الفاحش قلت مؤونة المواشي فهزلت الثيران والبقر والجواميس والحمير والخيل والغنم وقل نتاجها وضعف عملها وخسرت الزراعة المصرية خسارة لا تقدر . أليس اقراض الامة مليوناً من الجنيهات ثم استردادها منها بعد سنة أو سنتين أولى من ترك الامة في حالة عجز يضطرها (و بلادها بلاد زراعية محضة) الى مشترى دقيق من الخارج لتموين نفسها . ان مصر استوردت من الخارج في سنتي ١٩١٧ و١٩١٨ دقيقاً بمبلغ ١،٢٩٥،٠٠٠ جنيه . ألم تكن هي أولى بهذا المال الجم . تمثل في ذهنك مقدار الزيادة التي تزيدها الزراعة الشتوية من قمح وشعير وفول و برسيم وخلافها وما يتخلف منها من تبن ودريس وخصوبة في الارض اذا أنفق عليها ١،٢٩٥،٠٠٠ جنيه ثمن أسمدة وغيرها

– ومليون جنيه لجلب مواشي وغنم وبغال وخيل وآلات ومهمات زراعية من البلاد الاجنبية وتوزيعها على اصحاب الاطيان والمزارع بأثمانها الاصلية وتقسيط ثمنها عليهم وتحصيل الاقساط مع ضرائب الاطيان . وفي هذا تيسير كبير للزراعة . إذ بكثرة تهايز يد السباخ البلدي وتكثر الالبان والجبن والزبدة والصوف والجلود و يسهل حرث مساحات واسعة من الاطيان لاستغلالها واستثمارها فيزيد محصول البلاد زيادة عظيمة

– ومليون جنيه لمساعدة النقابات الزراعية كي توزعها على الفلاحين والمزارعين ليشتروا بها تقاوي ومحاريث وقصاصيب ومواشي وبهائم وطيور داجنة من دجاج وحمام وديوك ويشتروا سواقي وآلات ويطهروا المساقي والمراوي ويبنوا مساكن للمؤاجرين والتملية وغيرهم

– ومليون جنيه تقرضها الحكومة قرضة حسنة الى اجل بغير فوائد للقائمين بانشاء مصرف وطني بقصد اعانة الصناع والتجار والزراع والملاك تفريجاً لكروبهم .

في كل هذا تفريج للازمة الاقتصادية التي تجتازها مصر . ولا خسارة فيها مطلقاً على الخزينة . ما هي إلا قرضة تقرضها الحكومة للامة . أما زيادة الاجور والمرتبات فلا تفيد . لان كل زيادة في الاجرة أو في المرتب صائرة حتماً الى جيوب التجار والشركات . هذا فضلا عن ان في زيادة الأجور والمرتبات رفعاً للاثمان . لانه كلما كثر المال النقد رخص . وكلما كثر ورخص وبقيت كمية البضائع والسلع المعروضة في الاسواق بلا زيادة زادت الاثمان تبعاً لقانون العرض والطلب . ونحن اليوم في عصر الورق لا في عصر الذهب . فرخص النقد له علتان : في الكم (الكثرة) وفي الكيف (الورق) . وهاتان العلتان لهما تأثير كبير في اسواق البضائع . ألا ترى انه في سنة ١٩١٥ عند ما زاد البنك الاهلي ورقه من ٨ ملايين الى ١١ مليوناً من الجنيهات زادت أثمان الحاجيات ٣٠ في المائة . ولما زادها في سنة ١٩١٦ من ١١ مليوناً الى ٢١ مليوناً ارتفعت الاثمان ١٠٠ في المائة . ولما زادها في سنة ١٩١٧ من ٢١ مليوناً الى ٣٠ مليوناً زادت الاسعار ٥٠ في المائة . وها نحن في سنة ١٩١٩ والورق المتداول بين أيدي الناس يزيد على ٤٦ مليوناً والاثمان تزيد اربعة اضعاف على ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ فأين ثمانية ملايين في سنة ١٩١٥ من ٤٦ مليوناً في سنة ١٩١٩ كثرة الورق أثر بالطبع في أثمان الحاجيات . كمية الحاجيات آخذة في النقص بسبب الاستهلاك وبسبب قلة الوارد والورق النقد يزيد بتوالي الطبع والاصدار . وقد حصل مثل هذا بعينه في فرنسا . قبل الحرب كانت قيمة الورق النقد المتداول بين الناس ٨ مليارات ونصف مليار من الفرنكات فلما زادها بنك فرنسا في سنة ١٩١٥ الى ١٢ ملياراً زادت أثمان الحاجيات ٢٣ في المائة . ولما زادها في سنة ١٩١٧ الى ١٩

ملياراً زادت الاثمان ٥٠ في المائة . ولما زادها في دسمبر سنة ١٩١٨ الى ٣٦ ملياراً زادت الاثمان ثلاثة أضعاف . والآن قرر البنك زيادة الورق النقد الى ٤٠ ملياراً وبالطبع ستزيد الاثمان بنسبة طردية معها . فالاثمان تزيد بنسبة طردية مع زيادة النقد

زد على مزية حل الازمة الاقتصادية التي تجتازها البلاد مزايا اخرى ليست بأقل شأناً اذا تحققت خلدت للحكومة الحالية الذكر الحسن الى الابد

منها وضع الحجر الأول في بناء الملاحة البحرية المصرية . ووضع الحجر الأول في تأسيس المصرف الوطني . وتعميم تعليم الفلاح استعمال الاسمدة الكيماوية واستعمال الآلات الميكانيكية للحرث والتقصيب والدراس والبذر وغيرها . وتعميم النقابات الزراعية في القطر . وبسط الرخاء واليسر في البلاد . وزيادة مساحة الاطيان المزروعة . وزيادة عمران المدن والبنادر والقرى والعزب . وتقدم الزراعة المصرية خطوات واسعة تنسينا هذا العهد عهد الخمول والبلادة والكسل . ومن أعظم المزايا أيضاً ايجاد حسن التفاهم بين الحكومة والامة . وحسن التفاهم بين الامة والحكومة نعمة من النعم . فعلى الراعي حسن النظر فان فيما نرى لمعتبراً لمن اعتبر[1]

(١) نشرنا هذه المقالة في « اهرام » ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٩

شؤون مالية

«طلب بعض مجالس المديريات من وزارة الداخلية أن تأذن لها في ايداع أموالها المتوفرة في بنك مصر بدلا من البنك الاهلي . . .» (الجرائد)

٢٦

بلغت الاموال المتجمدة في خزائن المجالس الحسبية بلا استثمار لعديمي الأهلية من القصر والمحجور عليهم والغائبين ٥٠٠،٠٠٠ جنيه

وبلغت الأمانات والودائع التي للمحاكم المختلطة وأودعتها البنك الاهلي ١،٤٥٥،٠٠٠ جنيه

وبلغت الودائع والأمانات في خزينة محكمة مصر الشرعية ١٨٠،٠٠٠ جنيه . وفي محكمة طنطا الشرعية ٤٠،٥٠٠ جنيه . وفي محكمة اسكندرية الشرعية والزقازيق الشرعية وبني سويف وأسيوط وقنا مبالغ لا تقل عن ١٥٠،٠٠٠ جنيه

وتبلغ الأمانات والودائع في محكمة مصر الاهلية ٣٧٢،٠٠٠ جنيه . وفي محكمة اسكندرية الأهلية ٨٢،٧٠٠ جنيه . وفي محكمة طنطا ٦٦،٧١٧ جنيهاً . وفي محكمة بني سويف ٨١،٠٠٠ جنيه . وفي محكمة أسيوط ٨٨،٨٨٨ جنيهاً . وفي محكمة الزقازيق ٣٠،٠٠٠ جنيه . وفي محكمة المنصورة ٤٩،٠٠٠ جنيه . وفي محكمة قنا ٢٧،٥٢٠ جنيهاً ومجموع هذه الأمانات والودائع ٣،١٢٣،٣٢٥ جنيهاً

لاحظ أن كثيراً من هذه الودائع والأمانات مضى عليه عشرات السنين وقد تمضى عشرات سنين اخرى لا يطالب بها أحد أو لا تنتهي المنازعات القائمة بشأنها

بعض هذه الاموال مودع في البنك الاهلي بفائدة ضئيلة جداً . والبعض الآخر مخزون في وزارة المالية بلا ثمرة . أليس من الحرام ترك هذه القناطير المقنطرة من الذهب والفضة (أو الورق) في خزائن الحكومة بلا فائدة

تتبعنا رقى بنك مصر الذي يعد بحق فخر المشروعات الوطنية فوجدناه قد وزع في سنة ١٩٢١ ربحاً مقداره ٥٪ . وفي سنة ١٩٢٢ وزع ربحاً مقداره ٦ ١/٤٪ وفي سنة ١٩٢٣ زاد الربح الى ٧ ١/٢٪ ولا نستغرب اذا وصل الربح في نهاية سنة ٩٢٤ الى ٩٪ . أليس من الحرام قصر ايداع ملايين الحكومة من احتياطي وغير احتياطي في خزائن بنك واحد وحده بفائدة ٣٪ وأن لا تمد الحكومة هذا البنك المصري بمليون أو نصف مليون ليوسع نطاق أعماله المالية والتجارية والصناعية

قد رأيناه في هذه السنة يخصص أموالا طائلة يساهم بها في رؤوس أموال شركات تجارية وصناعية ليشترك في تأسيسها أو في تنميتها مثل شركة مطبعة مصر المساهمة ومعمل صناعة الورق من الخامات الموجودة بكثرة في مصر . وقد خصص لمساعدتها ١٢١،٠٠٠ جنيه . وغير ذلك من المشروعات الصناعية والتجارية التي ينوي تأسيسها أو مساعدتها

تتبعنا تقارير مجلس ادارة هذا البنك من عهد نشأته حتى الآن فوجدنا رأس مال البنك قد بلغ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مبلغ ٣١٣،٢٢٨ جنيهاً ساهم فيه ٧،٥٩٤ مساهماً ومع أن هذا المبلغ ضئيل جداً بالنسبة الى بنك مصري بحت فان حركة الصندوق فيه وفي فروعه صادراً وارداً قد بلغت ٢٨ مليوناً من الجنيهات استفاد الأهالي منها فوائد جمة . فان كانت هذه هي حركة الصندوق في بنك مصر ورأس ماله ٣١٣٢٢٨ جنيها فكم تكون يا ترى الحركة لو خصته الحكومة بجزء من الأموال الطائلة التي تودعها البنك الأهلي . وكم تكون عظيمة الفوائد التي يجنيها الأهالي من وراء مد يد المساعدة اليه اذا اودعت الحكومة أمانات المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية فيه

اني أعتقد بحق أن من حسن سياسة البلاد تعهد هذا البنك بعناية الحكومة من آن الى آن وأعظم عناية يمكن أن توجهها اليه الحكومة أن تشرع في الحال في ايداع أمانات المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية وأموال وزارة الأوقاف (وتبلغ ١٤،١١٥،٠٠٠ جنيه) فى خزائن هذا البنك لتكون أشبه شيء بالدم الذى يتجمع في القلب ثم تدفعه القوة الحيوية فيغذى الجسم ويقويه ويحييه . وما قلناه عن بنك مصر نقول مثله عن بنك حسن باشا سعيد وغيره من البنوك الوطنية

على أنه اذا لم تر الحكومة رأينا في وجوب إيداع هذه الأمانات كلها أو بعضها بنك مصر فعلى الأقل تخصص جزءاً كبيراً منها لشراء سندات الديون المصرية[1] .

فقد راجت في هذه السنين فكرة حصر سندات الديون المصرية في أيدي المصريين فاستفادت البلاد من شراء هذه السندات فوائد عظيمة جداً . فبدل ان كانت فوائد الدين المصري تنتقل من مصر الى أوربا في كل سنة أخذت هذه الفوائد تركز في مصر . ألا ترى أن مقدار سندات الدين الموحد والدين الممتاز التي بأيدي المصريين بعد أن كان في عام ١٩١٩ بنسبة ٩ ٪ أصبح في سنة ١٩٢٠ بنسبة ٣٢ ٪ ثم زادت النسبة الى ٣٧ ٪ في سنة ١٩٢١ الى أن بلغت ٤٨ ٪ في سنة ١٩٢٢ ثم وصلت حوالي ٥٤ ٪ في سنة ١٩٢٣[2] ومع الاستمرار على هذه السياسة المالية من قبل الحكومة ومن قبل الأهالي سوف ترى هذه النسبة بالغة حد الستين ثم حد السبعين وهكذا الى أن تنتقل سندات الدين المصري كلها الى أيدي المصريين وتخلص مصر بعناية الله من رقابة الأجانب على ماليتها

قرأنا بمزيد الدهشة والاستغراب بيان وزير المالية في مجلس الشيوخ اذ علمنا منه أن أموال الحكومة الطائلة وظفت في شراء سندات انكليزية وهندية وعثمانية وترانسفالية . أما كان الأولى توظيف أموال الحكومة فى شراء سندات مصرية محضة

(١) بلغت أموال عديمي الاهلية التى اشتري بها سندات من الدين الموحد فى سنة ١٩٢٢ ٢١٦،٨٩١ جنيهاً .

(٢) وبلغت النسبة ٥٧ فى المائة فى سنة ١٩٢٤

أن سندات الدين الموحد تعطي الآن فائدة لا تقل عن ٥ ٪ في السنة . فما بال الحكومة توظف أموالها بفوائد تتفاوت بين ٣ و ٣ ½ ٪ في قروض لا شأن لنابها ولا خير لنا منها . مثل سلفة الهند ٣ ٪ التي اشترت الحكومة اسهمها بمبلغ طائل ٢،٢٤٥،٤٠٠ جنيه . وسلفة الحرب الأهلية التي اشترت الحكومة اسهمها بمبلغ ٧٤٧،٧٢٥ جنيهاً . وسلفة ثالثة بقيمة ٧٢٠،٥٣٥ جنيهاً . وسلفة رابعة بمبلغ ٦٧٠،٠٠٠ جنيه . وسندات الترنسفال . وسندات الدفاع العثماني . وسندات القرض العثماني . وسندات البنك الزراعي . وباحصاء ما دفعته الحكومة في شراء هذه الأسهم نجده يزيد على ٤،٣٨٣،٦٦٣ جنيهاً

أليست هذه مضاربة بسندات وسهوم بلاد بعيدة عنا ولا خير لنا فيها . أما كان الاولى توظيف هذه الأموال الطائلة في مصر لتعود فوائدها على مصر وعلى المصريين . مالنا وبلاد الترنسفال . ومالنا وقروض الهند . ومالنا والسلفيات البريطانية

أن سندات الدين الموحد كانت قد هبطت الى ٥٨ جنيهاً السند الواحد فلو كانت الحكومة اشترت سندات الدين الموحد في ذلك العهد لكانت ربحت ١٧ جنيهاً في كل سند . ولكانت تخلصت من ٤٢ ٪ من مجموع دينها الموحد . وكنا الآن أصبحنا والدين المصري كله في أيدي الحكومة وفي أيدي الأهالي ولكانت قيمة سندات الدين الموحد بلغت حد المئة . فكم كانت الفوائد التي تجنيها الحكومة من هذه العملية وبدل أن تكون الحكومة خاسرة الآن أموالا طائلة من شراء سندات الترنسفال والهند وغيرها كانت ضمنت لنفسها ربحاً جماً بصعود سندات الدين الموحد والدين الممتاز والدين المضمون

أن أعظم ركن من أركان السياسة المالية لهذه البلاد هي أن تكون أموال مصر لمصر وللمصريين[1] . أما توظيف أموال الحكومة أو أموال الأهالي في شؤون غير

(١) — الا ترى ان اسهم قنال السويس التي كانت لمصر وباعها الخديوي اسماعيل الى انجلترا بمبلغ ٤،٠٠٠،٠٠٠ جنيه اصبحت قيمتها الآن ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيه وفوائدها ٢٢ ½ في المائة من ثمنها الاصلي

مصرية . وفي أسهم وسندات غير مصرية . وفي قروض وسلفيات غير مصرية .
وفي بنوك وشركات غير مصرية . فحرام ثم حرام ثم حرام[٢]

(٢) — نشرنا هذه المقالة في مقطم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ . فعلق عليها المقطم بما يأتي :
« نثني على حضرة الاستاذ الفاضل ثناء جميلا على سعيه فى جمع الودائع والامانات فى المحاكم والاوقاف من مصادرها الموثوق بها . ونرجو أن يبذل مثل هذه الهمة فى استيفاء الاستعلام عنها من خزائن المصالح الاخرى المتعددة التى تشترط على الناس ايداع أموال فيها على سبيل التأمين كما نرجو أن يثبت بشهادة الارقام أن ما تربحه الحكومة كل سنة من فوائد تلك الودائع والامانات يفوق كثيراً ما تصرفه قيمة الرواتب والاجور على مستخدميها الذين يتولون أعمال الايداع . وان الرسوم الفاحشة التى تتقاضاها من عباد الله على ذلك الايداع رسوم قد يستحلها المرابون الذين شعارهم الطمع والجشع . ولكنها لا تليق بحكومة تسهر على راحة رعيتها كما لا تليق ان تدوم على الشعب فى عهد برلمان ووزارة شعارهما انهما « من الشعب والى الشعب »

٢٧

الدين الموحد

تزداد رغبة أهل هذا القطر في شراء سندات دين الحكومة على وجه العموم وسندات الدين الموحد على وجه الخصوص . بدليل أنه بعد إن كان المصريون والمقيمون في القطر المصري لا يملكون حتى ابريل سنة ٩١٨ سوى ٣ ½ ٪ من سندات الدين الممتاز أخذت هذه النسبة تزداد شيئاً فشيئاً حتى بلغت في سنة ١٩٢٣ حوالي ٤٥ ٪ وبعد ان كانوا لا يملكون من سندات الدين الموحد في عام سنة ٩١٩ سوى ٩ ٪ زادت النسبة الى ٣٢ ٪ في سنة ٩٢٠ ثم صعدت الى ٣٧ ٪ في سنة ٩٢١ ثم ارتفعت الى ٤٨ ٪ في سنة ٩٢٢ الى أن وصلت ٥٤ ٪ في سنة ٩٢٣

ولا يخفي أن النتائج المالية والاقتصادية التي تنتج من استمرار هذا الاطراد في المستقبل ستكون ذات أثر عظيم جداً في سمعة البلاد المالية .

أنا نعلم علماً يقينياً ان في خزائن البنوك وفي خزائن الحكومة وفي خزائن الشركات وفي خزائن الدوائر الكبيرة مالا يقل عن مائة مليون جنيه . بعضها مدخر بغير فائدة. والبعض مودع بفوائد تتراوح بين ٢ ٪ و٣ ٪ والبعض الآخر تجري عليه فوائد بين ٣ ٪ و ٤ ٪

أليس من الحرام عدم استثمار هذه الأموال الطائلة استثماراً نافعاً (من حيث المصلحة الخاصة ومن حيث المصلحة العامة) بشراء سندات دين الحكومة

أن سندات الدين الموحد تعطي في الظاهر ٥ ٪ في السنة وهي بسعرها الحالي . ولكن في الحقيقة الفائدة فيها تربي على ٧و٨و٩ ٪ في السنة . لأن أسعار سندات الدين الموحد تزيد زيادة مطردة بنسبة جنيهين في كل سنة فعلاوة على ربح حامل السند فائدة مقدارها ٥ ٪ في السنة فان رأس ماله يزيد بنسبة جنيهين عن كل سند

في كل سنة . فاذا ما اشترى السند اليوم بسعر ٧٦ جنيهاً مثلا فانه بعد ٥ سنوات يكون السند قد بلغ ٨٦ جنيهاً يربحها حامل السند علاوة على الفائدة .واذا وصل سعر الموحد الى أصل قيمته الاسمية وهو ١٠٠ جنيه يكون ربح حامل السند ٢٤ جنيهاً يضاف الى الأرباح التي يقبضها في آخر كل سنة . فمن كان رأس ماله اليوم ٧٦٥ جنيهاً سندات موحد يصبح بعد بضع سنين رأس ماله ١٠٠٠ جنيه . ومن كان رأس ماله ١٥٣٠ جنيهاً يصبح رأس ماله بعد بضع سنين ٢٠٠٠ جنيه وهكذا (١)

أفلا يحسن بالمصريين أن لا يعطلوا أموالهم في خزائن البنوك وأن يستثمروها استثماراً نافعاً لمصلحتهم الخاصة ولمصلحة البلد العامة بشراء سندات ديون الحكومة

من يستقريء الحالات التي يتسنى فيها توظيف الأموال العاطلة يجدها كثيرة جداً. خذ مثلا التأمينات على الاجارات . اعتادت وزارة الأوقاف والدوائر الكبرى على أن تشترط على المستأجر أن يودع نصف ايجار سنة مقدماً أو يقدم تأميناً عقارياً. والمستأجرون يستثقلون هذه الشروط فاذا ما قبلوها كرهاً عنهم فانهم يبخسون فية الايجار بمقدار ما تتعطل أموالهم وما ينفقون على الرهن أو شطب الرهن . أفلا يحسن اشتراط ايداع سندات دين موحد أو دين ممتاز في خزانة الوزارة أو في خزانة الدائرة فيستفيد المستأجر فوائد السندات في بحر مدة الاجارة وتستفيد البلاد من جهة اخري بتوظيف سنداتها فترتفع الارتفاع اللائق بها

وكذلك مزاد مقاولات وزارة الأشغال.لم لا يكلف المقاولون بايداع سندات من دين الحكومة تأميناً على مقاولاتهم فيستفيد المقاول فوائد السندات وتستفيد البلاد من توظيف سندات ديونها

كذلك المحاكم . فان الأحكام التي توجب على المحكوم عليه تقديم كفالة عددها كثير جداً . فلم لا يكلف المطلوب منه الكفالة بأن يقدمها سندات من ديون الحكومة

وكذلك الأحكام الجنائية فانها تشترط دفع كفالة لعدم تنفيذ الأحكام الصادرة

(١) — نشرنا هذه المقالة فى اهرام ٧ يولية سنة ٩٢٤ وقد تحقق قولنا اذ بلغت قيمة سند الدين الموحد ٨٢ جنيهاً مصرياً ونصف فى ديسمبر سنة ١٩٢٥

على المحكوم عليهم فلم لا ترسل الحقانية التعليمات الى النيابة العمومية بقبول سندات الدين الموحد والدين الممتاز بدل الكفالة المالية

ولو بحثنا في شركات الأحتكار مثل شركة مياه مصر وشركة مياه اسكندرية وشركة الغاز بمصر وشركة الغاز باسكندرية وشركة الكهرباء بمصر وشركة الكهرباء باسكندرية وسائر شركات المياه والغاز والكهرباء في عواصم المديريات والثغور نجد هذه الشركات تتقاضي من مشتركيها مبالغ طائلة بصفة تأمينات أحصاها بعض الباحثين فوجدها تزيد على ٢٠٠،٠٠٠ جنيه وهي أمانات ملك المشتركين ومع ذلك تستغلها الشركات لحسابها الخاص وتستفيد منها فوائد طائلة في كل سنة تستأثر بها وحدها (مع أنها ملك المشتركين) ولا تدفع للمشتركين منها مليما واحداً . وقد أحصى بعضهم هذه الفوائد من تاريخ إنشاء الشركات حتى اليوم فوجدها تزيد على مليوني جنيه . فهل فكرت الحكومة في مطالبة شركات الاحتكار برد هذه المبالغ الطائلة التى دخلت خزائنها بغير حق وهي ملك المشتركين المساكين. وهل فكر أحد أعضاء البرلمان المصري في الفات نظر الحكومة الى هذا الأمر

الشركات لا تخسر مليما واحداً . لأن ما ستدفعه الى المشتركين ان هو الا رد ما استولت عليه لنفسها بغير حق وهو حق المشتركين . فاذا رد اليهم فانما ترد اليهم بضاعتهم ليس الا . ولو عنيت الشركات بشراء سندات دين الحكومة بمقدار مبلغ التأمينات لاستفاد المشتركون من فوائد هذه التأمينات . وهذه الفائدة لا تقل عن ١٠٠٠٠ جنيه في السنة . وفضلا عن استفادة المشتركين فان البلاد تستفيد أيضاً من توظيف سندات ديون الحكومة فيها . ولو تمشت هذه الفكرة في عموم المصالح وفي عموم الدوائر ولدي كبار الموسرين في البلد فانه لا يمضي زمن طويل حتى نرى الدين الموحد قد بلغ المائة . ونرى سندات الموحد وسندات الدين الممتاز في قبضة المصريين وحدهم . وبهذا تتخلص مصر من رقابة الدول على ماليتها تدريجياً إن شاء الله

٢٨

نظرة فى ميزانية سنة ١٩٢١

عن الايرادات

لم يتضمن تقرير الايرادات أبواب دخل جديدة . وقد وعد معالي وزير المالية أن يبحث عن موارد جديدة تزيد في قوة الميزانية . وقد ظهرت البوادر بزيادة رسوم الجمارك على الفحم الحجري وفحم الخشب والمازوت والثيران والابقار والخرفان والمعز واللحوم والاخشاب والبنزين والزيت المعدني وزيت البترول المصري وكلها من الحاجيات الاولية . زيادة الرسوم الجمركية على الوارد منها فيه من الضرر على الامة ما فيه : على الزراعة وعلى الصناعة وعلى التجارة . أما كان الاولى زيادة الرسوم الجمركية على المواد الضارة مثل الخمور والدخان . وعلى الكماليات مثل الاتوموبيلات وغيرها والبحث في الوقت نفسه عن موارد ايراد اخرى مثل فرض رسوم على التركات والاوقاف والمتاجر والمصانع والبنوك والشركات التي تبتلع جزءاً عظيماً من ايراد الامة وتتمتع بجميع مرافق الحياة في مصر ولا تشترك مع الفلاح المصري في دفع نفقات الادارة العمومية (البنك الأهلي ربح في سنة ١٩٢٠ وحدها ١ ، ٢٦٩ ، ٢١١ جنيهاً ومعظم الفضل في هذا الربح الوفير راجع الى ودائع أموال الامة : الحكومة والافراد)

من يستقريء ميزانيات البلاد الاخرى يجد أبواب الدخل تزيد سنة على سنة وهي دائماً على نسبة طردية مع تقدم البلاد . ومصر ينقصها شيء كثير من الاعمال العامة والاصلاحات الكبيرة . وكل سنة تعد الحكومة بعملها ولكن اذا ما جاء دور التنفيذ تعتذر بقلة المال . خذ مثلا مشروعات الري والصرف في الوجه البحري على

وجه العموم وفي مديرية البحيرة على وجه الخصوص . فأن الامة طالبت الحكومة مراراً بوجوب الاسراع في تنفيذها لاحياء الاطيان البور (وهي ٢ر٢٦٨ر٦٥٥ فداناً في الوجه البحري وحده و ٥٦١ ر٧٧٧ فداناً في الوجه القبلي ومجموعها يعادل ثلث اطيان القطر المصري كله) واصلاح الاطيان التي تحتاج الى مصارف وترع عمومية. الحكومة تفكر في هذه المشروعات فتدرسها وتحضرها وتنفق في سبيل درسها وتحضيرها عشرات الالوف من الجنيهات . ولكن بمجرد ما يحل يوم العمل تعتذر عن الوفاء بقلة المال . وفي عام سنة ١٩١٧ انفقت الحكومة مالا طائلا لدرس وتحضير مشروعات ري وصرف كثيرة في مديرية البحيرة ولكنها لم تنفذها لقلة المال . وفى سنة ١٩١٨ انفقت بمقدار ما أنفقت في سنة ١٩١٧ ولم تعمل شيئاً . وفي سنة ١٩١٩ انفقت آلاف من الجنيهات لتحضير المشروعات ولم تعمل شيئاً . وفي سنة ١٩٢٠ انفقت ولم تعمل شيئاً . وها سنة ٩٢١ حلت واللجنة المالية تعيد التاريخ القديم وتقول (وفي اعتمادات الاعمال الجديدة الخاصة بالمشروعات مبلغ ٣٥ر٠٠٠ جنيه مصري وهو قيمة الماهيات ومصروفات المستخدمين المؤقتين المعينين لدرس المشروعات الجديدة التي سيباشر بها عند ما يتوفر المال اللازم) ولو جمعنا الاموال التي انفقت في خلال السنوات الخمس الاخيرة لدرس هذه المشروعات لاجتمع لدينا مال وفير يكفي لتنفيذ نصف مشروعات مديريات البحيرة كلها

ومثل مشروعات الري والصرف مشروعات اخرى . منها ما هو خاص بالتعليم العام مثل انشاء مدارس . ومنها ما هو خاص بالامن العام كانشاء مراكز جديدة في بعض المديريات .ومنها ما هو خاص بتشييد المباني اللازمة لبعض مصالح الحكومة في المحافظات والمديريات . وها مصلحة عموم المساحة كان تقرر لها ٣٠ر٠٠٠ جنيه لادخال الاصلاحات المنوية في طريقة تسجيل ملكية الاراضي فجاءت اللجنة المالية وحذفت هذا الاعتماد من ميزانية السنة المقبلة

يقول معالي وزير المالية ان اللجنة المالية حذفت ما مقداره ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري من الطلبات المرفوعة لها من مصالح الحكومة المختلفة وأعلن انه (من المحتمل ان أعمال السنة المالية المنقضية تؤول الى عجز يربو على ١١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري

تقريباً فينقص بذلك المال الاحتياطي العام الى ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري بعد أن كان ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري في ختام السنة الماضية)

حيال هذه الحال المحزنة يحسن تشكيل لجنة من ذوى الخبرة بالأمور المالية تتولى درس ميزانية كل سنة قبل المصادقة عليها ودرس مشروع ايجاد موارد جديدة تتغذى بها ميزانية الحكومة للقيام بتنفيذ المشروعات الكبيرة التي تحتاج اليها البلاد

احصوا فوجدوا ان ما يصيب البلجيكي من ضرائب بلاده يعادل ٧ جنيهات وما يصيب الفرنساوي ١٧ جنيهاً وما يصيب الانجليزي ٢٣ جنيهاً وما يصيب الالماني ٤٣ في المائة من ايراده

أما في مصر فلا يزيد نصيب المصري على جنيهين وجزء كبير من حمل الضرائب واقع على عاتق الفلاح المسكين . أما البنوك والشركات والتجار واصحاب المصانع والمتاجر وذوى الحرف والصنائع والمهن الحرة فلا يدفعون مليما واحداً لسد النفقات العامة . وهذا الحيف قد شكت الأمة منه مراراً . فالمجال واسع اذن لتعديل توزيع الضرائب في مصر

عن المصروفات

حصل تفريط كبير في ابواب المصروفات . قدموا غير المهم على المهم . والمهم على الأهم . فعطلوا قسما كبيراً من المشروعات العائدة منفعتها على الأمة بأسرها . مثل مشروعات الري والصرف والتعليم العام والامن العام والقضاء والمواصلات البرية والبحرية والنهرية وغيرها من المشروعات التي يعم نفعها القطر برمته

قل لي وأبيك ما وجه الاستعجال في انفاق ٢٣٠،٠٠٠ جنيه لترميم يخت المحروسة و٥٥،٥٠٠ جنيه لتوسيع وترميم بعض السرايات و٢٣٥،٠٠٠ جنيه لمشترى سراي القبة . ها ٤٢٠،٥٠٠ جنيه انفقت في وجوه خاصة مع انه توجد وجوه أخرى نفعها عام وهي احق بها منها .

وما وجه تفضيل انفاق ٢٨،٠٠٠ جنيه للحصول على باخرة تنقل المستخدمين والموظفين الى اوروبا للاصطياف فيها في فصل الاجازات . أليس انفاق مثل هذا

المال الجم ضرب من ضروب التبذير . لا سيما اذا لوحظ ان المصطافين من ذوي المرتبات الضخمة و بعضهم من اصحاب الثروة الواسعة . ومثل هذا المبالغ المبالغ المخصصة لمصاريف انتقال كبار الموظفين ذوي المرتبات الضخمة الى رمل الاسكندرية للاصطياف فيها . هذه « المودة » يمكن الاستغناء عنها في سني العسر وسنة ١٩٢١ واحدة منها باعتراف اللجنة المالية في مذكرتها . ومنها أيضاً نفقات الاتوموبيلات والموتوسيكلات المخصصة لكبار موظفي الحكومة ذوي المرتبات الضخمة . يمكن الاستغناء عنها في غير سني الرخاء . ومنها مصروفات الجمعية التشريعية ومرتبات أعضائها وماهيات موظفيها ومستخدميها والجمعية معطلة لا عمل لها من سنة ١٩١٤ حتى اليوم . كل هذا مال ضائع ينفق بلا حساب . ما ضر الحكومة لو ألغت اعانة غلاء المعيشة ابتداء من أول ابريل بالنسبة الى كبار الموظفين ذوي المرتبات الضخمة و بالنسبة الى الموظفين والمستخدمين الذين يملكون أطياناً أو أملاكا لهم أو لأبويهم ولا يؤثر في معيشتهم غلاء المواد الغذائية (على فرض وجوده الآن)

أليس حذف هذه الابواب من قسم المصروفات أولى من استغناء مصلحة التنظيم عن ١٠٠٠ عامل من عمال الطرق . واستغناء وزارة الاوقاف عن ٦٢ موظفاً ومستخدماً . واستغناء سائر الوزارات والمصالح عن العدد العديد من الموظفين والمستخدمين . دقق نظرك في مفردات المصروفات تجد أموالا جمة تنفق بلا حساب . خصصوا مبلغ ٤٦،٠٠٠ جنيه مصاريف بدل سفرية لأحدي وزارات الحكومة وسمحوا بانفاقها بلا حساب مع أنهم عند ما نصوا على الاعمال الجديدة في الوجه البحري درجوا لها مبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه بصفة احتياطي ثم شرطوا لاستعمال هذا الاعتماد (ان تقدم مقايسات الاعمال التي تخصص لها الى السكرتير المالي الذي ينوب عن وزارة المالية لدى وزارة الاشغال وان يوافق على تلك الاعمال)

ولو فكر أولو الامر في تنفيذ مشروعات الري والصرف في القطر المصري كله في مدى السنوات الخمس الماضية لاصلاح الثلاثة ملايين فدان البور ولاصلاح الاراضي الضعيفة المنتشرة في مديريات البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية والفيوم وغيرها لما احتاجت الحكومة الى انفاق ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٠ وتخصيص مبلغ

٠٠٠ر٧٠٩ر٤ جنيه في سنة ١٩٢١ لمشترى مواد الحاجيات الاولية من دقيق وغيره ولما اضطرت الى صرف ٠٠٠ر٢٥٠ر٤ في سنة ١٩٢٠ و ٠٠٠ر١٥٠ر٣ في سنة ٩٢١ بصفة اعانة غلاء المعيشة لموظفيها ومستخدميها فتكون جملة ما أنفقته في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ مبلغ ٠٠٠ر١٠٩ر١٤ جنيه ضاعت على الامة بسبب تأخير مشروعات الري والصرف وحدها . الاربعة عشر مليونًا من الجنيهات التي انفقت مال ضائع ولو أنفقت الحكومة نصفها على مشروعات الري والصرف لكان انفاقها خير تثمير لأموال الامة . لان في احياء الاراضي الموات زيادة ثروة البلاد . وهذه الزيادة تتضاعف مع الزمن فتستغني البلاد عن استيراد المواد الأولية من الخارج فتبقى أموال مصر في مصر ولا تتسرب الى البلاد الاجنبية . وما تقوله عن مشروعات الد، والصرف قل مثله عن سائر المشروعات العامة والسلام

٢٩

يبلغ الدين المصري الآن ٩٢,٩٧١,٧٤٠ جنيهًا انجليزيًا بالتفصيل الآتي :

٥,٨٧٢,٠٠٠	جنيه	الدين المضمون
٣١,١٢٧,٧٨٠	»	« الممتاز
٥٥,٩٧١,٩٦٠	»	« الموحد
٩٢,٩٧١,٧٤٠	»	الجملة

هذا هو الأصل . ولكن سندات الدين المصري انحط ثمنها في الاسواق المالية . فسندات الدين المضمون هبط ثمنها الأصلي ٤٠ في المائة . ومثلها سندات الدين الموحد هوى ثمنها ٤٠ في المائة . وسندات الدين الممتاز سقط ثمنها ٥٠ في المائة . فسندات الدين المضمون تباع الآن في الاسواق المالية بمبلغ ٦٠ جنيهًا . وسندات الدين الموحد سعرها الآن ٦١ جنيهًا . وسندات الدين الممتاز متداولة الآن بسعر ٥٢ جنيهًا . مع أن هذه السندات صدرت في الأصل بمبلغ ١٠٠ جنيه السند الواحد

معنى هذا أن الدين المصري الذي يقدر أصله بمبلغ ٩٢،٩٧١،٧٤٠ جنيهًا يمكن شراء جميع سنداته الآن من أسواق أوربا وأمريكا ومصر بمبلغ ٥٠,٧٥٨,٤٠٠ جنيه انجليزي فقط . لأن الدين المضمون الذي أصله بمبلغ ٥,٨٧٢,٠٠٠ جنيه يساوي الآن ٣,٥٢٣,١٠٠ جنيه فقط . والدين الممتاز بعد أن كان يساوي ٣١,١٢٧,٧٨٠ جنيهًا أصبحت قيمة سنداته الآن ١٥,٨٧٥,٣٠٠ جنيه . والدين الموحد تدهورت قيمته الاصلية من ٥٥,٩٧١,٩٦٠ جنيهًا الى ٣١,٣٩٠,٠٠٠ جنيه فالجملة ٥٠,٧٥٨,٤٠٠ جنيه . هذا هو مجموع ما تساويه الآن سندات الديون المصرية في أسواق العالم . بحيث اذا وجد اليوم في خزانة المالية المصرية ٥٠,٧٥٨,٠٠٠ جنيه أمكن للحكومة أن تشتري بها جميع سندات ديونها الثلاثة (المضمون والممتاز والموحد) فتبرأ براءة تامة بوفر مقداره ٤٢,٢١٣,٣٤٠ جنيهًا

هذا ولا يخفى عليك طبعًا أن قيمة الجنيه الانجليزي منحطة الآن في أسواق أمريكا . لأن الجنيه الانجليزي بعد أن كان يساوي خمسة ريالات أميريكية أصبح يساوي اربعة فقط . فقيمته الحقيقية في أسواق أمريكا نزلت ٢٠ في المائه عن قيمته الاسمية بمعنى أنه لو أرادت أمريكا أن تشتري الدين المصري برمته فلا تدفع مبلغ ٥٠,٧٥٨,٤٠٠ جنيه بل تدفع ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط . بحيث اذا عادت سندات الدين المصري الى قيمتها الأصلية (وهذا أمر محقق في المستقبل القريب) وعاد الجنيه الانجليزي الى نصابه الأصلي (وهذا أمر محقق أيضًا) و باعت أمريكا سندات الديون المصرية يكون ربحها من عمليتي الشراء ثم البيع ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

أن مصر أولى من غيرها بهذا الربح العظيم . افلا توجد طريقة مالية تتمكن بها مصر من ضمان هـذا الربح لها . كأن تتفق مثلا مع بعض البنوك الأمريكية لتشتري لحسابها سنـدات الديون المصرية على أن تسدد الحكومة المصرية دينها للبنوك الأميركية في مدة معلومة و بفوائد معتدلة وعلى أقساط مستقبلة لتضمن مصر لنفسها على الأقل نقصان الدين من ٩٣ مليون جنيه الى ٤٠ مليونًا فتكون قد عملت في شهر مالم يعمل صندوق الدين بربعه أوخمسه في ٤٥ سنة [1]

زد على وفر ٥٠,٧٥٨,٠٠٠ جنيه اقتصاد مقابل هذا المبلغ من الفوائد (و يقابلها ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه سنويًا على أقل تقدير) واقتصاد نفقات ادارة صندوق الدين (وهي لا تقل عن ٤٥,٠٠٠ جنيه في السنة) وفك الرقابة الدولية (التي ارتهنت منا ايراد ١٣ مديرية) والاستعاضة عنها برقابة واحدة أمريكية وفك الحجر عن المالية المصرية في كل شؤونها العامة . وهذه مزايا لا يستهان بها لأنها من أهم أركان استقلالنا المالي والسياسي

هذا رأى أتجه لي أعرضه على المفكرين من رجال الامة عسى أن يوفق أحدهم

(١) من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٩٢١ أى في خلال ٤٥ سنة لم يسدد صندوق الدين من أصل ديوننا سوى ٩,٠٥٧,٥٠٠ جنيه (بمعدل ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى كل سنة) واذا سار استهلاك الدين بهذا البطء لزمنا ٤٦٥ سنة لسداد الدين المصري برمته ندفع فى خلالها أقساط الدين و نفقات ادارة صندوق الدين (عبارة عن ٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه فى كل سنة) فيكون مجموع ما ندفعه فى مدة ٤٦٥ سنة ١٦٢٤ مليون جنيه أي مبلغ يعادل ثمن أطيان القطر المصري ثلاث مرات . فتأمل

لتحقيق هذه الامنية الفرصة سانحة الآن وربما لا تعود . فينبغي لنا أن نفترصها ونسارع الى الاستفادة منها

أن الرجل المالي الذي يحقق هذه الأمنية العظيمة لجدير بان يكتب اسمه بذوب الذهب على صفحات تاريخ مصر . ويكون حقًا على أولادنا واحفادنا أن يذكروه في عداد الرجال العظام الذين خدموا مصر خدمة تخلد لهم الذكر الحسن .

٣٠

على الهامش

قابل وفد من عمد وأعيان البلاد صاحب الدولة كبير الوزراء وطلبوا منه أن يلفت نظر لجنة الدستور الى تقرير قاعدة (أن الخدمة في البرلمان تكون حسبة بلا أجر . لأن خدمة الوطن فرض على أبنائهِ لا أجر عليه) ثم قالوا (وحسبنا شاهداً على ذلك أن أعضاء مجالس المديريات والمجالس الحسبية ولجان الشياخات يؤدون وظائفهم بلا أجر حبًا بخدمة وطنهم) واقترحوا أن يمنح النواب فقط حق الانتقال بالسكة الحديد بلا مقابل

لله تعالى در هؤلاء الأعيان . أن نجحوا في مسعاهم أدوا لوطنهم خدمة تذكر لهم بالحمد والشكر . واليك البيان

تعطلت الجمعية التشريعية بأمر صدر بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ . ومن اكتوبر سنة ١٩١٤ حتي يومنا هذا والجمعية معطلة لا عمل لها . كان لكل نائب من نواب الامة حق في « مكافأة » قدرها ٣٠٠ جنيه في السنة نظير قيامه باداء عمله ونظير مصاريف انتقاله . و بتعطيل الجمعية وانقطاع النواب عن العمل كان يجب عقلاً وعدلاً وذوقًا أن تنقطع المكافأة ما دام لا عمل ولا انتقال ولا مصاريف انتقال . ولكن الحكومة السنية السخية استمرت بالرغم من هذا على صرف المكافآت استبقاء لرضاء النواب . والنواب استغلوا الفرصة وقبضوا المكافأة وظلوا يقبضونها من يوم تعطيل الجميعية حتى يومنا هذا لا يحضرون الى الجمعية التشريعية الا مرة واحدة في أول كل شهر لقبض المكافأة

أحصيت ما انفقته الحكومة من مال الامة على الجمعية التشريعية من بدء تعطيلها

حتى اليوم فاذا هوقد بلغ ٢٩٥،٣٩٩ جنيهًا منها ١٩٢،٠٠٠ جنيه مكافآت للوكيلين وللاعضاء وجملتهم ٧٨ بواقع ٣٠٠ جنيه لكل واحد و ١٢،٠٠٠ جنيه لمعالى الرئيس باعتبار ١٥٠٠ جنيه في السنة يضاف اليها ٣٠٠٠ جنيه منحة من الحكومة فتكون الجملة ٣٠٠،٠٠٠ جنيه تقريبًا

كل مال يعطى بصفة مكافأة لابد وان يكون له مقابل . فقل لي وابيك ماهو مقابل انفاق ٣٠٠،٠٠٠ جنيه من طلق مال الامة على ٨٠ او ٨٥ شخصاً لاعمل لهم. أنظير نيابتهم عن الامة ودفاعهم عن مصالحها وهم لم ينوبوا عنها في خلال الثماني سنوات الماضية ولامرة . ولم يدافعوا عنها في شيء ولم يعملوا لها عملا يذكر (١)

لوان حضرات النواب في عوز لعذرناهم . الا انهم كلهم ولله الحمد في عداداهل اليسر والرخاء .والخمسة وعشرون جنيهًا التي يتقاضاها كل نائب في الشهر تقع في جيبه كأنها قطرة في بحر . اما كان من اوجب واجبات الحكومة ان تقطع عن النواب المكافآت التي تعد بمئات الالوف من الجنيهات والامة في اشد الاحتياج الى هذه الالاف لسد العجز في ميزانيتها . أو على الاقل لانفاقها في وجوه نفعها عام محقق مثل الري والصرف والقضاء والامن والتعليم وغير ذلك من الوجوه التي تقتر عليها الحكومة تقتيراً

لوكان الامر بيدي لطالبت النواب برد ماقبضوه بغير مقابل وعلى كراهة من الامة . ومن ابى امنع انتخابه في البرلمان الجديد حتى يرد ما أخذ بغير حق (الاخذ سلجان والقضاء ليان)

نتيجة هذه المقدمة : خذ من ماضيك درسًا ينفعك في مستقبلك والدرس الذي نستفيده من هذه الحادثة يتلخص في وجوب النص في الدستور الجديد على ان المكافآت لاتستحق الا عن شهور العمل دون شهور البطالة

---

(١) — كتبنا هذه الكلمة في «مقطم» ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ واول برلمان انعقد قرر فى اول جلسة عقدها منح النواب والشيوخ مكافأة مقدارها ٦٠٠ جنيه فى السنة يتقاضاها فى شهور العمل وفى شهور العطلة . ولكن الحكومة خفضتها الى ٣٠٠ جنيه فقط بعد ما حلت مجلس النواب

٣١

توجد مادة في قانون العقوبات المصري هذا نصها :

مادة ٣٠٠ - « الاشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمداً بين الناس أخباراً أو اعلانات مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع ثمناً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلاً أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأي طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مئة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين فقط »

والمادة التالية متممة لها ونصها : —

مادة ٣٠١ - « يضاعف الحد الاقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها في المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية »

الشارع المصري نقل حكم هاتين المادتين من نصوص المادتين ٤١٩ و٤٢٠ من قانون العقوبات الفرنساوي

عند ما رأت الحكومة الفرنساوية أن غلاء المعيشة يتزايد في فرنسا يوماً عن يوم بسبب تحكم تجار الغلال وتجار البضائع في أسعار الغلال وفي أثمان البضائع تحكما لا يتفق مع مصلحة الاهالي ولا مبرر له أصلاً ورأت من جهة اخرى ان احكام المادتين ٤١٩ و ٤٢٠ لا تنطبق على هذا التحكم ما دام التجار لا يستعملون طرقاً احتيالية لرفع الاسعار والاثمان - استصدرت من البرلمان الفرنساوي بتاريخ

٢٠ ابريل سنة ١٩١٦ قانوناً يقضي بتوسيع احكام المادة ٤١٩ وبسط حكمها على جميع الاشخاص الذين يتسببون في رفع أسعار الغلال وأثمان البضائع الى حد لا تبرره مقتضيات التجارة ولا الصناعة ويكون غرضهم ملء جيوبهم وخزائنهم وبطونهم ولو هلك الباقون جوعاً . وتحق العقوبة مطلقاً ولو لم يستعمل التجار أية طريقة احتيالية للوصول الى أغراضهم . ومن مميزات هذا القانون مضاعفة العقوبات عند ما يكون رفع الاسعار واقعاً على المواد الغذائية الضرورية أو واقعاً على بعض الحاجيات الاخرى مثل الزيوت والبترول والاسمدة الكيماوية . وكان هذا القانون مشروعاً لمدة مؤقتة تنتهي بعد ثلاثة شهور من انتهاء الحرب . فلما رأت الحكومة أن الحال لم تتغير بانتهاء الحرب وان غلاء المعيشة يتزايد مع مرور الزمن . وان الملاك يتحكمون في سكان عقاراتهم برفع الايجار الى حد غير معقول انتهازاً لفرصة غلاء أثمان مواد البناء وازدحام البيوت بساكنيها — عرضت على مجلس الشيوخ مشروع قانون بمد أجل قانون سنة ١٩١٦ الى ثلاث سنوات مستقبلة وبتوسيع احكامه ليشمل مدلولها جميع الاشخاص الذين ينتهزون فرصة ضعف الآخرين أو احتياجهم بسبب الازمة الاقتصادية الحاضرة ويطلبون أسعاراً أو أثماناً أو ايجارات فاحشة . وبتشديد العقوبات المقررة فيه . وبتعطيل أحكام موأد الرأفة . ومواد جواز ايقاف تنفيذ الاحكام . وبوجوب نشر الاحكام التي تصدر بالادانة والعقوبة ليكون المحكوم عليهم عبرة لمن لم يعتبر . وأجاز القانون للقضاة حرمان المحكوم عليهم من حقوقهم المدنية ومن حقوقهم السياسية . كما أجاز لهم الحكم بأغلاق محالهم التجارية والحكم عند الاقتضاء ببيع جميع البضائع التي تكون في محلاتهم . وليضمن الشارع الفرنساوي لنفسه مراقبة الاسعار والفيات أوجب العلانية والاعلان . أسعار البضائع يجب أن تعلن ليراقبها الجمهور وقيمة الايجارات يجب أن تعلن الى جهات الادارة لتراجعها على عوائد المباني المقررة على محال السكن .

هذا ما فعلته فرنسا لمحاربة التجار والملاك اللذين يسلبون أموال الناس بأسم حرية التجارة وبأسم حرية التصرف في الملك .

أما في مصر فصراخ الشاكين والمستغيثين والمستصرخين من غلاء المعيشة

ومن تحكم الملاك وتحكم تجار الغلال وتجار الاقمشة والمنسوجات والبترول والاخشاب والورق والاطعمة والحدايد والزيوت وسائر الحاجات الضرورية ذاهب في الهواء كأنه صرخة في واد

والذي نفسي بيده انى لا أفرق بين تاجر الاقمشة الذي ينتهز فرصة ضعف المشتري منه أو احتياجه الى بضاعته بالنسبة الى الازمة الاقتصادية الراهنة فيبيعه متر القماش بعشرة أضعاف ثمنه الأصلي وذلك المجرم الذي عرفه قانون العقوبات في المادة ٢٩٣ فقال انه « من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص وتحصل منه اضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو أي شيء من المنقولات . . . » . العلة في الحالتين واحدة فالحكم يجب أن يكون واحداً . طمع الواحد مسلط على ضعف أو احتياج الآخر . كل منهما طوعت له نفسه مص دم أخيه . ومثل تاجر الاقمشة كمثل المرابي الذي يغتنم فرصة ضعف أو احتياج المدين ليستكتبه سندات أو كمبيالات بربا فاحش. الشارع حدد له «ايجار ماله» وجعل حده الأقصى تسعة في المائة فلمَ يعاقب المرابي الذي يفترص فرصة ضعف مدينه أو احتياجه فيقتضي منه واحداً أو اثنين أو ثلاثة فى المائة زيادة على التسعة ولا يعاقب تاجر الاقمشة الذي ينتهز نهزة ضعف المشتري منه أو احتياجه الى بضاعته و يبيعه أياها بزيادة الثمن الف في المائة . أليست الحكمة واحدة في الحالتين . ومثلهما المالك الذي ينتهز فرصة الأزمة الحاضرة واحتياج السكان الى محال للسكنى و يرفع ايجار ملكه الى حد غير معقول . لم لا يؤخذ مبلغ العوائد قاعدة لتقدير الايجار في هذه السنوات العصيبة . مثل المالك الذي يؤكد للحكومة انه أجر ملكه بخمسة جنيهات ليدفع لها العوائد على واقع خمسة جنيهات و يكون مؤجره بالفعل بعشرة مثل التاجر أو السمسار أو الوكيل بالعمولة الذي يقرر أمام لجنة الجمرك انه اشترى بضاعته بقيمة أقل من القيمة الحقيقية ليختلس من مصلحة الجمارك الفرق بين رسوم الجمرك الحقيقية والرسوم التى دفعت بالفعل . وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجمارك . و إذا اقترن اقرار المالك بابراز عقد اجارة صوري أو اقترن اقرار

التاجر بابراز فاتورة غير حقيقية لأيهام الحكومة بصحة القيمة التي يقررها كان الفعل جنحة نصب واحتيال يقع تحت حكم المادة ٣٩٣ عقوبات - راجع بهذا المعنى حكم محكمة النقض والابرام المصرية الصادر بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩١٢ في قضية تهمة النصب والاحتيال التي رفعتها النيابة العمومية على وكيلين بالعمولة . وما جرى حكمه على تاجر الاقمشة وصاحب الملك يجرى حكمه على جميع التجار والملاك الذين ينتهزون فرصة ضعف أو احتياج الاهالي لطلب أسعار أو أثمان أو فيات فاحشة تعسفاً وتحكماً وطمعاً في كسب الحرام من الطريق القانونى المباح ما دام لاشارع ولا رادع ولا وازع

لا يمكن للعقل ان يدرك مبلغ الارباح التي ربحها التجار من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٩ . تجار الاقمشة والمنسوجات أصبح الواحد منهم يستنكف ان يقال عنه ان صاحب ١٠٠ الف أو ٢٠٠ الف جنيه و يؤكد ان ربحه ناهز المليون . أعرف واحداً منهم اشترى الف فدان من الاطيان الجيدة من احدى جلسات المزاد في المحاكم المختلطة ودفع ثمنها « عداً ونقداً » . وأعرف آخر هبط الى مصر وفي جيبه ثلاثة جنيهات مجيدية تراه اليوم وعنده أربع عمارات في مصر . وتجار الاخشاب مثلهم . أصبح الواحد منهم يعتبر نفسه قارون زمانه . اشترى واحد منهم البنك المصري بحذافيره . وتاجران من تجار تصدير الاقطان ربحا في سنة واحدة ١،٦٠٠،٠٠٠ جنيه حلباها من عرق الفلاح المسكين . وأحد صناع السوائل يربح في اليوم الواحد الف جنيه مصري وهلم جرا .

ان صعلوك سنة ١٩١٣ الذي كان يأتى اليك راجلا ويقف أمامك متأدباً أصبح الآن يتجبر و يتكبر في قوله وفي فعله و ينهب شوارع مصر نهباً ، بسياراته و ينظر شزراً الى علية القوم علماً وفضلا وأدباً و يفتخر بأنه يعيش في أرض مصر وأموال المصريين دافقة في خزائنه وهو مع ذلك لا يشترك مع الفلاح المصرى في دفع مليم واحد من مصروفات التعليم العام والامن العام والقضاء والري وسائر فروع الادارة المصرية . مثل هؤلاء الاشخاص يجب على الحكومة أن تتخذ في حقهم أمرين :

الأول - سن قانون مثل القانون المعروض الآن على البرلمان الفرنساوي الذي

يحرم طلب أسعار فاحشة على المواد الغذائية والبضائع التي تعد من الحاجيات للناس أو طلب ايجارات فاحشة على المساكن بالقيود والشروط التي ذكرناها

الثاني — اقتضاء حصة من ارباح هؤلاء التجاو تتراوح بين ١٠ و ٨٠ في المائة كما هو المتبع في انجلترا وفرنسا والمانيا وامريكا . الحكومة الانجليزية حصلت من التاجر الانجليزي الذي ربح في سنة ١٩١٧ مبلغ ٨٠٠،٠٠٠ جنيه ٨٠ في المائة من ارباحه والتاجر الآخر اليوناني لم يدفع شيئًا الى حكومة بلاده . أما كانت خزانة الحكومة المصرية أولى بالثمانين في المائة التي دخلت خزانة الحكومة الانجليزية وهي اموال مصرية بحتة و بالثمانين الثانية التي بقيت في خزانة اليوناني . ومن فكري ان يكون حكم القانون ساريًا على السنوات الماضية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٩ على ان تنفق الاموال التى تجنى من ارباح التجار في اصلاح احوال البلد الزراعية والتجارية والصناعية . وتنفق في شؤون التعليم والقضاء وفي اصلاح الاطيان البور وفي اعمال الري والصرف وغير ذلك من الشؤون العامة . واني أعتقد أن من السهل معرفة مقدار أرباح التجار من مراجعة دفاترهم ومن حصر ممتلكاتهم من قبل سنة ١٩١٤ ومن بعد . ولاسيما اذا وضعت الحكومة عقوبات شديدة كما هو الحاصل في اوروبا على من يحاول اخفاء ارباحه او يحاول تقرير أرباح أقل من الحقيقة . وبهذه الوسيلة نكون قد خدمنا البلاد خدمات لاتقدر لها قيمة . وحسب التجار ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ في المائة مما ربحوا .

على اني لازلت أقول وأعيد القول بان محاربة الغلاء بالطرق القانونية وبالطرق المالية فيها بعض الدواء وليس فيها كل الدواء . خير علاج لحل الازمات الاقتصادية الاكثار من الحاصلات الزراعية من قمح وفول وشعير وذرة وغيرها بتوفير طرق الري والصرف و بيع الاطيان البور وتخفيض أجور النقل وتسهيل استيراد البضائع من البلاد الاجنبية بالغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية لمدة سنة أو سنتين بالنسبة الى المواد الغذائيــة والبضائع الضرورية مثل الدقيق والاخشاب والحديد والاسمدة والاقمشة والمنسوجات واللحوم والمواشي والغنم . واباحة السفر دخولا وخروجًا . واباحة التجارة مع جميع البلدان بلاقيد ولااذن ولاشرط . و باستئجار البواخر لنقل البضائع

الضرورية والاطعمة من الخارج (كما فعلت فرنسا) ومد الأمة بالاموال قرضة حسنة لآجال وغير ذلك من الوسائل . كل هذه وسائل علاج للحاضر ووسائل وقاية للمستقبل . المثل يقول درهم وقاية خير من قنطار علاج . لا أزال أذكر تلك الحكمة البالغة التي ضمنها الاستاذ لاندوزي من أشهر أطباء أوربا الخطبة التي القاها في المؤتمر الطبي الذي انعقد قبل الحرب في عاصمة المجر وناشد فيها اخوانه الاطباء أن يقدموا دائمًا علوم الوقاية من الأمراض على علوم المعالجة . وأن يكونوا في صناعتهم وقاة اكثر منهم شفاة à être plus empêcheurs que guérisseurs عملا بالقاعدة الرشيدة « الوقاية خير من العلاج » . و إن صدقت هذه الحكمة على علل الأجسام مرة فهى صادقة على علل المجتمعات الف مرة . فهل لرئيس الحكومة أن يربأ في الأمر . أن الناس يقتاتون الآن السوف . فهل له أن يحقق أمانيهم . ان فعل هذا كله أو بعضه حقت له كلمة شكر على الامة [1]

(١) نشرنا هذه المقالة في « اهرام » ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٩

٣٢

نزع الملكية للمنافع العمومية

مبدأ جديد

روى المقطم الأغر أن لجنة التثمين في مصلحة تنظيم مصر أخذت تثمن المنازل المراد هدمها لادخالها في الشارع الذي يوصل العتبة الخضراء الى الأزهر الشريف بمحاذاة شارع الموسكي وان ثمن المتر المربع بلغ في بعض هذه المنازل ٣٦ جنيهاً مصرياً

ويظهر أن التعويضات التي ستدفعها الحكومة الى أصحاب الاملاك ستكون فاحشة جداً تثقل كاهل ميزانية الحكومة بحمل ثقيل جداً

ذكرني هذا الخبر بحادثة حدثت لي في سبتمبر سنة ١٩١٠ مذ كنت بدار السعادة . دار الحديث بيني وبين المرحوم الأمير سعيد باشا حليم عن الاستانة وما شاهدت فيها . فقلت له اني مندهش جداً من اهمال الحكومة عمل الاصلاحات الضرورية في البلد مثل إنشاء شوارع جديدة وعمل ميادين عمومية وبناء أرصفة في محاذاة البوسفور وعمل أعمال أخرى من شأنها تحسين المدينة وتسهيل طرق المواصلات بين أقسام دار السعادة المتباعدة الاطراف . فاجابني بأن المشروعات المعروضة كثيرة جداً ولكن يعوزها المال والمال يكاد يكون في حكم العدم . فقلت له وما رأيك اذا كنت أدلك على طريقة تضمن للحكومة تنفيذ جميع مشروعات التنظيم مجاناً لوجه الله الكريم . فاحدق في الأمير وقال لي أجدٌ ما تقول . فقلت نعم . فقال وما هي هذه الطريقة . فقلت أن الطريقة معروفة ومتبعة في بلجيكا وسويسرا وأسبانيا . وجدت الحكومات فيها سهولة وسرعة في تنفيذ مشروعات التنظيم العظيمة ولم تجد من العمل بها شكوى من أحد بل بالعكس آنست من السكان ميلا عظيماً لتأييدها .

ذلك أن الحكومة اذا أرادت إنشاء شارع مثلا (كالشارع الذي تريد الحكومة المصرية فتحه بين العتبة الخضراء والأزهر) فانها بدلا من أن تنزع ملكية طريق عرضه عشرون متراً تنزع ملكية مساحة عرضها أربعون متراً : عشرون للشارع وعشرة أمتار من كل جانب تأخذها لها . فالعشرون الأولى تخصص للشارع وتدفع الحكومة ثمنها بحسب قيمتها وقت نزع الملكية والعشرون متراً الاخرى (من كل جانب عشرة أمتار) تهدم الحكومة المباني القائمة فيها ثم تبيع أرضها للاهالي على أن تعطي الاولوية في البيع الى صاحبها الأصلي

دل الاختبار على أن ثمن العشرين متراً الزائدة التي نزعت الحكومة ملكيتها تزيد قيمتها اضعافاً مضاعفة بعد إنشاء الشارع الجديد . والفرق بين ثمنها الذي تدفعه الحكومة والثمن الذي تباع به يسدد ثمن الشارع الذي تخصه الحكومة للمنفعة العامة

سمع الامير هذا فاعجب به . وطلب مني أن اشرح هذا الرأى في مقالة لجريدة طنين . فقمت على الفور الى مكتبته وحررت رسالة باللغة الفرنسوية دفعها الأمير الى أحد الكتاب الترك فنقلها الى اللغة التركية ونشرتها جريدة طنين في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٠ فاهتمت صحف الاستانة بهذه المقالة وكتب رجال القانون في تركيا محبذين الفكرة ثم سافرت ولا أعلم ما اذا كانت الحكومة العثمانية عملت بالفكرة أم لا

أما المقالة فها هي بنصها وفصها :

« اتصل بي أن وزارة العدلية ووزارة النافعة تدرسان التعديلات التي يراد إدخالها على قانون نزع الملكية للمنافع العمومية لتسهيل تنفيذ المشروعات العظيمة التي تنوي الحكومة الشاهانية اجراءها في الاستانة وفي مدن تركيا الكبرى

« يروع الحكومة بهظ التعويضات الواجب عدلا وقانونا دفعها الى اصحاب الاملاك المراد نزع ملكيتها منهم فتحجم عن تنفيذ المشروعات النافعة والمشروعات الحيوية للبلاد . وما دامت الحكومة العثمانية تشتغل الآن بدرس هذه المسألة فليسمح لي وزير العدلية ووزير النافعة بأن الفت انظارهما بكلمات وجيزة الى الطريقة المتبعة في بعض ممالك أوروبا وفيها تجد الحكومات تيسيراً كبيراً لتنفيذ مثل هذه المشروعات

بسرعة و بشيء من التوسع و بلا نفقة أو بشيء قليل منها . والطريقة التى اشير اليها متبعة في بلجيكا وسويسرا وأسبانيا ويمكن تلخيصها فى الكلمات الآتية :

« نفرض ان الحكومة تريد فتح شارع في وسط حي من احياء المدينة. فبدلا من ان تنزع ملكية المقدار اللازم لانشاء الشارع تنزع الارض الملاصقة لجانبي الشارع بعرض ١٠ او ١٥ او ٢٠ متراً و بعدما تنزع ملكيتها وتستولى عليها تعود بعدما تنشيء الشارع فتبيعها مجزأة الى ألاهالي و يعطي لاصحابها الاصليين حق الاولوية في ابتياعها . فقيمة الارض التي تكون قد اخذتها الحكومة من الاهالي للمنافع العمومية تزيد بعد ذلك الى الضعف وزيادة . فاذا باعتها استردت من هذه الزيادة مبلغ التعويضات التي تكون قد دفعتها الى ارباب الاملاك ونالت علاوة عليها نفقات فتح الشارع كلها أو بعضها

« وهذه الطريقة لا غبن فيها على احد لأن أرباب الملاك المنزوعة ملكيتهم يقبضون ثمن ملكهم مقوماً قبل تنفيذ المشروع . وأهل البلد يكسبون فتح الشارع وما يتبع فتحه من سهولة المواصلات وتحسين منظر المدينة وتحسين مرافقها الصحية وتنظيم حي من احياء المدينة . ولها مزايا جمة أخرى . منها انها :

— تمكن الحكومة من تنفيذ المشروعات العامة بدون أن تظلم احداً

— وتمكنها من تنفيذها بسرعة و بلا عوض و بشيء من التوسع

— وتسهل تنظيم المدن والموانيء تنظيما جديداً بانشاء الشوارع والميادين والارصفة وغيرها على احدث طراز واكمل هندام

« وها فرنسا تشتغل الآن بتعديل قانونها الخاص بنزع ملكية الافراد للمنافع العمومية مقتبسة احكام ونصوص القوانين البلجيكية والسويسرية والاسبانية . وقد عرض بالفعل على المسيو ملران وزير الاشغال العمومية مشروع بهذا المعنى واللجنة التي نيط بها بحث هذا المشروع وافقت عليه بالاجماع

« فجبذا لو أمرت الحكومة الشاهانية السلطانية بتأليف لجنة لدرس هذه المسألة وجبذا لو طبقت مثل هذه الاحكام في تركيا لتستفيد البلاد من المشروعات الكبيرة الموقوف تنفيذها الآن على تدبير المال »

والعمل بهذه الفكرة في مصر لا يعد بدعة لاني علمت من ثقة من اكبر الثقات أن الحكومة المصرية كانت تعمل بها في عهد المغفور له اسماعيل باشا خديو مصر وانما مع الفارق الآتي : أن الحكومة المصرية كانت اذا ارادت فتح احد الشوارع بعرض عشرين متراً مثلا وصادف الطريق جزءاً من أرض أو دار فأن الحكومة لا تقتصر على نزع ملكية ذلك الجزء الذي دخل في الشارع الجديد فقط بل تنزع ملكية الارض كلها أو الدار كلها على أن تبيع ما يفيض عن حاجتها الى الاهالي وكان ثمن الزيادة يعوضها كثيراً مما تدفعه ثمناً للجزء الاصلى الذي دخل في الشارع . ولا سيما اذا اضيف الى ما تربحه الحكومة من بيع الزيادة ما تكسبه من زيادة عوائد المباني التي تشيد في محاذاة الشارع الجديد أو في داخل الحي الجديد . فما رأى الحكومة الحالية في أصل الفكرة وفي العمل بها الآن في مصر ؟ (١)

(١) — نشرنا هذه المقالة فى « مقطم » ٣ اكتوبر سنة ١٩٢٣

٣٣

الى حضرات أعضاء لجنة الدستور

لغير المسلمين من المصريين وعددهم يبلغ نيفا ومليون نفس رجاء أقدمه اليكم لتنظروا فيه في جلسة الاحد المقبلة وانتم مجتمعون بهيئة لجنة دستورية تشرع القوانين النظامية لعموم أهل القطر

ذلك أن المسيحيين المصريين سواء كانوا اقباطاً كاثوليك ، رومًا ارثوذكس أو رومًا كاثوليك . ارمنًا ارثودكس أو ارمنًا كاثوليك . كلدانًا أو سريانًا أو موارنة أو كانوا انجيليين بروتستانت . وكذا اليهود ربانيين كانوا أو قرائين أو اسكنازيين أو غير ذلك من الطوائف غير الاسلامية . نراهم الى الآن خاضعين فيما يتعلق بتركاتهم ومواريثهم لاحكام الخط الهمايوني الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ الذي قضى بأن الحقوق الارثية فيما بين الورثة المسيحيين ينظرها البطريرك أو رؤساء الدين أو المجالس الملية في حالة واحدة فقط وهى حالة ما إذا تراضى الورثة جميعًا على اختصاص السلطة الدينية للفصل في الحقوق الارثية المتنازع فيها . واليك النص :

« وأما الدعاوي الخاصة مثل الحقوق الارثية فيما يختص بين شخصين من المسيحيين وباقى التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى اذا أراد أصحاب الدعاوي بمعرفة البطريرك أو الرؤساء والمجالس »

فاختصاص السلطة الدينية لا يكون اذاً إلا في حالة تراضي الورثة على رفع الأمر اليها . وهيهات أن يتراضى الورثة جميعًا على رفع الأمر اليها . لهذا كانت تركات المسيحيين خاضعة على الدوام لاحكام الشريعة الغراء . لأن المشاهدات دلتنا على أن بعض الورثة يتمسك دائمًا باحكام الشريعة الاسلامية لجر فائدة له إما بحجب بعض

ورثة أو بنقص نصيبهم في الميراث . خذ لك مثلا حالة وجود ابن وابن ابن فالابن يحجب ابن الابن بحسب أحكام الشريعة الاسلامية ولا يحجبه بحسب احكام الشرائع الاخرى . فمصلحة الابن أن يحجب ابن اخيه المتوفي في حياة أبيه ليستأثر بأموال التركة وحده دون ابن أخيه فيرفض التراضي على رفع الامر الى السلطة الدينية التابع لها . وهكذا في جميع الحالات التي يقوم فيها الفرع مقام الاصل في الشرائع غير الاسلامية مثل حالة اجتماع أخ وابن أخ وعم وابن عم وابن وابن ابن وبنت وبنت بنت وهكذا . ومثل حالة تساوي الوارثين في الشرائع غير الاسلامية ووجود تفاضل بينهما في الشريعة الاسلامية كحالة وجود الذكر والانثى ولدين كانا أو اخوين أو زوجين . فالذكر من مصلحته دائمًا الاستفادة من احكام الشريعة الاسلامية الغراء ليأخذ ضعف ما تأخذه الانثى وهكذا . لهذا كانت القاعدة في العمل سريان احكام الشريعة الاسلامية الغراء على تركات المسيحيين والاستثناء النادر تطبيق شريعة الملة التابع لها المتوفي

على أن هذه القاعدة هي قاعدة مبتدعة ابتدعها سلاطين آل عثمان لمآرب عدة سياسية ومالية

نقول أن هذه القاعدة بدعة لانها تخالف اصل احكام الشريعة الاسلامية . لأن الاصل في الشريعة الاسلامية الغراء أن يتبع في مواريث الذميين أحكام احوالهم الشخصية . هذا هو الاصل . ولا يجري حكم الاسلام على تركات الذميين إلا اذا تراضوا وترافعوا الى قضاة المحاكم الشرعية (فان جاؤوك فاحكم بينهم . . . الآية) وورد في كتاب قدري باشا في المادة ٩٤ مايأتي :

« يتبع فى الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين . وأما الذميون فيتبع في مواريثهم أحكام احوالهم الشخصية . وان تراضوا وترافعوا الينا يحكم بينهم بحكم الاسلام »

فالقاعدة اذاً سريان احكام احوالهم الشخصية . والاستثناء لا يكون إلا عند تراضيهم على رفع الامر الى المحاكم الشرعية . ولكن سلاطين آل عثمان رأوا بدهائهم

المعروف ،ن يعكسوا الاحكام الشرعية فيجعلوا القاعدة استثناء والاستثناء قاعدة و بهذه الطريقة توصلوا الى اخضاع تركات الذميين جميعها لاحكام الشريعة الاسلامية على خلاف حكم الشرع

وما دام الامر كذلك وقد سقطت سيادة تركيا عن مصر واصبحت الفرمانات الشاهانية غير نافذة وصارت مصر حرة مستقلة واهتمت الحكومة المصرية بوضع دستور للبلاد يسري على جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين فأرى من الواجب ان استلفت أنظار حضرات اعضاء لجنة الدستور على العموم وغير المسلمين منهم على الخصوص وحضرة صاحب الدولة رئيس اللجنة على الاخص الى وجوب تقرير المبدأ السامي الذي قررته الشريعة الاسلامية الغراء وهو أن يتبع في مواريث الذميين أحكام احوالهم الشخصية و يترك لهم الخيار في رفع الامر الى المحاكم الشرعية اذا تراضوا على ذلك جميعاً ورفعوا اليها أمرهم

فأذا سنت اللجنة هذا المبدأ السامي في دستور مصر أنصفت عشر سكان القطر المصري وحقت لها كلمة الشكر منهم جميعاً

---

(١) — نشرنا هذه الكلمة في « مقطم » يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ وفي يوم ٤ يونية نشر المقطم الكلمة الآتية :

« افتتح حضرة الاستاذ الفاضل عزيز بك خانكى المحامي مسألة مواريث الاقليات على صفحات المقطم وتلاه غيره من افاضل الكتاب فبحثوا في المسألة من وجهيها فافضي ذلك الى ارسال غبطة بطريريك الروم الارتودكس الى حضرة صاحب الدولة رشدي باشا رئيس لجنة الدستور التلغراف الاتي:

الى صاحب الدولة رشدي باشا رئيس لجنة الدستور بمصر

« نلفت انظار دولتكم وحضرات أعضاء لجنة الدستور المصري الى طلب البطريركية بان يسن قانون قضي بان ترجع مسائل مواريث المسيحيين الى محاكم احوالهم الشخصية ويحاكم فيها كما كان الامر سابقاً حسب نص الشرع الشريف »

البطريريك الاسكندري

فوتيوس

وكذلك أرسل سيادة مطران الارمن الكاثوليك تلغرافاً آخر هذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رشدي باشا رئيس لجنة الدستور بمصر

« بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن طائفة الارمن الكاثوليك بمصر ارجو من دولتكم النص في الدستور

على أن تركات المسيحيين تسري عليها احكام احوالهم الشخصية طبقاً لاقتراح حضرة الاستاذ عزيز بك خانكى المنشور في المقطم . والله يبارك في اعمالكم ويؤيدكم بروح منه

يوحنا قوزيان

مطران الارمن الكاثوليك بمصر

وأرسلت تلغرافات وعرائض كثيرة بهذا المعنى الى لجنة الدستور : منها عريضة وقعها جناب رئيس كنيسة السوريين الارثوذكس باسكندرية واعضاء الجمعية الخيرية الاثوذكسية ووكلاء الكنيسة ولفيف من الاهالى المسيحيين من جميع الطوائف . وعريضة وقعها جمهور من الموظفين والمحامين والمهندسين والاعيان . وهذه صورة احدى العرائض

حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور بمصر

« يتشرف الموقعون ادناه وهم من ابناء الطوائف المسيحية على اختلاف مذاهبها بأن يستلفتوا انظار دولتكم وحضرات اعضاء لجنة الدستور الى اهمية النص في الدستور المصري على وجوب معاملة تركات المسيحيين بحسب شريعة الملة التابع لها المتوفي كما هو مقتضى نص المادة ٩٤ من كتاب « مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان » بمعنى أنه يتبع في مواريث المسيحيين احكام احوالهم الشخصية ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام الا اذا تراضوا ورفعوا أمرهم الى المحاكم الشرعية وعسى أن يجاب طلبنا الى ذلك لاننا لا نطلب سوى تطبيق احكام الشرع الاغر وهي تقضي بان تركات الذميين تعامل بحسب احكام الاحوال الشخصية للملة التابع لها المتوفي .

٣٤

الخبراء فى الخطوط

في مصر

توفى شخص في ثغر الاسكندرية عن تركة جسيمة . فادعى نفر من الناس ان المتوفى اوصى لهم بحصة كبيرة من ماله ثم طعن الورثة في الوصية بالتزوير وقالوا ان الامضاء المنسوبة الى مورثهم ليست امضاءه ولم تخطها يده . فعينت المحكمة ثلاثة خبراء من كبار رجال فن الخط فأجمعوا رأيهم على ان الامضاء مزورة . ثم طعن الموصى لهم في تقرير الخبراء الثلاثة فندبت المحكمة خبراء ثلاثة آخرين من اشهر الخطاطين في مصر فأجمعوا رأيًا على ان الامضاء صحيحة كتبها المورث بخط يده . ستة رجال من أشهر رجال الخط اختلفوا في أمر معرفة حقيقة الامضاء الموجودة على الوصية وحارت المحكمة في أمر الامضاء وفي أمر الخبراء فأمرت بتحقيق واقعة الايصاء وسمعت شهادة الشهود فتبين لها من اقوالهم ومن ظروف وقرائن الواقعة أن الوصية صحيحة فحكمت للموصى لهم بالحصة الموصى بها وأيدت محكمة الاستئناف حكمها

قل لي وابيك ماذا يكون حال الموصى لهم وهم من ذوي الحيثيات الرفيعة في البلد لو كانت المحكمة أخذت باقوال الخبراء الثلاثة الأول الذين قرروا بالاجماع ان الامضاء مزورة

ومن يستقرىء الحوادث التي تقع بين جدران المحاكم يجد وقائع كثيرة تشابه حادثة الوصية بينما تجد خبيراً يقول بصحة الامضاء تجد عشرة خبراء يقولون بتزويرها وقد يكون الخبير الأول اصدق . وبينما تجد عشرة خبراء يقولون بصحة الامضاء تجد واحداً يقول بتزويرها وقد يكون رأي الخبير الأخير أصح . لهذا تجد القضاة لا يميلون عادةً الى الاعتداد برأي الخبراء بل كثيراً يعتمدون في احكامهم على التحقيقات التي يجرونها بانفسهم وعلى الادلة الكتابية والقرائن المعنوية وعلى شهادة

الشهود اكثر من اعتمادهم على آراء الخبراء في الخطوط . لأن البينة والقرائن والادلة اقوى فى الاثبات واحوط للحكم من استنتاج الخبراء في الخطوط . ولا سيما أن الخبراء ليس لهم قواعد ثابتة يرجعون اليها لمعرفة صحة الخط أو تزويره . بينما تجد خبيراً يستنتج التزوير من سنة الباء أو لفة الهاء أو ذيل الميم أو رأس الواو أو استدارة الكاف أو شرطة الالف أو تقويسة الحاء أو تقعيرة الخاء تجد خبيراً آخر يستدل بهذه الاشكال نفسها على صحة الامضاء . وبينما تجد زيداً الخبير يستدل على التزوير من استدارة الحرف أو استطالته أو اعوجاجه تجد زميله يستنتج الصحة من نفس الاستدارة أو الاستطالة أو الاعوجاج . وأن واجهت الخبيرين قالا لك أن المسألة مسألة نظر . ولعل اختلاف النظر هذا هو الذي حدا بالشارع الى اطلاق الحرية للقضاة في الاخذ أو في عدم الاخذ برأي الخبراء . تركهم أحراراً في تكوين عقيدتهم من مجموع الادلة والقرائن التي تعرض عليهم بغير أن يقيدهم برأي الخبراء حتي ولو اتفق الخبراء جميعًا على رأي واحد

قرأنا في الجرائد ذات يوم أن أحد حضرات المحامين سأل خبيراً في الخطوط (استشهد البعض برأيه أمام المحكمة العسكرية) عن صناعته لتقدير رأيه في عملية المضاهاة فأجابه الخبير بأنه كان باشكاتبا لمحكمة مصر الشرعية ونقل الى دفترخانة مجلس الوزراء وأن اسمه غير مقيد في جدول الخبراء . فالتفت رئيس المحكمة العسكرية الى زملائه ثم بدرت منه ابتسامة ذات معنى . معناها طبعًا كيف يمكن للقضاء أن يثق برأي خبير في الخطوط وليس الخط صناعته ما دامت صناعته الكتابية تباين صناعة الخبراء في الخطوط

في مصر يخلطون بين الكاتب والخطاط والبون بينهما بعيد ، ويظنون ايضاً أن كل خطاط يصح أن يكون خبيراً في مضاهاة الخطوط . وهو خطأ فاحش . لأن عملية مضاهاة الخطوط ليست عملية فنية فقط بل هي عملية علمية أيضًا . العمدة فيها ليس على فن الخط وحده بل يجب الاستعانة بالنظريات العلمية أيضًا . كون حروف الكلمات مقعرة أو محدبة أو مستديرة أو مستطيلة أو فيها وقفات أو تقطعات . وكون الحبر باهتًا أو زاهيًا . وكون الخط مكتوبًا بريشة أو بقلم أو بما شاكل ذلك ليس كل ما يهم

الخبير ملاحظته لاستنباط ادلة التزوير أو أدلة الصحة . بل هناك مسائل جمة معنوية يجب على خبراء الخطوط العلم بها والبحث فيها والتحقق منها قبل تكوين رأي بات في أمر التزوير أو في أمر الصحة

فمن القواعد الصحيحة التي يجب على كل خبير فى الخطوط أن يجعلها نصب عينيه وقت المضاهاة القاعدة التي مقتضاها ان الخط يتنوع بتنوع حالة الشخص العقلية ويتغير بتغير حالته النفسية ويتطور بتطور حالته الجسدية . الكلمات التي يكتبها زيد وهو قوي البنية تختلف عن الكلمات نفسها التي يكتبها زيد نفسه وهو ضعيف البنية . والكلمات التي يكتبها وعقله سليم تباين الكلمات نفسها اذا كتبها وعقله غير حافظ توازنه الطبيعي . والكلمات التي يكتبها الشخص وباله مطمئن لا تشبه الكلمات نفسها اذا كتبها وروعه مضطرب . والكلمات التي يكتبها خالد وهو هادىء لا تشابه الكلمات نفسها اذا كتبها وأعصابه هائجة . وكتابة الشخص فى سن العشرين ليست مثلها وهو في سن الأربعين . وكتابة المرأة نوع وكتابة الرجل نوع . فخطوط الشخص تتنوع بتنوع حالاته العقلية والنفسية والجسدية

كل هذا متفرع من قاعدة علمية وهي أن الخط مرتبط بمراكز الشخص المخية . والمراكز المخية هي مراكز الحركة التي منها حركة اليد . كل حركة تسطرها يد الكاتب تعبر عن حركات مخية . ولا يخفى ان المخ شديد التأثر سريع التشكل . فالمرض والصحة والشيخوخة والشبيبة والسكر واليأس والفرح والغم والغضب والعشق والذهول والبله والتأني والتسرع والبخل والاسراف وسائر الحالات التي تؤثر في العقل وفي الفكر وفي النفس وفي الجسم عوامل مهمة يجب أن يراعيها القضاة والخبراء في وقت المضاهاة وعند تحقيق الخطوط ولدي الحكم

أعرف خبيراً أفتى بتزوير امضاء بحجة خلو الامضاء من بعض نقط ومن بعض شرط وبحجة وجود حرف مشطور شطرين ، مع أن النظريات العلمية الصحيحة تعلمنا أن شطر بعض الكلمات شطرين أو أكثر ليس دليلاً على التقليد . لأن المشاهدات دلت على أن شطر بعض الكلمات شطرين أو أكثر وترك بعض النقط وبعض الشرط قد يكون سببه ضعف ذاكرة الكاتب أو نتيجة اضطراب أو أثر

من آثار حالة نفسية مثل حزن شديد أو غم وما شابه ذلك . أو أن حركة عقل كاتبها تخالف حركة عقل كاتب آخر يوصل الكلمات بعضها ببعض

وقد وجدوا بالاختبار أن فكر بعض الكتاب ينحصر وقت الكتابة فى نطاق محدود ينصرف اليه المجهود العصبي فلا يتعداه . فتجد في كتاباته وقفات وتقطعات وحركات قلمية تدل على الذبذبة أو الاضطراب أو ضعف الذاكرة أو الخوف أو اليأس أو حالات نفسية أخرى ينتقل أثرها من النفس إلى اليد ثم الى الورقة فيظن الخبير أن هذه الآثار دالة على التقليد . وما هي الا آثار انفعالات نفسية أو تطورات عقلية أو فكرية لا علاقة لها بفن الخط من حيث هو . مثل هذه النظريات العلمية يجب أن تراعى عند تحقيق الخطوط مثل ما تراعي القواعد الفنية في الخط تماماً بل ربما كانت القواعد العلمية أشد وا لاستنباط بها أصح

انما دعانا الى عرض هذا البحث على انظار رجال القضاء ورجال المحاماة في مصر ما نراه كل يوم بين جدران المحاكم من المظالم التي تبنى على رأي أشخاص ليسوا على شيء من فن الخطوط وليسوا على شيء من هذه النظريات العلمية الرشيدة . فيجب على من يهمهم الأمر أن يضعوا حداً لهذه الفوضى السائدة فى المحاكم . فان تبعة القضاء بالظلم واقعة على من بيدهم زمام العدل فى مصر . وهذا واجب لا تبرأ ذمة الحكومة الا بادائه والسلام [1]

(١) نشرنا هذه المقالة في مقطم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

٣٥

على الهامش

بعد ٤٦ سنة

فى سنة ١٨٧٨ حكم على رجل بالاشغال الشاقة المؤبدة. وفى سنة ١٩٢٣ حكم ببراءته . كان الرجل متهماً بأنه سم زوجته عمداً مع سبق الاصرار ومحكمة جنايات باريس حكمت بادانته مرتكنة على تقرير خبراء أثبتوا فيه وجود كمية من الزرنيخ فى جسم الزوجة قدروها بمليجرامين . وأكدوا أن جسم الانسان لا يوجد فيه زرنيخ بحالة طبيعية بهذا المقدار . ثم قرروا بالاجماع أن الزوجة ماتت مسمومة . فأخذت محكمة الجنايات بتقريرهم وبنتيجة تقريرهم وحكمت على الرجل بالاشغال الشاقة المؤبدة

وفى سنة ١٨٩٥ عفا عنه رئيس الجمهورية بعد ان قضى في السجن ٢٧ عاما . وعلى أثر الافراج عنه أعلن أنه برىء وأن خطأ القضاء جاء من خطأ الخبراء . ثم قدم الرجل طلباً الى وزير الحقانية يلتمس فيه اعادة النظر فى الحكم الجنائى الصادر عليه من محكمة الجنايات وبنى طلبه على أن العلم الحديث أثبت احتمال وجود زرنيخ فى جسم الانسان بحالة طبيعية لغاية ثلاثة مليجرامات . وزير الحقانية شكل لجنة من أكابر الاطباء لدرس المسئلة . واللجنة قررت أن المشاهدات والتجارب العلمية دلت حقيقة الى احتمال وجود زرنيخ فى جسم الانسان بحالة طبيعية لغاية ثلاثة مليجرامات وأن خبراء سنة ١٨٧٨ أخطأوا فى حكمهم خطأ فاحشاً . أحال وزير الحقانيه الطلب والتقرير الى النائب العمومى . والنائب العمومى أحالها الى محكمة النقض والابرام . ومحكمة النقض قبلت الطلب بناء على مبدأ قانونى جديد قررته قالت فيه « ان الاكتشاف

العلمى الذى يترتب عليه نفى دليل اتخذته محكمة ما سبباً للأدانة يعتبر مسوغا من المسوغات التى تجيز اعادة النظر فى الأحكام الجنائية النهائية لاحتمال ظهور براءة المحكوم عليه بسقوط الدليل الذى بنى عليه حكم الادانة » وبالنظر لمضى ٤٦ سنة على الجريمة وسقوط الدعوى العمومية لمضى المدة حكمت المحكمة ببراءته كما حكمت على الحكومة بأن تدفع له ٢٠٠٠٠ فرنك بصفة تعويض وبأن ترتب له معاشاً سنوياً مقداره ١٢٠٠٠ فرنك وأمرت بنشر هذا الحكم فى الجرائد والتأشير به على هامش حكم الادانة الأول

ألا يذكرك هذا بقول أمير المؤمنين الفاروق الى أبى موسى الأشعرى « ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق . فان الحق قديم لا يبطله شىء »

أين هذا وذاك من ذلك القاضى الذى أعلن ذات يوم أنه لم يقبل ولن يقبل فى حياته التماساً ولو تقدم له الف دليل ودليل بدعوى أن الخصوم يعتبرون التماس اعادة النظر درجة ثالثة للتقاضى . أليست « مراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل » كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنا وعنه [1]

---

(١) نشرنا هذه الكلمة في اهرام ١٦ فبراير سنة ١٩٢٣

٣٦

تصرفات الحاكم بأمره فى الحجاز

من الوجهة القانونية

بحثت الجرائد فى أمر تصرفات شريف مكة الذي يلقب نفسه بملك الحجاز من الوجهة السياسية ومن الوجهة الدينية . ولكنها لم تكتب كلمة واحدة عن تصرفاته من الوجهة القانونية مع ان الرجل مسؤول مدنيًا بتعويض الاضرار المالية والادبية التى أصابت الحجاج الذين آبو الى بلادهم بدون أن يتمكنوا من اداء فريضة الحج بسبب منعهم من النزول الى البر أو من الدخول الى بلاد الحجاز . وهذا التعويض يقدر بمبلغ النفقات التى انفقها الحجاج الى جدة ذهابًا وايابًا وجميع النفقات الأخرى التى انفقوها استعداداً للحج الى مكة المكرمة وزيارة المدينة المنورة وضاعت عليهم بسبب منعهم من اداء فريضة الحج . يضاف اليها الضرر الادبى الذى تقدره المحاكم بحسب منزلة كل حاج ومركزه فى الهيئة الاجتماعية وسنه وقدرته على استئناف السفر وغير ذلك من الاعتبارات

والمحكمة الاهلية مختصة بنظر مثل هذه الدعاوى لان شريف مكة الحالى خاضع لقضائها واحكام المحكمة تنفذ فى امواله الكثيرة الموجودة فى القطر المصرى . ان الرجل يستغل ستة آلاف فدان فى مغاغة وبنى مزار وبيا والمحلة وغيرها وله استحقاق فى وزارة الاوقاف (على ما أظن) وكل ذلك يكفى وزيادة لسداد المبالغ التى يقضى بها عليه

وما على الحجاج الذين أصابهم ظلم هذا الرجل الا ان يرفعوا أمرهم الى القضاء لينصفهم منه والسلام [1]

نشرنا هذه الكلمة في « المحروسة » تاريخ ٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ فذيلتها (المحروسة) بقولها تلفت نظر الحجاج الذين آبوا مع المحمل ولم يتمكنوا من اداء فريضة الحج بشبب سوء نية « ملك الحجاز » الى كلمة الاستاذ القانوني الضليع عزيز بك خانكى . وحبذا لو قام بعضهم وطالبوا بحقوقهم فى المحاكم الاهلية كما يشير الى ذلك كاتب هذه الكلمة الصادقة

٣٧

***

وجه الى حضرة الاستاذ حسن افندى سلامه ثلاثة أسئلة خاصة بكيفية مقاضاة شريف مكة أمام المحاكم المصرية . وها أنا مجيبه عنها

أولاً — سأل هل ملك الحجاز ملك حقيقة أم لا . وجوابى بالنفى طبعًا . لأن الحكومة المصرية لم تعترف به ملكا . وتركيا لم تعترف به ملكا . والعالم الاسلامى كله لم يعترف به ولا يقره على دعواه . وهو فى نظر البعض موظف بريطانى لأن له مرتبًا مقداره ١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى يقبضها من خزينة الحكومة البريطانية فى كل سنة يقتسمها مع أولاده فيصل وعبد الله وزيد . ألا تتذكر المناقشة التى دارت فى مجلس النواب البريطانى من بضعة أشهر اذ سأل أحد النواب وزير الخارجية البريطانية عما يؤديه حسين شريف مكة وأولاده من الاعمال ليستحلوا بها قبض ذلك المرتب الضخم . فأجابه الوزير « لا تسألنى عما يعملون واسألنى عما لا يعملون . » فقهقه الاعضاء وعلموا ان المائة والخمسين الفا يقبضها حسين وأولاده لتتقى الدولة الانجليزية شرورهم . . فهل من كان هذا شأنه يليق أن نعتبره ملكا . أضف الى هذا ان بلاد الحجاز عبارة عن ثلاث مدن مكة والمدينة وجدة وما بقى فصحارى رملية لا دار فيها ولا ديار . وكل سكانها لا يزيدون على ٧٠٠٫٠٠٠ نفس بحسب آخر احصاء رسمى . فمدينة القاهرة وحدها تعادل بلاد الحجاز كلها

ثانيًا — سأل « وهل الأمر الذى صدر فيما يتعلق بالحجاج صدر منه رأسًا أو صدر من حكومته الاستبدادية اللادستورية » نقول أن حكومة الحجاز هى حكومة شخصية مستبدة . فيها القول قوله والرأى رأيه والفعل فعله بلا شريك ولا رقيب .

هو الحكومة والحكومة هو . فمن العبث التفرقة بين الملك والحكومة والبحث عمن منع الحجاج من اداء فريضة الحج

ثالثاً — « كيف تكون المحكمة الاهلية عندنا هى المختصة ودعوى التعويضات دعوى شخصية . والمحكمة المختصة هى محكمة المدعى عليه . . »

الجواب :

١ — للرجل معتمد سياسى يمثله فى مصر . ووكيل شرعى ينوب عنه فى جميع المعاملات وفي جميع الخصومات . ووكيل قضائى يحضر عنه فى جميع الدعاوى أمام جميع المحاكم . فنحن ندعى عليه ولنا الحق فى أن نختصم وكلاءه المقيمين في مصر بصفتهم نائبين عنه

٢ — والرجل نفسه يرفع جميع قضاياه أمام المحاكم المصرية أهلية ومختلطة بصفته مدعياً . وتقبل جميع القضايا التي ترفع عليه بصفته مدعى عليه . وقد حاول مرة أن يتهرب من دعوى بناء على أنه ملك فلم يفلح

٣ — ولما صدر قانون تخفيض ايجار الأطيان الزراعية وطلب المستأجرون منه من اللجنة النظر في العقود التي عقدوها معه وتخفيض ايجارها حاول ان يحتج على تدخل اللجنة في عقوده وقال بأنه ملك ليس خاضعاً لهذه اللجنة . فأفهمته الحكومة « بذوق » بأن دعوى الملكية دعوى حجازية محضة لا تعرفها مصر ولا يقرها المصريون . فخضع ونظرت اللجنة في عقوده وخفضتها تخفيضاً كبيراً

٤ — على انه بحسب أحدث مباديء القانون الدولي اذا تعذر على المدعي أن يرفع دعواه أمام المحكمة المختصة في الأمر فله حق رفعها أمام المحكمة المقيم هو فيها. وقد نشرت مجلة « المحاماة » أخيراً حكماً من هذا القبيل في قضية قدمت بين فارسي وبلجيكي مقيمين في فرنسا . فحكمت المحكمة الفرنساوية بأنها مختصة لتعذر رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فى الامر . وهنا استحالة رفع الدعوى أمام محكمة مكة على رجل يدعى انه ملك الحجاز ظاهرة ظهوراً يكاد يزاحم البداهة . فمن أجل هذا حق للمدعي أن يرفع دعواه أمام محاكم مصر والسلام [1]

(١) — نشرت في « المحروسة » تاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٣

٣٨

وقفية المرحوم علي بك فهمي

بحث في صحتها

كلنا نعلم انة في سنة ١٩٢١ صدر من المرحوم علي بك فهمي وقف خص وجوه البر بجزء عظيم من ريعه . فالبعثة الفهمية خصها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في السنة . والمستشفى الرمدى في ابي الوقف خصه بمبلغ ١٥٠٠ جنيه . وخص وجوه بر اخرى بمبالغ عدة

وكلنا نعلم ان هذا الوقف صدر منه امام حضرة صاحب الجلالة الملك وحضرة صاحب المعالي كبير الامناء وحضرة صاحب السعادة مدير المنيا . وقد صدر منه ودون في « ورقة عرفية » امضاها الواقف وصاحب الجلالة وصاحب المعالي وصاحب السعادة

وكلنا نعلم أيضاً ان هذا الوقف لم يضبط في مضبطة المحكمة الشرعية (التي يوقع عليها الواقف وشهوده عادة) ولم يقيد في دفاترها . فما قيمة هـذا الوقف يا ترى ؟ هل انعقد الوقف أو لم ينعقد ؟

الاعتراض القوي الذي يمكن ان يعترض به من يقول بعدم انعقاد الوقف مستفاد من نص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أوجبت صدور الاشهاد بالوقف (على يد حاكم شرعي) و (قيده بدفتر احدى المحاكم الشرعية) وهذان الشرطان غير متوفرين هنا . فلا الوقف صدر به اشهاد شرعي أمام قاض شرعي ولا هو قيد بدفتر احدى المحاكم الشرعية . واليك نص المادة

« يمنع عند الانكار سماع دعوي الوقف او الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية ... »

وما دام لا اشهاد ولا قيد فلا وقف . وتكون « الورقة العرفية » التي دون فيها اقرار الواقف بالوقف هي والهواء سواء . هذا هو مبنى اعتراض من يقول بعدم انعقاد الوقف

اما نحن فمن رأينا ان المسألة فيها نظر . والاعتراض السابق غير مقطوع بصحة اسبابه . وعلى كل حال فهو غير قاطع في الدلالة على عدم انعقاد الوقف . واليك البيان

أولا — الاصل في الشرع ان ينعقد الوقف بصدور لفظ من الفاظه الخاصة به . فاذا قال المنصرف ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وتوفرت فيه سائر شروطه انعقد الوقف بالقول . وهنا الواقف اشهد على نفسه بالوقف قولا وكتابة ونفذه بالفعل بدفع ٣٠٠٠ جنيه لوزارة المعارف قيمة نفقة البعثة الفهمية على مايقولون. فالوقف انعقد شرعًا

ثانيًا — يقولون ولكن لائحة المحاكم الشرعية جعلت الوقف مثل الهبة والرهن العقاري اي لايكون له وجود الا اذا تحرر به اشهاد رسمي . فهبة العقار ورهن العقار لا يكون لهما وجود قانونًا الا اذا تحرر بهما عقد رسمي امام مأمور العقود الرسمية . والوقف لايكون له وجود الا اذا حصل الاشهاد به امام حاكم شرعي أو مأذون من قبله . وهذا غير صحيح .لان المادة تنص فقط على منع سماع دعوى الوقف عند عدم وجود اشهاد به (عند الانكار) فقط . فاذا حصل الوقف بورقة عرفية ولم ينكر الواقف صدور الوقف منه جاز سماع دعوي الوقف او الاقرار به أو استبداله او الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط . فالاشهاد بالوقف امام حاكم شرعي او مأذون من قبله ليس اذن شرطًا لانعقاد الوقف بل هو دليل على وجوده (عند الانكار فقط)

ألا ترى ان اللائحة لا تنص على البطلان ولا على عدم انعقاد الوقف عند عدم وجود اشهاد و اكتفت فقط بمنع سماع دعوى الوقف او الاقرار به (عند الانكار) . ومنع سماع الدعوى شيء والبطلان شيء آخر

وقد حكمت المحكمة العليا الشرعية بصحة انعقاد وقف صدر في ورقة عرفية عقبها بعد حين اشهاد شرعي صدر من الواقف بتغيير في وقفه الاصلي (الذي حصل بورقة عرفية) وفي اشهاد التغيير روى الواقف حكاية الوقف الذي صدر منه في الورقة

العرفية . فلو كان الوقف الاصلي لم ينعقد أصلا لعدم الاشهاد به أمام حاكم شرعي ماكان الاشهاد بالتغيير الذي حصل بعد حين أمام المأذون أوجده من العدم .فالمسألة مسألة اثبات . والاثبات تحدد هنا وشرط ان يكون باشهاد شرعي (عند الانكار) فقط . فحالة الوقف تباين حالة الهبة وحالة عقد الرهن العقاري

ثالثًا — على ان من رأينا ان شرط (الاشهاد) متوفر هنا . اللائحة شرطت عند الانكار ان يوجد (اشهاد ممن مملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله) . وهنا الوقف صدر على يد حضرة صاحب الجلالة الملك وهو الحاكم الشرعي الاكبر ومنه يستمد سائر الحكام الشرعيين صفتهم في الحكم . ولا يصح اعتبار الاشهاد الحاصل أمام اصغر قاض شرعي أو اصغر مأذون وعدم اعتبار الاشهاد الحاصل أمام الحاكم الشرعي الاكبر الذي منه يستمد القضاة الشرعيون ولايتهم في القضاء

ورب معترض يقول : ان كلمة «الحاكم الشرعي» معناها هنا «القاضي الشرعي» وفي الترجمة الفرنسوية للائحة ترتيب المحاكم الشرعية عبر عن « الحاكم الشرعي » بكلمة Cadi وجلالة الملك ليس بقاض يتقبل الاشهادات الشرعية . ولا سيما انه بحسب النظامات السياسية الحديثة لايمكن للملك ان يجمع في شخصه وفي قبضة يده السلطات الثلاثة : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية

نقول هذا الاعتراض ليس وجيهًا :

١ — لان القوانين المصرية جعلت للوقف ميزة خاصة به أخرجته عن حكم سائر الاموال فيما يختص باصله وكيانه اذ جعلت مرجع اصل الوقف الى اصل الشرع. ولا يخفى ان جلالة الملك هو الآن صاحب الولاية الشرعية العامة على الاوقاف المصرية باسرها منه يستمد جميع القضاة الشرعيين صفتهم فى الحكم . وهو الذي اجاز لهم ويجيز لهم الحكم في الدعاوي وفي قبول الاشهادات الشرعية . فهم اشبه شيء بوكلاء عنه . والقاعدة ان ما يملك الوكيل عمله يملك الاصيل عمله بالطبع وبالبداهة

٢ — زد على هذا ان الاصل في حكمة ايجاب صدور اشهاد بالوقف امام حاكم شرعي او امام مأذون من قبله منع التلاعب الذى كان فاشيًا في قضايا الاوقاف ومنع دعاوي الادخال والاخراج والتغيير والاستبدال والابدال وغيرها من الدعاوى

العديدة التى كانت تختلق اضراراً بمصلحة جهات الوقف أوبمصلحة المستحقين وكان يكتفي في اثباتها بشهادة الشهود و بالاوراق العرفية التي ما كان يعرف لها اصل . وهنا الاشهاد بالوقف صدر أمام ولي الامر نفسه وامام كبير الامناء وامام مدير المنيا وامام شهود عدول كثيرين وفي محفل من الناس لم ير الوجه القبلي مثله من البهاء والعظمة والجلال . فمن ذا الذى يجرؤ على انكار صدور الوقف من الواقف

رابعًا — بقى شرط (قيد الاشهاد بدفتر احدى المحاكم الشرعية) وهذا عمل اداري محض. كما يجوز القيد في حياة الواقف يجوز بعد وفاته. وما على صاحب الشأن الا ان يقدم الاشهاد الى المحكمة الشرعية لقيده بدفاترها وهى تقيده . واذا امتنعت يعرض الامر على وزارة الحقانيه وهى تأمر المحكمة بالقيد

الحادثة فذة. ليست لها سابقة من نوعها . اذ لم نر ولم نسمع ولم نقرأ ان اشهاداً بالوقف حصل عن يد خديو مصر او سلطان مصر او ملك مصر . لهذا سألنا الكثيرين من اخواننا من رجال القضاء ومن رجال المحاماة ومن اهل العلم فرأيناهم يميلون الى القول بانعقاد الوقف بناء على انه حصل على يد جلالة الملك الذي هو الحاكم الشرعى الاكبر . ومن رأيي — حتي لو كانت المسألة تحتمل القولين — انه يحسن ترجيح قول من يقول بانعقاد الوقف للوجود الآتية :

١ — احترامًا لمقام ولي الأمر الذي حصل على يده الاشهاد

٢ — لان القول بانعقاد الوقف فيه تنفيذ لارادة الواقف

٣ — لان الوقف تضمن وجوه بر كثيرة نفعها عام على البلد . فالقول بانعقاد الوقف يوافق المصلحة العامة

٤ — لان مآل الاطيان الموقوفة اذا قيل بعدم انعقاد الوقف سيؤول الى اخوات الواقف . وهن موسرات ايساراً تامًا بفضل ماورثنه عن المرحوم والدهن والمرحومة اختهن . فالحصة التي تؤول الى كل واحدة من اخواته لاتزيدها سعة ولا رخاء ولاتغير من معيشتهن شيئا ما . اما اذا قيل بانعقاد الوقف ونفذ الوقف بالفعل وانفق في وجوه البر المشروطة في الوقفية (البعثة الفهمية والمستشفى الرمدى وغيرهما) فان الامة تستفيد فوائد تبقى آثارها خالدة وتتجدد منافعها فى كل سنة مادام الوقف قائمًا

اما عم المرحوم الواقف الذي يقولون انه جدير بالعناية فيمكن الصلح معه على مبلغ من المال اوحصة في الاطيان نظير مصادقته على الوقف . ولعل صاحب الجلالة الملك هو خير وسيط للحصول على اجازة اخوات الواقف ومصادقة العم . فان تفضل وفعل ورضيت الاخوات وقبل العم كان لهم جميعًا عند الله جزاء الخير وخير الجزاء[1]

(١) — نشرنا هذا البحث في « مقطم » اغسطس سنة ١٩٢٣ فعلق عليها بقوله :
(المقطم) — نشكر حضرة الاستاذ الفاضل عزيز بك خانكي على هذا البحث القيم المفيد في موضوع يهم الجمهور وفي مبادىء قانونية تستوقف انظار المشتغلين بالقضاء والمحاماة وستنشر هذه المقالة في مجلة « المحاماة » في عددها القادم

٣٩

سياسة التعليم فى مصر

اذا صح أن الأرقام من أقوى الأدلة والاحصاءات من أبلغ البراهين على أثبات أمر أو على نفيه فدقق نظرك في الأرقام وفي الاحصاءات الآتية تدرك مبلغ مسؤولية القابضين على زمام سياسة التعليم في مصر.

— يو جد في مديرية جرجا ٢٣٩ عمدة . منهم ١١٠ (أي ٤٦ في المائة) أميون لا يقرأون ولا يكتبون . وفي مديرية الغربية من العمد ٥٠٧ منهم ١٧٠ (أي ٣٣ في المائة) أميون . وفي مديرية أسيوط ٣٠١ منهم ١٠٠ (أي ٣٣ في المائة) لا يقرأون ولا يكتبون . وفي مديرية البحيرة من العمد ٣٠٩ منهم ١٠٣ (أي ٣٣ في المائة) أميون . وفي مديرية المنوفية ٣١١ عمدة منهم ٧٨ (أي ربعهم) لا يقرأون ولا يكتبون . وفي مديرية الدقهلية ٣٨٧ عمدة منهم ٧٨ (أي خمسهم) أميون . وفي مديرية الشرقية ٣٣١ عمدة منهم ٦٠ لا يقرأون ولا يكتبون . وفي القليوبية ١٥٦ عمدة منهم ٥٥ (أي ٣٠ في المائة) أميون . وفي مديرية الجيزة ١٧٨ عمدة منهم ٤٨ (أي ٢٨ في المائة) لا يقرأون ولا يكتبون . وفي الفيوم ١٢٨ عمدة منهم ٤٠ (أي ٣١ فى المائة) أميون . وفي بني سويف ١٦٧ عمدة منهم ٥١ (أي ٣٠ في المائة) لا يقرأون ولا يكتبون . وفي مديرية المنيا ٢٧٠ عمدة منهم ٨٤ (أي ٣١ في المائة) أميون . وفي مديرية قنا ١٤٨ عمدة منهم ٦٧ (أي ٤٥ في المائة) لا يقرأون ولا يكتبون . وفي مديرية أصوان ٧٣ عمدة منهم ٢٦ (أى ٣٤ في المائة) أميون لا يقرأون ولا يكتبون . فالجملة ١٠٦٩ عمدة من أصل ٣٥٠٥ (أي أكثر من ٣٠ في المائة) أميون لا يقرأون ولا يكتبون .

يحكى أن بلدة في الوجه البحري اكتتبت بمبلغ ٦٠٠ جنيه لتأسيس مجلس

قروي فيها . وعند ما علم عمدتها أن من شروط العضوية في المجلس أن يكون العضو ملمًا بالقراءة والكتابة وكان هو اميًا لا يقرأ ولا يكتب حارب المشروع حتى أسقطه ورد المال الى أصحابه . هذه هي احدى نتائج شيوع الامية بين العمد .

— وأمية مشايخ البلاد أفظع . اذ أن عددهم في القطر كله ٢٢٠٠٠ منهم ١٥٢٠٠ (أي ٧٠ في المائة تقريبًا) أميون لا يقرأون ولا يكتبون . من ذلك ١٨٨٧ شيخ بلد فى مديرية الدقهلية منهم ١٢٣٢ أميون و ٢٦٩٦ شيخ بلد في مديرية الشرقية منهم ١٧٢٥ أميون و ٣١٢٧ شيخ بلد في مديرية الغربية منهم ٢١١٣ أميون و ٢٥٠٦ شيخ بلد في البحيرة منهم ١٧٨٦ أميون و ١٤٣٦ شيخ بلد في الفيوم منهم ١١١٥ أميون وفي المنيا ١٦٠٠ شيخ منهم ١٠٧٥ أميون وفي مديرية جرجا ١١٨٧ شيخ بلد منهم ٩١٤ أميون وهكذا . فالامية بين مشايخ البلاد فضيحة

العمد والمشايخ يمثلون الحكومة في بلادهم . في أيديهم جزء من السلطة التنفيذية وجزء من السلطة القضائية . الحكومة تدقق في اختيارهم . وفي اختيارهم مظنة انهم صفوة أهل بلدهم . فان كان هذا حال الخيرة من أهالي البلاد من الجهل والامية فما بالك بحال الباقين . . . !

— عدد الذكور الذين يزيد عمرهم على خمس سنوات في القطر المصري ٥٠٫٤٤٢٫٥ منهم ٦٦٣٫٦٨٤٫٤ (أي ٨٦ في المائة تقريبًا) أميون . وعدد الاناث اللاتي يزيد عمرهن على خمس سنوات ١١٫٠٧٢٫٥ منهن ٢٥١٫١١٥ فقط يعرفن القراءة الكتابة والباقي منهن ٧٦٠٫٢٥٦٫٥ أميات لا يقرأن ولا يكتبن (أى ان ٢ في المائة فقط منهن متعلمات و ٩٨ في المائة جاهلات) وهي نسبة تسود وجه الذي كان يسيطر على التعليم في مصر. [1]

— في مدى السنوات العشرة الماضية لم يزد عدد الاناث اللاتي تعلمن القراءة والكتابة على نصف في المائة . واذا سار التعليم في المستقبل على المنوال الذي

(١) كتبنا هذه المقالة في اهرام ٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ . وفي اوائل سنة ١٩٢٠ ترك مستر دانلوب مستشار وزارة المعارف خدمة الحكومة المصرية

سار عليه في الماضي لزمنا ٢٠٠٠ سنة تقريباً لتكون نساء وبنات مصر متعلمات . وبالنسبة الى الذكور كانت الزيادة ٤ في المائة واذا سار تعليمهم بهذا البطء لزمنا ٢٥٠ سنة ليعم تعليم القراءة والكتابة القطر المصري برمته

— زاد عدد الذين يقرأون ويكتبون من سكان القاهرة بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٧ بنسبة ٣ في المائة وكانت الزيادة بالنسبة الى اهالي الاسكندرية ١ في المائة (١) وهي بالنسبة الى مديرية الغربية ٣ في المائة وبالنسبة الى مديريات القليوبية والمنوفية والدقهلية والجيزة وبنى سويف ٢ في المائة وبالنسبة الى مديريتي الشرقية والفيوم ١ في المائة . فالتعليم الاولي في العاصمة وفي الاسكندرية وفي المديريات يسير ببطء معيب جداً . هو والعدم سيان

---

(١) ننقل هنا نص مذكرة وضعها مكتب تفتيش التعليم الالزامى فى الاسكندرية تدليل على السلطة ذات الشأن بتعميم التعليم الاجبارى وكيفية تنفيذ المشروع : وهذا نص ما جاء فيها :

« تمتاز سنة ١٩٢٥ بالشروع فى وضع نظام يكفل الزامية التعليم فى جميع القطر فى مدة لا تتجاوز ١٠ سنوات

« طريق التنفيذ — لم تستقل الحكومة وحدها بالعمل على تنفيذ المشروع بل اشتركت معها مجالس المديريات والمجالس البلدية فى المحافظات . فقامت كل مديرية بنصيبها فى أنشاء هذه المدارس واندفع كثير من أهل الخير الى ايجاد عدة مدارس على نفقاتهم الخاصة . وهذه المدارس جميعها سلمت بأنائها المدرسى الى وزارة المعارف التى اعدت البرامج وعينت الرؤساء والمدرسين ومما يسطر بالشكر لبلدية الاسكندرية انها خصصت فى ميزانيتها مبلغاً للتعليم الاجبارى وقررت فتح اثنى عشرة مدرسة كل عام . افتتح منها الى الآن سبع فقط

« واذا استمرت النسبة بهذا النظام لمدة عشر سنوات كان التعليم بالاسكندرية اجبارياً بفضل بلديتها

نظام هذه المدارس — النظام القديم المعمول به الى الآن فى المدارس القديمة ان يقضى الولد أو البنت فى المدرسة طول اليوم المدرسى اما هذه المدارس الجديدة فاسمها « المدارس العاملة » وقد روعى فيها ان ينتفع بالمدرسة الواحدة كمدرستين — فهى فى الصباح للبنات — بينما يكون البنون فى المصانع أو المزارع — وهى بعد الظهر للبنين — بينما تكون البنات فى البيوت أو المشاتل

« تنفيذ العمل — لما لم يكن بجانب هذه المدارس مصانع حكومية كافية التجأت الوزارة الى المدارس الصناعية التابعة لمجالس المديريات والملاجىء العاملة والمصانع التى تديرها الافراد والجمعيات وهؤلاء جميعاً قد قابلوا عمل التلاميذ عندهم بالترحاب مراعاة للمصلحة العامة ولأن العمل يزيد فى انتاج مصانعهم ، وهذه المصانع التى ستتشرف بزيارة سعادة الباشا المحافظ وحضرات اعضاء القومسيون المحترمين أثر من الآثار المشكورة التي قدمها اصحابها لمدينة الاسكندرية »

— في مصر يحصون عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة (لان من السهل عدهم) وفي البلاد الاخرى يحصون الاميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون (لانه من السهل احصاؤهم) . القاعدة عندنا الجهل والقاعدة عندهم العلم

أمن أجل هذا يقول أحد علماء الافرنج تذييلا لكتاب لورد ملنر على مصر « ان التعليم في مصر يشبه هرماً مقلوباً رأساً على عقب »

« يرى القارىء فى هذا البيان ان ادارة التعليم الالزامى سجلت على بلدية اسكندرية ما سبق لها تقريره للاشتراك فى تعميم التعليم الالزامى فى هذه المدينة بقولها :

« ومما يسطر بالشكر لبلدية الاسكندرية انها خصصت فى ميزانيتها مبلغاً للتعليم الاجبارى وقررت فتح اثنى عشرة مدرسة كل عام افتتح منها الى الآن سبع فقط »

« ولا يخفى ان المجلس البلدى كان يحاول التخلص من القرار المتقدم والاكتفاء بدفع مبلغ اربعة آلاف جنيه فى السنة للتعليم الاولى زادت المدارس أم قلت . ولا يزال بعض اعضاء القومسيون يدافعون عن هذه النظرية ويقولون ان التعليم ليس من اعمال البلدية بل هو من اعمال المعارف ولكن رجال التعليم الاولى يقولون لهم ان مجالس المديريات تشارك الحكومة فى نشر التعليم الاولى وتعميمه وبلدية الاسكندرية ينبغى ان تؤدى خدمة مجلس من مجالس المديريات فى محيطها الخاص وقد انشىء بما لها حتى الآن سبع مدارس فيجب عليها ان تقوم بتعهداتها السابقة فتنشىء اثنى عشرة مدرسة كل سنة مدة عشر سنوات

« وقد كان الغرض من زيارة رجال البلدية لمدارس التعليم الالزامى مشاهدة ما رؤى لهم من ظهور فوائد هذا التعليم وكان حضرة محمد عارف بك مفتش المدارس الاولية فى منطقة الوجه البحرى وابراهيم بك سلامه مفتش هذه المدارس فى الاسكندرية قد اعدا كل ما يمكن اعداده هنا لاظهار اهمية الخدمة التى تؤديها المدارس الالزامية للبلاد وكان اصحاب المصانع التى يتعلم فيها تلاميذ تلك المدارس لحفظ الصنائع قد استعدوا لعرض كثير من اعمال مصانعهم واعمال التلاميذ فيها للغرض المتقدم . ولكن تأجيل الزيارة افسد كل هذه الترتيبات والحق يبعض المصانع بعض الخسارة المادية

« فينبغى للبلدية ان تنظر بعين الاهتمام الى الغرض الذى ترمي اليه ادارة التعليم الالزامي ولا يليق بها وهي ذات ايرادات نامية ان تتنحى عن خدمة المصلحة العامة ضمن هذه الدائرة »

٤٠

انفقت الحكومة على التعليم العالي والثانوي والابتدائي وعلى التعليم الفني والصناعي والتجاري في سنة ١٩١٨ كلها مبلغ ٢٢٦ ر ٤٤٠ جنيهاً مصرياً . والقطر المصري يبلغ عدد سكانه ٢٥٥ ر ٧١٨ ر ١٢ نفساً وميزانية ايراداته ومصروفاته بلغت في تلك السنة ٩٤٨ ر ٤٩٦ ر ٢٢ جنيهاً مصرياً

معنى هذا ان الحكومة المصرية خصصت سهماً واحداً فقط من ٥١ سهماً (اي اقل من ٢ في المائة) من ايرادتها لنشر التعليم والمعارف في مصر . يخص الفرد الواحد من أفراد الامة من مبلغ ٢٢٦ ر ٤٤٠ جنيهاً اقل من ٣٥ مليما

هذه النسبة فيها غبن فاحش كبير جداً على التعليم . ويتجلى لك وجه الغبن بشكل فظيع عند ما تقابل ميزانية وزارة المعارف بميزانية باقي المصالح والوزارات. او تقابل ميزانية المعارف عندنا بميزانيات المعارف في البلاد الاخرى. او تقابل مايصيب **كل** فرد من افراد الامم الاخرى من ميزانيات المعارف عندهم .

— بينما تخصص الحكومة المصرية لوزارة المعارف ٢٢٦ ر ٤٤٠ جنيها تجدها تخصص لوزارة المالية ٠٩٠ ر٨٢٥ ر١ جنيهاً ولوزارة الداخلية ٩٢٩ ر٠٧٣٠ ر٢ جنيهاً (للخفراء وحدهم ٩٥٥ ر٧٣٩ جنيهاً مصرياً) ولوزارة الاشغال ١٤١ ر١٦٨ ر٢ جنيهاً ولمصلحة السكة الحديد ٦٨٧ ر٢٠٩ ر٣ جنيهاً ولمصلحة الدين العمومي ٤٨٤ ر٩٧٥ ر٣ جنيهاً ولوزارة الحربية وما يتفرع عنها ٤٢٦ ر٦٥٧ ر٤ جنيهاً ولوزارة الحقانية ٧١٦ ر٨٤٦ وللتلغرافات والتليفونات ٤٩٧ ر٦٧١ جنيهاً وللمعاشات ٤٣٤ ر٧٣٢ جنيهاً . فوزارة المعارف أقل الوزارات انتفاعاً بأموال الحكومة . ولم نذكر وزارة الزراعة وميزانيتها ٨٣٠ ر١٥٥ جنيهاً لانها تكاد لاتذكر بين سائر الوزارات في عملها . والمبلغ الذي

يقرب من مبلغ ميزانية وزارة المعارف وقدره ٢٢٦ ر ٤٤٠ جنيهاً هو مبلغ مخصصات العائلة السلطانية والديوان السلطاني وقدره ٠٠٠ ر٥٠٠ ر٣٨ جنيه

— قابل الآن بين ما تنفقه الحكومة المصرية على التعليم في مصر وما تنفقه حكومات البلاد الاخرى تجد فرقاً يخطف الابصار. فجمهورية الارجنتين (في امريكا الجنوبية) خصصت في سنة ١٩١٦ مبلغ ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٤٥ جنيه من اصل ميزانية تبلغ ايراداتها ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٢٦ جنيه أي بنسبة ١٦ وثلثين في المائة من مجموع الايرادات مع انها تدفع سنوياً ثمانية ملايين من الجنيهات لتسديد دينها العمومي من أصل وفائدة . أيليق أن ننفق نحن ٢٢٦ ر٤٤٠ جنيهاً لتعليم ٢٥٥ ر٧١٨ ر١٢ نفساً وهم ينفقون ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٤٥ جنيه (أي عشرة اضعاف ماننفق نحن) لتعليم ٠٠٠ ر١٠٠ ر٧ نفس (أي نصف عددنا تقريباً). بينما يخص المصري من ميزانية بلاده ٣٥ مليما انفقة تعليمه يخص الارجنتيني ٦٣ قرشاً أي انه يكاد ينفق على الارجنتيني عشرين مرة اكثر مما ينفق على المصري ومصر بفضل الله اغنى رجالا ومالا

وبلاد هولاندا وفنلاندا والدانيمارك تخصص للتعليم ١٢ في المائة من ميزانيتها . فقد أنفقت الدانيمارك في سنة ١٩١٧ مبلغ ٠٠٠ ر٠٠٩ جنيه من أصل ميزانية مربوطها ٠٠٠ ر٦٠٠ ر٧ جنيه مع ان عدد سكانها ٠٠٠ ر٧٧٥ ر٢ نفس . وفنلاندا انفقت في سنة ١٩١٤ مبلغ ٠٠٠ ر٠٧٨٠ جنيه من اصل ميزانية مبلغها ٠٠٠ ر٢٨٠ ر٦ جنيه مع ان سكانها ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٣ نفس وهولاندا انفقت في سنة ١٩١٣ مبلغ ٠٠٠ ر٠٧٥٠ جنيه مع ان سكانها لايزيدون على ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٦ نفس

وحكومة النرويج وحكومة شيلي وحكومة فيكتوريا (في استراليا) تخصص ١١ في المائة من ميزانياتها للتعليم . فقد انفقت حكومة النرويج في سنة ١٩١٦ مبلغ ٠٠٠ ر٠٠٠ ر١ جنيه من اصل ميزانية مبلغها ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٩ جنيه لنشر المعارف بين ابنائها وهم لايزيدون على ٠٠٠ ر٠٠٠ ر٢ نفس وانفقت حكومة شيلي (في امريكا الجنوبية) في سنة ١٩١٤ مبلغ ٠٠٠ ر٤٤٨ ر١ جنيه من اصل ميزانية مبلغها

٠٠٠ر٠٠٠ر١٣ جنيه مع ان سكانها لا يزيدون على ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ نفس ومع انها تنفق ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه على الجيش والأسطول

وحكومات رومانيا وبلغاريا وزيلاندا الجديدة وويلز الجديدة تنفق كل منها ١٠ في المائة من ميزانياتها . فقد أنفقت رومانيا في سنة ١٩١٥ مبلغ ٠٠٠ر٣٥٠ر٢ جنيه من أصل ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٤ جنيه مع ان سكانها لا يزيدون على ٠٠٠ر٠٠٠ر٦ نفس . وبلغاريا أنفقت في سنة ١٩١٥ مبلغ ٠٠٠ر١٦٧ر١ جنيه من أصل ٠٠٠ر٠٠٠ر١١ جنيه مع ان عدد سكانها ٠٠٠ر٥٠٠ر٤ ولها جيش تبلغ نفقاته ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ جنيه وعليها دين تبلغ فوائده السنوية ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه . وزيلاندا تنفق ٠٠٠ر٠٠٠ ٢ر١ جنيه من أصل ٠٠٠ر٠٠٠ر١٢ جنيه

وبلاد السويد أنفقت في سنة ١٩١٦ مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ جنيه من أصل ميزانية مقدرة بمبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٢ جنيه (أي بنسبة ٩ في المائة) وسكانها لا يزيدون على ٠٠٠ر٥٠٠ ر٥ نفس . وبلجيكا تنفق ٠٠ر٣٠٠ر٢ جنيه على تعليم أبنائها وهم لا يزيدون على ٠٠٠ر٥٠٠ر٧ نفس . واليونان أنفقت في سنة ١٩١٥ مبلغ ٠٠٠ر٠٠٧ جنيه على تعليم أبنائها وهم لا يزيدون على ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ نفس . وبلاد البرتغال وسكانها ٠٠٠ر٥٠٠ر٥ أنفقت في سنة ١٩١٥ على التعليم مبلغ ٠٠٠ر٩٠٠ جنيه مع ان ميزانيتها لا تزيد على ٠٠ ر٠٠٠ر١٨ جنيه يخصص منها ٠٠٠ر٠٠٠ر٧ جنيه للدين و٠٠٠ر٥٠٠ر٣ جنيه للجيش والأسطول . وبلاد اليابان أنفقت على تعليم أبنائها في سنة ١٩١٣ مبلغ ٠٠٠ر٧٧٩ر٧ جنيه . وايطاليا أنفقت في سنة ١٩١٥ مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٧ جنيه . وفرنسا أنفقت في سنة ١٩١٤ مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٤ جنيه . والنمسا أنفقت في سنة ١٩١٥ مبلغ ٠٠٠ر٢٤٠ر٥ جنيه والمجر ٠٠٠ر٠ ٥ر٥ جنيه . وبروسيا أنفقت في سنة ١٩١٥ مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥ جنيه . وبافاريا وسكانها ٠٠٠ر٢٠٠ر٦ أنفقت ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه . وانكلترا تقدرت ميزانية المعارف فيها بمبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٥ مليون جنيه وبحسب القانون الجديد الذي سن في سنة ١٩١٨ سيكون مبلغ الميزانية الضعف . أما أمريكا فحدث عنها ولا حرج فقد بلغت الضرائب الخاصة بالتعليم الأولي في سنة ١٩١٣ مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩

مليون جنيه وبلغت الرسوم المحلية للغرض نفسه مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٧٥ جنيه

ومن هذه المقابلة بين ماتنفقه الحكومة المصرية على التعليم في مصر وما تنفقه الحكومات الاخرى على التعليم في بلادها يمكنك ان تدرك مبلغ الغبن الواقع على التعليم في مصر (١)

---

(١) نشرنا هذه المقالة في « اهرام » ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٩ ومن هذا التاريخ نشطت الحكومة والامة معا لتعميم التعليم وخطا التعليم خطوات واسعة جداً . وانه ليسرنا أن ننشر هنا نبذة وجيزة عن سير التعليم بمدارس الحكومة نشرتها الوزارة

« لم تكن للحكومة ايام قدماء المصريين يد في التعليم ولم تكن ثمة مدارس بالطريقة المعروفة الآن وانما كانت التلاميذ تجتمع في افنية المعابد للتعليم الاولي وفي بعض خجراته للتعليم العالي ولا سيما الديني منه وكان اساس طريقتهم في التعليم المحاكاة والتقليد وكانوا يعلمون التدريس مثلا كما يعلم بأحدث طريقة الآن

« وكانت حكومة البطالسة الاوائل تعنى بالتعليم حتى اصبحت مصر في ذلك العصر محط طلاب العلم من اقصاء المعمورة تجذبهم مكتبة الاسكندرية وجامعتها . ولما دخل العرب مصر نهضوا كذلك بالتعليم فتأسس أول مسجد في مصر وهو جامع عمرو فلم يلبث طويلا حتى صار معهداً دينياً وكان امراء المسلمين مولعين بتشييد المساجد والاضرحة والسبل يحبسون عليها الاراضي والاموال وكان من دأبهم ان ينشأوا المدارس يلحقونها بالجامع أو الضريح أو السبيل حتى كثر عددها كثرة كبيرة ولا سيما في عهد الدولة الايوبية .

« ولما دخل الفاطميون مصر سنة ٩٧٠ بعد الميلاد وانشأ جوهر القائد الجامع الازهر فما لبث أن صار معهداً لتعليم العلوم الدينية يؤمه الطلاب من انحاء الشرق جميعه فلبث عدة قرون زاهرة حتى دب الوهن فيه ابان القرن الخامس عشر الميلادي وظل كذلك حتى العصر الحاضر فعنيت الحكومة به واصلحته بعض الاصلاح فادخلت فيه العلوم الحديثة ونظمت ادارته والتدريس فيه وانشات عدة معاهد اخرى شبيهة به وخاضعة لادارته كما انها الحقت به مدرسة القضاء الشرعي سنة ١٩٢٣ وجعلتها قسما للتخصص في الشريعة الاسلامية . كذلك نظمت الحكومة المدارس والكتاتيب الملحقة بالجوامع ورفعتها الى درجة جعلتها اشبه ما تكون بالمدارس الحديثة .

« أما نظام التعليم الحديث فقد ادخله المرحوم محمد علي باشا رأس الاسرة الحاكمة بعد أن ولي مصر سنة ١٨٠٥ وقد اضطرته حاجته السياسية وحاجة البلد الى حكومة منتظمة راقية ان أوجد جيشاً كبيراً وبحرية عظيمة منظمة على الطراز الاوروبي فاوجد المصانع الكثيرة لعمل ما يلزم الجيش والبحرية من الادوات والزخيرة وغيرها ولكي يكون الموظفين القادرين على ادارة هذه المصالح الجديدة والمصانع المنشأة ارسل عدة بعوث من فتية المماليك والمصريين الى ايطاليا ثم فرنسا وانجلترة فيما بعد ليتعلموا العلوم العالية ويحصلوا على الخبرة اللازمة للمصالح والمصانع وليقوموا بنشر التعليم في البلد ولهذا انشأ عدداً كبيراً من المدارس المختلفة ابتدائية وعالية وخاصة فانشأ مدارس للطب

- بينما تنفق الحكومة المصرية ٣٥ مليما على تعليم المصرى تنفق سربيا ١٣ قرشاً على تعليم السربي واليونان ١٤ قرشا على تعليم اليوناني واسبانيا والبرتغال ١٥ قرشاً والنمسا ١٨ قرشاً وايطاليا ١٩ قرشاً وبلغاريا والمجر ٢٦ قرشا وباجيكا ورومانيا ٣٠ قرشاً وفرنسا وبروسيا وهولندا والدانيمارك والسويد ٣٦ قرشاً والنرويج ٤٠ قرشاً وانكلترا ٥٥ قرشا وارجنتين ٦٣ قرشاً . ومن اراد المزيد من هذه الاحصاءات وهذه البيانات فليراجع تقرير لجنة التعليم الاولي (الذى اخذنا عنه معظم هذه الاحصاءات) وهو تقرير جامع مانع لايوجد له نظير بالنسبة الى اعمال سائر الوزارات وباقي المصالح . فخذا لو طبعته وزارة المعارف (أوغيرها) ونشرته على الكافة مجاناً

وللحربية والبحرية وللطب البيطرى وللنظام الادارى والزراعة واللغات والفنون والصنائع — كل ذلك فى مدة وجيزة لا تزيد على العشر سنين . وكانت هذه المدارس كلها ملحقة بوزارة الحربية وظلت كذلك حتى سنة ١٨٣٦ عند ما انشأ محمد على مجلساً للمعارف فانفصلت ادارة التعليم عن وزارة الحربية وجعلت وزارة خاصة نظارة المعارف العمومية فاكثرت من المدارس الابتدائية حتي بلغت اكثر من خمسين مدرسة . كما انها انشأت مدرسة تجهيزية وكان التعليم فى هذه المدارس كلها على النظام الفرنسى وكان التلاميذ جميعاً داخلين ولا يدفعون اجراً ما بل كانوا يعطون مرتبات شهرية ويزودون بالملابس اللازمة لهم .

« وكان المغفور له الخديوى اسماعيل باشا يشبه جده محمد على من وجوه عدة . وعني بالتعليم عناية خاصة وأنشأ مدارس اخرى جديدة وزاد الاقبال عليها فى عصره فانشأت اقسام للتلاميذ الخارجين كما انشأت مدرسة دار العلوم لتخريج معلمين لتدريس علوم اللغة والدين . كذلك انشئت فى عصره مدرسة الحقوق لتخريج شبان قادرين على القيام بالاعمال الادارية . وقد ظل التقدم مستمراً فى عصره حتي ارتبكت المالية المصرية فقل نصيب المدارس من الميزانية العامة حتى انحط الى الف جنيه .

« وفي مدة توفيق باشا انشئت مدرسة اخرى للمعلمين سنة ١٨٨٠ اطلق عليها اسم مدرسة (النرمال) التى تطورت حتى اصبحت الآن مدرسة المعلمين العليا

« مرت بالتعليم بعد ذلك فترة طويلة الى سنة ١٩٠٤ كانت الاموال المقررة له قليلة . ثم اخذت تزداد تدريجياً حتى بلغت سنة ١٩٢٥ ٢٠٩١٦٦٤ جنيها .

« وكانت اللغة المستعملة فى التعليم الحديث هي اللغة الفرنسية ولما كثر عدد القادرين على التدريس باللغة العربية حلت هذه اللغة محل اللغة الفرنسية . ومن عهد الاحتلال الانجليزي ابتدأت اللغة الانجليزية تتدخل فى التعليم وظلت كذلك حتى سنة ١٩٠٧ حيث ابتدأت اللغة العربية تأخذ مكانتها شيئاً فشيئاً حتى صارت اكثر المواد تدرس بها الآن في مدارس القطر كله تقريباً .

في نشر مثل هذه الاحصاءات وهذه البيانات فوائد كبيرة اقلها استنهاض همة ابناء الامة للعمل على اصلاح حال الامة بعد تعرف مواضع الضعف ومواطن النقص

« ومن ذلك العهد خطا التعليم خطوات واسعة . فتعددت المدارس وكثرت انواعها في كل نوع من انواع التعليم . فانشأت الحكومة ادارة التعليم الصناعى والزراعي والتجارى لتقوم بترقية التعليم الفنى وتخريج الصناع المهرة واسست مدارس للتجارة والزراعة المتوسطة والعالية ومدارس ومصانع كثيرة اخذت كلها فى الترقى المطرد .

« ولم يكن نصيب التعليم العالى بأقل من التعليم الصناعى فسار كل من التعليم الاولى والابتدائي والثانوى والعالى فى سبيل التقدم سيراً يناسب المرتبة التى بلغتها مصر من الرقى .

« وفى سنة ١٩١١ منحت الحكومة مجالس المديريات سلطة واسعة لنشر التعليم فى الاقاليم وسمحت لها بفرض ضريبة عقارية اضافية قدرها ٥ فى المائة فكانت هذه أول خطوة نحو اشتراك الامة فى شؤون التربية والتعليم .

« وفى سنة ١٩٢٥ حدث انقلاب غير قليل فى جميع انواع التعليم .

« ففى التعليم الاولى اعدت الحكومة الوسائل اللازمة لنشره بين مختلف طبقات الشعب بعد أن نص الدستور على جعله الزامياً ومجانياً . وقد قدرت الحكومة لانفاذ هذا المشروع عشر سنوات . واذا سارت الامور حسب هذا التقدير لا يحل عام سنة ١٩٣٥ الا وكل طفل مصرى بين نهاية السنة الثامنة والسنة الثالثة عشرة يكون اخذ قسطه من التربية والتعليم .

« وقد اقتضى ابراز هذا المشروع انشاء مدارس كثيرة لتخريج عدد كثير من المعلمين اللازمين لهذه المدارس الاولية الكثيرة العدد .

« كذلك تغيرت خطط الدراسة كلها ومناهجها فى المدارس كافة تغييراً كبيراً فصارت اكثر مناسبة لروح العصر الحاضر ومتمشية مع النهوض الحديث ، وزيد عدد المدارس الابتدائية والثانوية للبنين فبلغت الاولى ٤٣ مدرسة والثانية ١٥ مدرسة فى العاصمة والوجهين البحرى والقبلى كما زيد عدد مدارس رياض الاطفال المستقلة حتى بلغ خمساً . وانشأت مدرسة عالية لطب الاسنان ووسعت مدارس الهندسة والمعلمين والصيدلة توسيعاً كبيراً . وتقدم تعليم البنات تقدما محسوساً فكثرت المدارس الخاصة بهن وتعددت انواعها وزاد اقبال الاهالى على ارسال بناتهم الى المدارس اقبالا كبيراً فانشأت الحكومة مدارس كثيرة للمعلمات فاصبح عددها ١٦ مدرسة ومدارس ثانوية كما انشأت كلية كبيرة في قصر الدوبارة لتعليم البنات واعدادهن للحياة اللائقة بهن . هذا علاوة على مدرسة طب البنات لتخريج طبيبات اسوة بمدرسة طب البنين .

وقد نشر مراقب عموم الاحصاء والتعداد احصائية المدارس والطلبة فى عموم القطر جاء فيها ما يأتي:

قد قامت مصلحة عموم الاحصاء والتعداد فى اوائل العام الحاضر بعمل احصاء عام عن جميع معاهد التعليم بالمملكة المصرية عن السنة الدراسية ١٩٢٤ — ١٩٢٥ وكانت النتيجة أن الزيادة بلغت ١٦

في جميع مظاهر حياتها القومية اما بتطلب الاقتداء بحكومات البلاد الاخرى او بالاتحاد والتعاضد والتضامن لعمل مايفوت الحكومة عمله .

فى المائة فى عدد المدارس و ٢٤ فى عدد الطلبة عن الاحصاء المماثل له الذى عمل عن السنة الدراسية ١٩٢١ — ١٩٢٢ وقد توضحت فى الجدول التالي الزيادة في كل مديرية ومحافظة . أما البيانات التفصيلية فجارى وضعها في كتاب سيصدر فى وقت قريب

المحافظات والمديريات	عدد المدارس		جملة التلاميذ		مقدار الزيادة
	١٩٢١-١٩٢٢	١٩٢٤-١٩٢٥	١٩٢١-١٩٢٢	١٩٢٤-١٩٢٥	رقم حقيق
المحافظات					
القاهرة	٦٥٣	٨١١	١٠٠٥٠٦	١٢٤٢٥٤	٢٣٧٤٨
الاسكندرية	٢٩٠	٣٥٥	٤٨٧٠٠	٦١١٥٦	١٢٤٥٦
القنال	٦٢	٩٢	٨٦٧٠	١٢١٥٤	٣٤٨٤
السويس	٢٢	٣١	٢٤٨٩	٣٠٦٠	٥٧١
دمياط	١٨	٢٦	٣٠٣٨	٤٥٤١	١٥٠٣
مديريات الحدود	٣٧	٤٧	١٠١٨	١٥٨٦	٥٦٨
المديريات					
اسوان	١٧٦	٢١٣	٧٧٣٥	١٠٣٤١	٢٦٠٦
اسيوط	٤٠٤	٤٢٥	٤٨٤٦٩	٣٤٥٢٧	٦٠٥٨
البحيرة	٣٣٧	٤٤٧	٢٠٩٦٢	٢٩٩٤٦	٨٩٨٤
بنى سويف	٢٣٤	٢٨١	١٥١٨٠	٢٠٦٠٥	٥٤٢٥
جرجا	٣٥٥	٤٠٨	١٩٢٥٧	٢٣١٢١	٣٨٦٤
الجيزة	٢١٩	٢٧٢	١٤٨٠٠	١٨٤٥٥	٣٦٥٥
الدقهلية	٥٣٣	٥٦١	٣٩٩٠٩	٤٥٥٢٢	٥٦١٣
الشرقية	٤١٩	٥١٥	٢٤٨٧٣	٣٢٥٤٥	٧٦٧٢
الغربية	٩٠٩	١٠٢١	٦٥٣٥٤	٧٧٢٧٩	١١٩٢٥
الفيوم	٢٠٨	٢٤١	١١٩١٥	١٤٨٤٩	٢٩٣٤
القليوبية	٢٨٢	٣٤٣	١٧٦٥٢	٢٢٣٨٨	٤٧٣٦
قنا	٤٢٠	٤٠٧	٢٢٢١٧	٢٤٦٢٩	٢٤١٢
المنوفية	٥٨٣	٦٦٤	٣٨١٤٥	٤٧٥٥٣	٩٤٠٨
المنيا	٣٤٠	٤١٣	٢٥٧٨٢	٢٦١٠٧	٥٣٢٥
الجملة العمومية	٦٥٠١	٧٥٧٣	٥١١٦٧١	٦٣٤٦١٨	١٢٢٩٤٧
نسبة الزيادة	١٦ فى المائة		٢٤ فى المائة		

هذه كلمة نرسلها الى الذين يلمزون المطوعين بالجهاد في سبيل خدمة المصلحة

« ولعل اهم حادث في تاريخ التعليم الحديث هو انشاء الجامعة الاميرية. ففى سنة ١٩٠٨ تأسست الجامعة المصرية ولبثت ١٦ عاماً مستقلة بادارتها عن الحكومة . ثم ضمتها اليها سنة ١٩٢٣ فجعلتها نواة للجامعة الاميرية التى فتحت ابوابها بعد ذلك بسنتين ١٩٢٥ مبتدأة بكليات الآداب والعلوم والطب والصيدلة والحقوق وقد اختارت لها الحكومة اساتذة من العلماء الاوروبيين ليقوموا بالتدريس فيها .

«وقد كثر ارسال البعوث العلمية الى مختلف بلاد أوروبا وامريكا كثرة لم تكن من قبل حتى بلغ عدد الطلبة الذين يتعلمون فى أوروبا وامريكا على نفقة الحكومة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ٣٨٧ طالباً وطالبة . منهم ٢٨٩ في انجلترا و ٦٦ في فرنسا و ٦ في سويسرا و٣ في النمسا و٧ في المانيا و ١٥ في اميركا وواحد في بلجيكا) هذا علاوة على ٢٢٧ تلميذاً تحت اشراف الحكومة و٣٥ ليسوا تحت اشرافها

«وفضلا عن المدارس الاميرية الكثيرة يوجد عدد كبير من المدارس الاهلية ابتدائية وثانوية وصناعية تنفق عليها الجمعيات المختلفة ومجالس المديريات وتمنح وزارة المعارف كثيراً من هذه المدارس اعانات سنوية تشجيعاً لها ومساعدة على القيام بعملها النافع وكذلك توجد للجاليات الاجنبية مدارس عدة اغلبها تابع للارساليات الدينية .»

وها بعض بيانات أخرى تدلك على مبلغ اهتمام الامة والحكومة بنشر التعليم في مصر

أولا — المدارس الالزامية الجديدة

بلغ عدد المدارس الالزامية العاملة الجديدة التي فتحت هذا العام حتى الان ٦٥٠ مدرسة فيها نحو ١٣٠ الف تلميذ

وتبلغ نسبة التلاميذ الذين يتعلمون القراءة والكتابة فى هذه المدارس فى الصباح ويتعلمون صناعة بعد الظهر ٧٥ فى المئة في القاهرة و٧٢ فى المئة فى الاسكندرية وينتظر ان يشمل تفتيش الوزارة هذه التلاميذ فى دور صناعاتهم

اما التلاميذ الذين يتعلمون صناعة مع اولياء امورهم فقد اخذت الوزارة عليهم العهود اللازمة أن يثابروا على تعليم ابنائهم وان يقبلوا تفقد مفتش الوزارة للاولاد في محال صناعاتهم

ثانياً — المباني التي اهديت لاجل التعليم الاولى

بلغ عدد المباني التي تبرع بها أهل الاحسان بالمديريات لتكون مدارس أولية حتى الان ٢٧١ مدرسة منها ٢١ فى البحيرة و٥١ فى الغربية و١٤ فى المنوفية و٧ فى القليوبية و١٣ فى الشرقية و٤٧ فى الدقهلية و٤ فى الجيزة و٢٦ فى المنيا و٢٣ فى اسيوط و٧ فى جرجا و٢٥ في قنا و٣١ فى اسوان

وبلغ عدد المباني التي قدمتها مجالس المديريات ٣١ مدرسة منها ٥ من مجلس الغربية و٨ من مجلس القليوبية و٧ من مجلس الدقهلية و٨ من مجلس جرجا و٣ من مجلس اسوان

هذا عدا المدارس التي سبق ان ذكرناها في المقطم

العامة مصلحة مصر ومصلحة المصريين [1]

ثالثاً — التعليم والصناعة في مديريات القطر المصرى

يؤخذ من البيانات الموثوق بصحتها ان مجموع عدد المدارس الاولية لسنة ٩٢٤ — ٩٢٥ في مجالس المديريات الاربعة عشر ٥٨٩ مدرسة للبنين وعدد تلاميذها ٥٨٣٤٤ تلميذاً ونفقاتها ١٦٧٦٩٠ جنيهاً . ومدارس البنات ١٠٣ وتلميذاتها ١١٢٧٤ ونفقاتها ٥٥٤٨١ جنيهاً .وعدد المدارس الابتدائية للبنين ٦٢ مدرسة وفيها ٩٤٣٧ تلميذاً ونفقاتها ٢٠٨١٣٢ جنيها • وللبنات ١٣ مدرسة وفيها ١٦٧٥ تلميذة ونفقاتها ٤٣٠٥ جنيهات

وعدد المدارس الصناعية ١٢ مدرسة وفيها ١٧٢٤ تلميذاً ونفقاتها ٦٤٦٩٨ جنيها

وعدد الملاجىء ٧ وفيها ٧٣١ تلميذاً ونفقاتها ١٤٥٦٢ جنيها

وعدد مدارس الاعانة ٢٤٤٢ وفيها ١٢٢١٩٣ تلميذاً وتلميذة ومقدار الاعانة ١٧٣٦٢ جنيهاً. ومما تجدر ملاحظته ان المجالس تشرف على مدارس الاعانة مقابل الاعانة التي تمنحها اياها . وأن مديريات الشرقية والدقهلية والمنوفية والجيزة والمنيا خالية من المدارس الصناعية في حين أن بمدرية قنا ثلاثاً منها . وأن ثماني مديريات خالية من الملاجيء . وأن في مديرة اصوان مدرستين أوليتين فقط للبنين ومثلهما للبنات ولكنها خالية من المدارس الابتدائية للبنين والبنات وهو ما يؤسف له اشد الاسف

فلو جمعنا الاعانات كلها للمدارس الاولية والابتدائية والملاجىء والاعانة لبلغ المجموع كله في الاربع عشرة مديرية ٥٧٢٥٣٠ جنيهاً أي ٤٠٨٩٥ جنيهاً لكل مديرية وهو مبلغ لا يكاد يستحق الذكر لتعليم البنين والبنات العلوم الاولية والصناعة • فلا نعلم كيف نسطيع نشر التعليم أو جعله أجبارياً والنفقات والاعانات لاربع عشرة مديرية لا تتجاوز نصف مايون جنيه الا قليلا في حين أن البلدان الراقية لا تعول على ايراد يذكر من وزارة المعارف بل تضع نصب عيونها وجوب الانفاق عن سعة لتنوير الامة وتربية الناشئة وتهذيبها بالمعارف والصناعات اللازمة لتوطيد استقلال الامم والشعوب

رابعاً — انشاء مدارس جديدة . ادرجت وزارة المعارف في ميزانيتها للسنة المالية المقبلة (١٩٢٧ ١٢٩٦) مبلغ ٣١٤٩٨٠ جنيهاً وهي قيمة الاعتمادات المطلوبة لانشاء مدرستين عاليتين واربع مدارس ثانوية وخمس مدارس ابتدائية للبنين ومدرستين ابتدائيتين للبنات ومدرستين أوليتين راقيتين للبنات وثلاث رياض للاطفال وعشرة أقسام ليلية للعمال ومدرسة صناعية ومصنع ميكانيكى وثلاثة اقسام للاسطوات وهذا بيانها

في التعليم العالي

٥٢٥٠ جنيها لأنشاء مدرسة عالية للمحاسبة والتجارة في الاسكندرية و ٧٢٥٠ جنيهاً لانشاء مدرسة عالية للفنون الجميلة في القاهرة

في التعليم الثانوي

١٨٦٠٠ جنيه لانشاء مدرسة ثانوية للبنين في القاهرة و ٢٥٣٠٠ جنيه لأنشاء مدرستين

ثانويتين للبنين في شبين الكوم وسوهاج و ٤٩٦٠ جنيها لانشاء مدرسة ثانوية خاصة لتغذية كلية الآداب بالجامعة المصرية

في التعليم الابتدائي للبنين

٢٤٠٠٠ جنيه لأنشاء اربع مدارس ابتدائية للبنين في بولاق ومصر الجديدة والقناطر الخيرية وطنطا و ١١٧٠٠ جنيه لأنشاء مدرسة ابتدائية خاصة للبنين فى القاهرة

في التعليم الابتدائي للبنات

٣٦٢٠ جنيهاً لانشاء مدرسة ابتدائية للبنات بدمياط و ٥٨٠٠ جنيه لأنشاء مدرسة معلمات في القاهرة على منوال معلمات السنية

في التعليم الاولي

٩١٥٧٠ جنيهاً لانشاء مدارس لنشر التعليم الاولي و ٢٦٠٠ جنيه لانشاء مدرستين أوليتين راقيتين للبنات في طنطا والزقازيق و ١١١٠٠ جنيه لانشاء ثلاث رياض الاطفال في طنطا والمنصورة والزقازيق و ١٠٥٠ جنيهاً لانشاء عشرة اقسام ليلية للعمال

في التعليم الفني والصناعي والتجاري

٣٤٩٢٠ جنيهاً لانشاء مدرسة صناعية في السويس و ٦٠٠٠ جنيه لانشاء مصنع ميكانيكى بالقرب من مدرسة الصناعة في المنصورة و ١٢٦٠ جنيهاً لانشاء ثلاث اقسام خاصة لتخريج اسطوات

٤١

فرنسا تواجه انكلترا . المسافة بينهما ٤٢ كيلو متراً اي كالمسافة بين بنها والقاهرة . وهذه المواجهة (وان شئت قلت المجاورة) حاصلة من بدء الخليقة حتى الآن عبارة عن ٥٠٠٠ سنة من قبل المسيح و ١٩١٩ من بعده . ومع كرور هذه السنين الطوال ووحدة مأخذ اللغتين وتشابه منطق اللسانين بقيت اللغة الانكليزية مجهولة عند الامة الفرنساوية الى اواخر القرن الثامن عشر

حدث ان وردت لملك فرنسا فى حدود سنة ١٥٧٠ رسالة مستعجلة باللغة الانكليزية . فحار في فهمها وفى ترجمتها وصار يقلب كفًا على كف . و بعد البحث والتنقيب عثروا على احد رجال الحرس يعرف الانكليزية وكان من ميناء كاليه الفرنسويه المواجهة لميناء دوفر الانكليزية فترجم البرقية الى اللغة الفرنسوية . ومن فرط اعجاب الملك بهذا « النابغة » خلع عليه خلعة سنية ونفحه بألف جنيه

مغزاه :

ان كان هذا شأن الفرنساويين وهم « جيران » الانكليز من « ٧٠٠٠ سنة » فكيف يصح اجبار الفلاح المصري على المرافعة باللغة الانكليزية في قضاياه و بين مصر وانكلترا ٣٠٠٠ كيلو متر تقريبًا و « التعارف » بينهما لم تمض عليه ٤٠ سنة ، وشتان ما اللغتان العربية والانكليزية . فاللهم غبطًا لا هبطًا [1]

(١) نشرناها في « اهرام » ٥ مارس سنة ١٩١٩

٤٢

لمحاكمة الرماليين عقدت المحكمة العسكرية المخصوصة ٢٥ جلسة في ٢٥ يوما واشتغلت قبل الظهر و بعد الظهر . وانتقلت ٣ مرات . وكانت النتيجة ظهور براءة الابرياء

وهنا تقدم لقضاة المحاكم الجزئية ١٢٥ قضية فى الجلسة الواحدة ولقضاة المحاكم الابتدائية ٤٠ ولقضاة الاستئناف ٢٠ ليحكموا فيها في ٣ ساعات او اقل . واذا ما أراد المحامي التوسع في الوقائع بيانًا . وفي الادلة اثباتًا ، وفي ادبيات الدعوى تلميحًا ، وفي مادياتها تصريحًا اخرج القاضي من جيبه ساعة من ذهب وقال « وقتنا ذهب »

أمن اجل هذا يقولون «صلح مجحف خير من قضاء مخاف »[1]

(١) نشرت في « اهرام » ٢٥ فبراير سنة ١٩١٩